

الأعمال المختارة

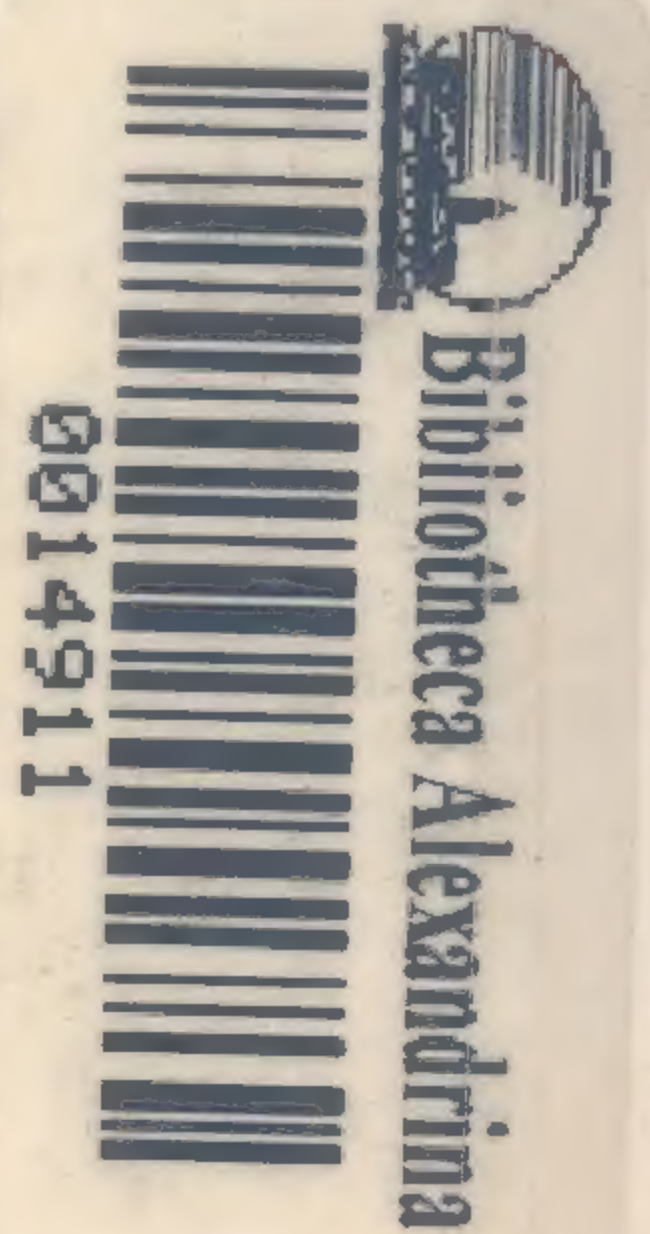
أمين الخولي

دراسات لخولي

ينشر هذا الكتاب بمناسبة الندوة التي يعقدها
المجلس الأعلى للثقافة عن أمين الخولي في إبريل ١٩٩٦
يضم الكتاب بحوثه في مجمع اللغة العربية بالقاهرة

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٩٩٦



الأعمال المختارة

أمين الخولى

ذكرائس الخولى

ينشر هذا الكتاب بمناسبة الندوة التى يعقدها
المجلس الأعلى للثقافة عن أمين الخولى فى إبريل ١٩٩٦
يضم الكتاب بحوثه فى مجمع اللغة العربية بالقاهرة

مطبعة دار الكتب المصرية

١٩٩٦

تقديم

يطيب للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية أن تقدم بالتعاون مع لجنة الدراسات الأدبية واللغوية بالمجلس الأعلى للثقافة هذه الأعمال المختارة من مؤلفات أمين الخولى (١٨٩٥-١٩٦٦). يضم هذا العدد بحوثه اللغوية التى نشرت فى أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

كان أمين الخولى قد عين عضوا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٦١ وظل به حتى وفاته سنة ١٩٦٦. اشترك فى هذه السنوات فى عدد من لجان المجمع، منها لجنة القانون والاقتصاد وكان جهده فيها فى ضوء تخصصه فى الفقه الإسلامى فى مدرسة القضاء الشرعى ذا دور مهم فى عمل اللجنة. واشترك أيضا فى لجنة معجم ألفاظ القرآن وتم هذا العمل الكبير فى مجلدين يشهدان بسلامة المنهج ودقة الدلالة، كما اشترك فى لجنة الأدب ولجنة المكتبة، وقدم عددا من الاقتراحات المهمة.

ولكن الأعمال التى يضمها هذا العدد تعد من ثمار جهوده فى لجنة الأصول، إنها بحوث تضم موضوعات شتى تغلب عليها الرؤية العامة إلى جانب قضايا صرفية ونحوية، منها:

- أ - لسان العرب اليوم.
- ب - تذكير العدد وتأنيثه.
- ج - مما أن تفعل.
- د - التذكير والتأنيث فى الحيوان.
- هـ - المركب المزجى.
- و - الأسماء الثلاث قديما وحديثا.
- ز - فعلان فعلى.
- ح - تحرير أفعال التفضيل من ربة نحوى فاسد.
- ط - لما به.

وهذه البحوث كانت فى الدورات الجمعية من الدورة الثامنة والعشرين حتى الدورة الثانية والثلاثين، ونشرت فى مجلدات البحوث والمحاضرات لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، وبعضها كان فى الدورة التى عقدت فى بغداد فنشر بها فى مجلد بعنوان البحوث والمحاضرات، ضمن مطبوعات المجمع العلمى العراقى (١٩٦٥).

وقد أثرنا طبع هذه البحوث مع ما اتصل بها من تعقيبات ومناقشات جمعية. جمعها ورتبها الدكتور هاشم محمد سويفى مدرس علوم اللغة بكلية الآداب جامعة القاهرة.

ومن واجبى هنا أن أشكر باسم الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية الصديق الكريم الأستاذ الدكتور أسامة أمين الخولى على تفضله بالموافقة باسم أسرة أستاذنا أمين الخولى على عمل هذه الطبعة المحدودة من هذه البحوث لتكون تحية من دار الكتب فى هذه المناسبة.

والله الموفق

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. محمود فهمى حجازى

٢٣/٣/١٩٩٦م

المحتويات

البحث الأول:

لسان العرب اليوم. ألقى في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة الثامنة والعشرين (١٩٦١)، ونشر في البحوث والمحاضرات، الصفحات: ٣٧-٥٢.

البحث الثاني:

تذكير العدد وتأنيثه. ألقى في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة الثامنة والعشرين (١٩٦١)، ونشر في البحوث والمحاضرات، الصفحات ٢٢٢ - . وفي مجلة المجمع ج ١٥ الصفحات ٨٠.

البحث الثالث:

ما أن تفعل. ألقى في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة التاسعة والعشرين (١٩٦٢)، ونشر في البحوث والمحاضرات، الصفحات ١١٤-١٠١.

البحث الرابع:

التذكير والتأنيث في الحيوان. ألقى في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة الثلاثين (١٩٦٣)، ونشر في البحوث والمحاضرات، الصفحات ٢٢٤ - . وكذلك في مجلة المجمع، المجلد الثامن عشر الصفحات ٩٧-

البحث الخامس:

المركب المزجي. ألقى في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة الحادية والثلاثين (١٩٦٤)، ونشر في البحوث والمحاضرات، الصفحات ٢٢١-٢٠٧.

البحث السادس:

الأسماء الثلاث قديما وحديثا. ألقى في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة الحادية والثلاثين (١٩٦٤)، ونشر في البحوث والمحاضرات، الصفحات ٢٢٢-٢٧٨.

البحث السابع:

فعلان فعلى وجواز تأنيثه بالتاء وجمعه جمع سلامة. ألقى في مؤتمر بغداد، الدورة الثانية والثلاثين، (١٩٦٥) الصفحات ٧٧ - ٩١.

البحث الثامن:

دراسة للقسم الأول من بحث تحرير أفعال التفضيل من رتبة نحوي فاسد. ألقى في مؤتمر بغداد، الدورة الثانية والثلاثين (١٩٦٥)، الصفحات ٩٥-١٥١.

البحث التاسع:

لما به، بحث نُشر في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة المجلد السابع عشر، الصفحات ٤٧-٥١.

البحوث والمناقشات

لسان العرب اليوم

للاستاذ أمين الحولى

عضو المجمع

معالم البحث :

١ - رسالة المجمع فى الكشاح بين الفصحى والعامية ، وقد بدأ يرى العامية وباء .
ثم مع الزمن عاد يراها دواء ، ويرى دراسة لهجاتها من أنفع أغراض المجمع فى خدمة
اللغة الفصحى .

٢ - تاريخ المعركة بين الفصحى والعامية على الزمن .. بدأت مهاجمة اشترك فيها
جمهرة اللغويين .

٣ - وظهر تيار آخر ، ترفق بالعامية أولاً ، فهادنهم ، ثم تتبع صوابهم . فكانت
معاونة بين لغة اللسان ولغة القلم :

٤ - من الواقع قديم قريب لم ندركه . كان دعوة إلى توحيد اللغتين لا تقريهما فقط ،
وقد قدم صاحب هذه الدعوة قربانا لفكرته معجماً فى تبين العامية المصرية ، أودعه مخطوطاً
فى دار الكتب المصرية التى كان رحمه الله أمينها .

٥ - مواقف عملية فى تقريب اللغتين وصولاً للوحدة ، وهى :

(أ) ثبات الإيمان ، وصدق العزم ، فنقول لنفعل .. وتقرر لننفذ .

(ب) توسيع مجرى تيار التصويب المتعاون مع العامية بتبني كتبه وجمعها ونشرها .

(ج) أخذ المجمع من الحياة ، وعدم الاكتفاء بإعطائها ، وذلك بوضع معجم حى لصحاح
العامية ، فى الأقطار المختلفة ، هو معجم لسان العرب اليوم .

رسالة المجمع في الكفاح بين الفصحى والعامية

أصحاب الكلمة في اللغة :

سلام عليكم ، بما جهدتم ، من أجل المحافظة على سلامة اللغة العربية ، وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون وتقديمها ، ملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر . كما تكرر ذلك في وصف رسالتكم ، وتحديد غايتكم .

وقد خضتم في ذلك غمار النزاع ، الذي قال عنه قديماً ، أحد زملائكم : « تتنازع اللغتان ، العامية والفصحى البقاء ، والنصر « بيد الله^(١) » ، وقال عنه وزير من رؤساء هذا المجمع : « إنه الكفاح الدائب بينها - الفصحى - ، وبين لغة العامة وأشباه العامة^(٢) »

وهو كفاح دام قروناً وأجيالاً ، منذ الأمس المجهول ، الذي قال فيه قائل بالبادية : هذه عصاني ، إلى يوم الناس هذا الذي يقول فيه قائل : آهي هيه دي لغتي ، أكتب بها ، وأتكلّم بها ، وأغني بها ، وأمثل بها ، وأعلم بها .

وفي هذا الكفاح العتيد كان كُر وفرّ ، وإقبال وإدبار ، وهزيمة ونصر ، أحس بالحاجة إلى بحثه ، وتفسيره التفسير الاجتماعي ، لتفيد منه الحياة فائدتها الكبرى ، من إدراك سنن الكون والانتشاع بتجارب الأسلاف .

وأبدأ من ذلك بنظرة لموقف المجمع ، من ذلك الكفاح بين اللغتين ، خلال السنين ، التي شارفت الثلاثين . . فأراه في طفولته سنة ١٩٣٥ ، وأحد مشيخته يقول : . . إن إدخال ما يسمى بالعامة ، والبلدي ، والدارج في اللغة الفصيحة . . . إفساد للغة ، وإبطال لجهد المعلمين ، ومضيعة للأموال ، التي تنفقها الدولة المصرية على تعليم اللغة العربية ، فيجب علينا دولة ورعية أن نثور غاربه دماً أروبه أفتاك باللغة والآداب .

ثم بعد ذلك بسنوات عشر فقط ، يقول رئيس المجمع ، أطال الله بقاءه : « ووضع في ميزانية المجمع المال اللازم ، لتحقيق مشروعات ، كمشروع كذا . . . ومشروع جمع ألفاظ الحياة العامة ، التي تدور في الاستعمالات اليومية ، في التجارة والزراعة والصناعة ، وغيرها^(٣) » .

(١) مجلة المجمع ٩ / ٦٦ .

(٢) المجلة ٨ / ٥ .

(٣) المجلة ٢ / ٨ .

(٤) المجلة ٦ / ٢١٠ .

ويقول وزير من رؤسائه بعد ذلك بعام واحد : « إن هناك علامتين لسلامة اللغة هما :
[تقارب لغة الخاصة من لغة العامة ، وابتعاد لغة الحاضر من لغة الماضي^(١)] .

ثم يقترح بجمعي : « رد الاعتبار إلى المولد ، ليرتفع إلى مستوى الكلمات القديمة^(٢) ،
كما لام المقترح المجمع على موقفه المحايد في السباق بين الفصحى والعامية ، طوال ثمانى
عشرة سنة ، ولم يكفه تقرير قبول الوضع بين المحدثين ، وقبول السماع منهم ، فرأى أن
الانتفاع بهما يتطلب أن يعيىء المجمع قواه ، أو أكثرها لجمع ألفاظ الحضارة الموضوعية
والمسموعة والمنقولة ، من البيئات المصرية ، والأقطار العربية . فيكلف محرريه ما كان
يصنع أزواة اللغة الأولون ، من الخروج إلى البوادي ، ومشاهدة للأعراب والنمل عنهم ،
فيخرج المخرجون ، كل يوم إلى المتاجر والمصانع والزارع ، فيسألون كل ذى صنعة ،
وكل ذى آلة ، عن اسمها العام ، واسم كل جزء من أجزائها ، وكل نوع من أنواعها ،
ثم يدونون كل ذلك بأوصافه وصوره . ويصنع مثل ذلك في الأقطار العربية ، فيوفد
المحررين إلى الشام والعراق وتونس ، فيعملون فيها ما عملوا في مصر ، تحت إشراف عضو
المجمع هناك وتوجيهه . الخ ، ويخصص المجمع دورتين أو ثلاثاً لهذا العمل ، لا يكاد
يشغل في غيره^(٣) .

ولو أن ذلك لم يتم . . ولو أن المبلغ المخصص لجمع المصطلحات الفنية من الحياة العامة ،
على ما قال رئيس المجمع ، في عبارته السابقة ، قد اقترح على الوزارة إنشاء خمس وظائف
منه لشبان يعملون في المعجم الكبير . . مع ذلك كله أقنر لما سمعنا من هذه الأقوال من
دلالة على سير المعركة بين الفصحى والعامية ، وأن ذلك كله كان له ما بعده فاستقر أن
من أغراض المجمع دراسة اللهجات العامية في مصر ، وسائر الأقطار العربية ، وأنها من
أنفع أغراض المجمع في خدمة اللغة الفصحى^(٤) . وأن من البحوث التي يقصد أصحابها
إلى غرض يذكرونه ، ويستطيع الناظرون فيه أن يتخذوا منه موقفاً عملياً ، إلى الموافقة
أو إلى المخالفة ، بحثاً يراد به التقريب بين اللغة الفصحى والمهجة العامية . . وأن مما لا شك
فيه أن التقريب بين الفصحى والعامية ممكن ، وأنه يزداد امكاناً في العصر الحاضر^(٥) .

وهذا هو ما أحاول منه شيئاً في هذا المقام ، لعل الموفت العملى منه يكون الموافقة :

(٢) المجلة ٩ / ١٢٨ .

(٤) المجلة ١٠ / ١٠٧ .

(١) المجلة ٧ / ١١٢ .

(٣) المجلة ٩ / ٣٤ ، ٣٥ .

(٥) المجلة ١١ / ٧٥ .

من التاريخ

ونظرة شاملة جامعة إلى ميادين المعركة بين النصحي والعامية في الماضي البعيد تكشف لنا أن خطة النصحي كانت هي :

إقامة الحصون المنيعه حول نفسها .. والخروج منها إلى مهاجمة العامية ، فأما الحصون التي أقامتها فمثل وضع النحو . . وجمع اللغة ، والدراسة المتصلة لذلك كله ، والاستظهار بالتأيد الديني والسياسي ، ووضع القوى لحماية تلك الحصون .

ثم هي تهاجم العامية بوسائلها هذه فتؤلف الكتب في تتبع لحن العامية تحصيله ، وتصحيحه ، وتندد به ، على توسع في فهم للحن ، وأنه الخطأ اللفظي أو المعنوي^١ . وعلى امتداد كبير لمنطقة الهجوم ، فلا يوقف بالعامية عند الدهماء والسواد ، بل يدخل فيهم الخواص والمثقفون الذين يتسرب الخطأ إلى ألسنتهم ، ولو في أبسط صورته . .

وكثر ذلك حتى لنكاد نرى لكل لغوى معروف تأليفا فيما تلحن فيه العامة ، فنحت هذا الاسم ألف : أبو عبيدة ، والقراء ، والكسائي ، والمازني ، والسجستاني ، والمفضل الضبي ، وأبو هلال العسكري ، وسلامة بن عباد ، والزبيدي ، والإشيلي ، والحريزي ، والحوالي ، والبشيشي ، والسيوطي ، وابن الجوزي ، وابن جزي ، وابن كمال باشا . . . وغيرهم . وشارك المحدثون في التعقيب والشرح لبعض هذا القديم ، ولا نحصى هذا النشاط المتصل كله ، بل حسبنا دلالة على قوة هذا الهجوم من النصحي على العامية بتتبع لحنها أنه قد صار من الأهمية ، في درجة أصول المعارف عند الأقدمين ، فنظمت « درة الغواص » وما حولها في أرجوزة شعرية كنظم المتن . . .

وتلحق العامية هذا كله بقوة خفية ، توشت أن تكون بحرية ، هي قوة الحياة ، وقوة المجتمع . . فيبى من الحياة ، وفي الحياة . . وهي تستجيب لسنن الاجتماع مرة طيبة ، فلا تتأثر بتلك المهاجمة ، بل مضت تنمو نموا مطردا ، فتتري في مفرداتها ، وتزيد طاقاتها النفسية ، فتتخذ أوزانا ثامن القولي جديدة ، غير تلك التي عرفها النصيحة .

وبهذه القوة تقدمت فالزمت النصحي مكانها المحدود ، في الحياة الرسمية ، دينية وحكومية ، وبلغ أمرها ، في أحسن تصوير ، أنها لغة القلم . وائعامية لغة اللسان . . وإنما اللغات صناعة الألسنة .

تيار آخر

على أن إحساسا بهذه الحال التي آلت إليها القصحى ، وشعورا بقوة العامية جعل — فيما يبدو — يظهر مبكرا ، حوالى القرن الرابع الهجرى ، فإذا ضرب آخر من التأليف اللغوى ليهاجم العامية ، ولا يشهر بلحنها ، بل يعترف لها بحظ من الصواب . ويؤلف فى ذلك ويجمع . . وهذا ما لمحت منه تطور الخطه ، فيما بين اللغتين ، فوقفت المهاجمة ، وبدأ ما يمكن أن يسمى بالمهادنة .

فهذا بلدينا اللغوى المصرى « كراع » يؤلف كتابه « المنجد^(١) » الذى هو الاختصار الثانى لكتابه « المنضد » ، بعد ما اختصره أولا فى « المجرد » وفى مقدمة « المنجد » هذا يقول :

« هذا كتاب ألفت فيه اجتماع عليه الخاصة والعامه من الألفاظ . »

ولذا ترى المعانى العامية العملية ، منضدة إلى جانب المعانى التى تبدو غريبة فى « فش » يقول :

فش القفل فتحه بغير مفتاح : : : وفش الناقة بفشها فشا إذا أسرع الحلب^(٢) وفى « رف » يقول :

« الرف يكون فى زاوية البيت . . . ورف الحاجب اختلج . . . والرف حظيرة الشاة ، والرف جماعة الضأن^(٣) . »

(١) هو أبو الحسن ط بن الحسن الهنائى — نسبة الى هناة ، كناية ، ابن مالك بن فهم بن غنم بن دريس بن هذان ابن نصر بن الأزدي ، ويعرف بالرواسى — له الروامى — بالهمزة ، الغوى ، من أهل مصر ، لقب (كراع النمل) لقصره أولاد ماته ، من قدم العصر فى أيام ابن دريد . . تلقى النحو الكوفى ، وأخذ من البصريين ، وكان إلى نولهم أميل . وقد عرف بحسن الخط ، وكان يورق كتبه — لا أكثر كما نال القفطى — وكتبه مرغوب فيها ، بمصر والمغرب أيضا ، رجحمة كتبه لنوعية ، وجد يافوت خطه على كتاب (المنضد) من تصنيفه ، وقد كتبه فى سنة سبع أرتسع وثلاثمائة . وذكر من ألفه : كتاب المنضد هذا ، أورد فيه لغة كثيرة ، مستعملة وحوشية ، ورتبه على حروف ألف ، باء ، تاء ، ثاء ، إلى آخر الحروف ، ثم اختصره فى كتاب (المجرد) ثم اختصره فى كتاب (المنجد) ، وله كتاب (أمثلة الغريب) ، على أوزان الأفعال ، أورد فيه غريب اللغة ، وكتاب (المصحف) ، وكتاب (المنظم) — أ د ينصرف فى الترتيب من أدباء يافوت ج ١٣ ص ١٢ — ١٣ ط الرفاعى ، وانباء الرواة تقفطى ج ٢ : ٢٤٠ ط دار الكتب ، ونبذة الوفاة لسيوطى ص ٣٢٣ ط الخانجى — والمنجد كمعظم (المجرب) فهل لاخبار هذه التسمية أثر من لفت الى ما فى الكتاب من تجربة الحياة لغة ، على ما يرى فى جمعه بين المصطلح المأنوس والغريب المجهول ؟ ليس ذلك بعيدا .

(٢) ص ١٨٦ من النسخة المنسوخة بدار الكتب . (٣) ص ٣٦ من النسخة المذكورة .

وفي « قرف » يقول :

والقرقة هذه التي تحذى اللسان ، وتجعل في الطيخ ، والقرقة التهمة ، يقال : من قرفتك ، أى من تههم .

وفي « ضنا » يقول :

« والضنا السقم ، والضنا في لغة طيحي الولد . » .

ولعله لو وصلنا المنضد الذى هو أصل الأصل للمنجد لوجدنا الكثير من الكلمات العربية الأصل العامية الاستعمال ، ولكننا الذى يعنينا هنا هو دلالة مثل هذا التأليف على اتجاه يسجل استعمال العامة ، أو يوجهه ، ولا يتبع لحهم . . وهو ما شعثنا منه ربيع الهدنة ، فى معاملة أصحاب الفصحى للعامية .

وربما دل قليل ما وصلنا من المؤلفات اللغوية ، على أن هذه الهدنة قد مهد لها اتجاه إلى إفهام العامة ما يستعملونه من الفصحى ولا يفهمونه ، فعنون « ابن الأنبارى » كتابه : الزاهر فى معانى الكلام الذى يستعمله الناس فى صلاتهم ، ودعائهم ، وتسييح ربهم . وفيه أيضا الكلمات التى تستعملها العامة ، فى أمثالها ومحاوراتها من كلام العرب ، وهى غير علامة بمعانيها .

فكان مثل هذا هو خطوة الشفقة على العامة ، التى حسنت العلاقة فكانت الهدنة ، التى يعلن فيها مثل « كراع » تدوين ما اجتمعت عليه الخاصة والعامة .. ثم تنلو ذلك علاقة أفضل تسمى هذه المؤلفات : « صواب العامة » فى مثل تسمية المغربى قى . ١ هـ - كتاب « رفع الإصر عن لغات أهل مصر » ، فالإصر - كما نعرف - الذنب ، والثقل .

ويصرح بالصواب فى تسمية ابن الخبلى - ق ١٠ هـ - كتابه « بحر العوام نبالأصاب فيه العوام » وهى إصابات قد تكون مباشرة ، من النصيحة ، وقد تكون تخريجا بوجه ما ورواية

وهكذا يبدو ، بدلالة التاريخ : أنهما تياران لغويان ، فى النظر إلى العامية والتأليف فيها .

تيار يحاربها ، وتيار يهادنها ، ثم يصوبها .. وعلى هدى هذه الدلالة التاريخية يمكن أن يفهم ما كان من أمر هذا الكفاح ، بين الفصيحة والعامية فى مجتمعكم ، فحين كان يعادى

العامية وبعدها وباء كان ذلك منه امتدادا للتيار القوى ، في مهاجمة تلك العامية ، وقد زادته قوة وقسوة ، تلك الوقفة الاجتماعية في العصور المتأخرة ، ولاعجب أن يصف مثل هذا العامية بأنها وباء — كما سمعنا . .

وحين كان المجمع يترقب بالعامية شيئا فشيئا ، كان ذلك منه فتحا لطريق التيار الثاني ، الأقل ظهورا ، وهو تيار تصويب العامية ، وقد زاده التطور الاجتماعي والثقافي ثقة وأملا ، فاطمأن إلى أن التريب بين الفصحى والعامية ممكن ، وأنه يزداد إمكانا في العصر الحاضر .

— ٤ —

من الواقع . . . قديم لم ندركه

ولكن . . هل كان الحديث عن هذا التريب وإمكانه أثرا لنحو ثلاثين عاما ، أدى فيها المجمع رسالته ، في الكفاح الدائب مع لغة العامة ؟ وانتهى بهذا الانتصار ، الذي يقال : إن التطور الثقافي والاجتماعي قد أبداه ؟ .

آسف جد الأسف إذ أقول ، في خجل محرج ، إن فكرة التريب قد كانت في مصر نفسها ، منذ أكثر من سبعين سنة ، أوضح ، وأقوى ، وأبين طريقا ، وأهدى سبيلا ، مما انتهت إليه الفكرة اليوم في المجمع ، فقد كانت في هذا الزمن غير القريب ، وقبل إنشاء هذا المجمع ، بنحو نصف قرن ، فكرة في توحيد اللغة العربية ، يصحبها بيان الوسائل النافعة لهذا التوحيد ، مع تقدير للواقع ، وفهم صحيح له ، وتحقيق فعلي لوسائل هذا التوحيد للغة العربية . ويحدث عن هذا كله ، ويعمل فيه رجل مغمور ، بل مجهول لم يعرف عنه شيئا خلفاؤه في «دار الكتب» التي كان أمينها لها ، ولما أعرف عنه بعد شيئا من مصادر أخرى . .

لقد طبع السيد وفا أفندي مجد ، أمين الكتبخانة الخديوية المصرية سنة ١٣١٠ هـ بالمطبعة المصرية ، بيولاقي مصر المحمية ، مقدمة كتاب (التحفة الوفائية في اللغة العامية المصرية) ، وأولها فصل : في بيان الحاجة إلى توحيد اللغة العربية والوسيلة النافعة لذلك .

وفي إشفاق أسمعكم بعض ما أخجل به تواضعنا — كما قيل — ذلك الذي جاوز التريب إلى التوحيد ، وتقدم من القول إلى الفعل .

فمن ذلك قوله :

«إن وحدة اللغة تعد شرطاً لوحدة الأمة، إن لم نقل إنها تعتبر بمنزلة الفصل المقوم لحقيقتها^(١)»
«واللغة» تكون للعامة كما هي للخاصة . وللصناع وذوى الحرف ، والعاكفين على الفلاحة ،
كما تكون للساسة ، والعلماء ، والوجهاء وغيرهم^(٢)» .

نعني أن اللغة هي الجامعة الكلية ، والرابطة القوية ، بين أفراد كل أمة ، فلا يليق
بواحد منهم ألا يكون له من فوائدها نصيب ، سيما ما تمس إليه الحاجة ، مما يتوقف عليه فهم
المبادئ الأولية الدينية والأدبية^(٣) .

ومن هنا يصل إلى وجوب التوحيد وتحقيق درجة منه كالتى فى اللغات الحية ، ويقول
فى بيان هذا القدر : « وهذه بعض لغات أمم أوروبا لما كانت لا تختلف باختلاف التدوين ،
وعرف التخاطب ، إلا فى أشياء لا تغير من جوهرها عت منافع التأليف بينهم ، وصار ينتفع
بها العالم ، كما ينتفع الصانع والتاجر ، وتسنى للمحترف أن يؤلف فى موضوع حرفته
ما استنبطته أفكاره »^(٤) .

ووسيلة هذا التوحيد الواجب عنده أنه « لا يكون إلا بتقويم أود العامية ، وإصلاح
فاسدها حيث إنه بهذا الإصلاح لا يكون هناك فرق بين ما يدون فى الكتب ، وما عليه عرف
التخاطب العام ، ولا يبقى أدنى امتياز فى مبادئ التعليم العمومية ، إلا فيما يستتبعه التعليم كثرة
وقلة وذلك لا يضر بأصل الغرض المطلوب ، متى صارت لغة التخاطب هي لغة التدوين ، إذ
من السهل بعد ذلك أن يراعى فى التأليف سهولة العبارة ، بحيث يستوى فى فهمها العلماء ومن
دوهم . من سائر طبقات الناس على اختلافهم »^(٥) .

وهو يقدر صعوبة الأمر فى وعى ويقول :

«إن أمرا كهذا يكون فى مبدئه صعبا، ولكن الإجهاد يزيل الأطوار الرواسخ^(٦)». وباب
التمهيد عنده لهذا المشروع التحليل :

أولا - أنه يجب على كافة العلماء والأدباء ، وكل من يتقدمون على التكلم بالعربية مع
مراعاة وجوها المعبرة ، فى سائر الأقطار أن يغيروا خطة التخاطب بينهم بمراعاة وجوه
الإعراب والأساليب الصحيحة . الخ .

ثانيا : أن يتابعوا البحث والتنقيب في ألفاظ العامية ، حتى يعرف العربي منها والدخيل من لغات أخرى ، فما كان منها لا يهمل استعماله ، بعد تصحيحه ، وما ليس منها أهمل بالكلية^(١) الخ . . .

حتى يقول بعد البيان الكافي لهذا الوجه ما عبارته :
« ويقرن العمل بتمرين الاستعمال ، حتى مع الدوام والاستمرار تصبح اللغات العامية مرقعة الحروق مرتوقة الفتوق^(٢) » . . .

وهو ينفذ فعلا فكرة البحث والتنقيب في ألفاظ العامية رتقا لنتوقها ، ويضع كتابه الذي أدع له كذلك القول في وصفه وأنه كما يقول بلفظه :

« شبه قاموس مرتب على حروف المعجم يشتمل على كثير من ألفاظ العوام وأساليب كلامهم . . . وذكر شيء من عوائدهم وأمثالهم . . . يشر الألفاظ المحرفة ، والتراكيب الفاسدة بمعناها ، إن لم يكن أصل ترجع إليه ، أو يشرها بألفاظ وتراكيب ترد المحرف والفاسد منها إلى أصله صحيحا^(٣) » .

وقد أدى الأمانة وأتم الكتاب في جزئين من القطع الكبير ، عدد صفحاتهما نحو ٣٤٠ صفحة ، وأهداه مخطوطا لدار الكتب المصرية ، وهو يرقد فيها الآن لا يعرف عنه إلا اسمه في فهارسها !!

* *

والحديث عن قيمة الكتاب ، وأهميته الاجتماعية ، وتاريخ تأليفه ، وحياة صاحبه موضع لبحث ليس هذا مكانه ، وما يعنينا الآن ، إلا فكرة الرجل في الكفاح الذي بعد المجتمعيون أصحاب الواجب الأول فيه ، وماذا يرون في هذا العمل من تقريب العامية ، بعد أن سبقهم صاحبه من زمن بعيد قولاً وفعلاً إلى ما بعد القول بالتقريب ؟

إن الرجل كان كأنما ينظر بظنير الغيب حين حمل من بعده العبء ، وقال :
« وآفة المشروعات النافعة أن يهملها الخلف بعد السلف ، أو يبادلها الجاهلون الذين لا يقدرونها حتى قلروها . ولا يؤدونها (كذا) من الأعمال ما تستحقه ، ولا شك أن مشروعنا

(١) ص ١٢

(٢) ص ١٤

(٣) ص ١٤

هذا من أجل المنافع ، فإذا مهلنا له الآن أساسا ثابتا فلا يعلم إن شاء الله تعالى في مستقبل أمره رجالا أكفأ يتلقونه بالصدور الرحبة ، والأيدى الطائلة (١) .

*
* *

لا أجد ما أقول بعد ذلك إلا أن أصارحكم القول أتى راجعت أعداد مجلة المجمع في السنوات كلها لأعرف إلى أين انتهى عمل المجمع في هذا الذي تمناه وزيره ، الكفاح الدائب بين الفصحى والعامية ، ولأعتمد على أساس من ذلك يقام عليه ما بعده . . ثم حاولت هذه المراجعة التاريخية لير الحياة بهذا الكفاح ، ليشهد فيه الماضي للمستقبل ، ويمهد الأوس للغد ، وها أتم أولاء قد رأيتم في الماضي القريب صوتكم بلسان صاحب المنهج والعمل عن خطة في ذلك الكفاح ، وأحسب أن ذلك كله يعطيني أكثر مما أردت من الأساس لمطالب أهلها الآن بعد هذه الإطالة ، قاصداً من هذا كله إلى غرض . تتخذون منه موقفاً عملياً إلى الموافقة ، بل إلى المبادرة ، بعد الذي حملنا السلف القريب من عبء ، رجاء ألا يعدم رجالا أكفأ ، يتلقونه بالصدور الرحبة ، والأيدى الطائلة . . وليسوا إلا أنتم ، أصحاب الكلمة في اللغة ، وقد تطاول انعبد على اصطلاحكم بهذا الواجب ، وتمكينكم من هذه السلطة ، وارتقاب اللغة والحياة أمليهما فيكم .

هـ - مواقف عملية

وأول ما أرجوه لكم من المواقف العملية ، هو ما يرجوه رائد لا يكذب أهله ، ومؤمن هو امرأة أخيه . . وذلك هو :

١ - ثبات الإيمان بفكرة التقريب بين لغة اللسان ولغة القلم ، وصدق العزم على الأخذ بوسائل ذلك ، لنؤمن فنعمل . . ونقول لنفعل ، ونقرر لننفذ . . فلا يختلف قولنا عن عملنا بمثل ما في معجمنا الوسيط ، من تصديره بقرارات المجمع عن : فتح باب الوضع للمحدثين بوسائله المعروفة - والاعتداد بالأنفاظ المولدة ، وتسويتها بالأنفاظ المأثورة عن القدماء .

ثم بعد ذلك كله يتخذ رمزا للمولد ، يضعه بعد كل كلمة منه وليس هذا ردا لأي اعتبار . على أن هذا أهون ما في الأمر ، فإن المعجم الوسيط يترك ما في المعاجم ، فلا يثبت مثلاً كلمة « بس » مع قول القاموس : « وبس بمعنى حسب ، أو هو مسترذل » . فبلا بشفع الحائل من

الامتثال لدفع الإستردال عند من له حق الوضع بوسائله المختلفة . وهو مثلا يذكر البسيمة على أنها السويق بلا طبخ ، أو الخبز يمزج بالماء ويشرب وأما بسيستنا الحلوة التي تمثل بها للنعومة فلا يرى أن تكون في المعجم أو تمتحق الاسم !!

وهو يذكر يس ، لزجر الإبل ولالإبل اليوم ، وهي في زجر المرة مما صححه الناس قبلنا .

وهو يذكر تأتا الطفل — بالخمز — إذا مشى ، ولا يذكر تانا ، مع قربها منها ، وإمكان التسهيل ، بل مع تصحيح السابقين لنا نصا .

فهو يترك كثيرا مما صححه أولئك الممثلون للفكرة ، الذين صححوا مثل « إيمى » في قولنا كما صحح بعض أعضاء المجمع نفسه « النهارده » و « امبارح » ونشرت مجلته ذلك .

ولكن لا يفتقر أن يتحقق وضعها في معجم المجمع ، لشيء لا يزال في النفس نحو لغة الحياة — فيما أرجح — وهوما أرجو أن نخلص منه بثبات الإيمان ، وصدق العزم ، ليكون لعملنا أساس . . ولثلا يضيع وقتنا ووقت الدنيا حولنا .

٢ — من الخطى العملية توسيع مجرى التيار الذي رأيناه ، في المعاونة بين لغة الحياة ، ولغة الكتابة ، وذلك يكون بالحد العامل في تتبع كتب أسلافنا في التصويب لقول العامة والظفر بها ونشرها بعد تحقيقها .

وعلى مثال منا كتاب « اتقول المنتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغة العرب ، وهو اختصار لكتاب « رفع الأصر عن لغات أهل مصر ، انتهى بنت الإشارة إليه . ولعلكم لستم في حاجة إلى أن أثير غيرتكم بأن الروس قد عنوا بكتاب رفع الأصر ، وأن الأمريكين قد أرسلوا بصوريون كتاب اتقول المنتضب . . . وجعنا أولى بلحم توره ،

وإذا ما كان الأفراد منكم واللجان قد تحدثوا كثيرا عن درس العامية ومعرفتها ، فقاموس (التحفة الوفائية في تبين اللغة العامية المصرية) المؤرد في دار الكتب ، مما يجب أن يكون في خزانتكم ، لطبع ، لا ليخزن !!

وقد طبع مجمع دمشق منذ ربع قرن كتاب « بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ، وفي ميدان البلد متسع للجميع .

وليس هنا مجال التفصيل لما يطبع ، ولكنه مقام طلب الجدل المنفذ ، والتتبع الدقيق
لكتب الصواب في العامية قديمة وحديثة ، ولكل ما هو قيم في درس العامية توصلا إلى التقريب
الممكن .

وكل هذا وما يشبهه إنما هو وسيلة — فيما أرجو — لما بعده من الموقف العملي ، وهو :

٣ — تصحيح الصلة بين المجمع والحياة ، بأن يكون تعامله معها أخذًا وإعطاء معا ،

لإعطاء فقط ، فقد جرب هذا الإعطاء ورأى مدى تقبل الحياة له . وبقي العمل الثاني
من أعمال المجمع ، وهو الأخذ من الحياة . والأمر في هذا أوضح من أن أيته وأثبتته ،
فهو مقرر ، وقد جرى للمجمع كلام متصل عنه ، وشعور به ، وعمل المجمع في هذا :

أن يأنجز ما أخذته أسلافه المصوبة ، من العامية في الماضي البعيد أو التريب ، من صحاح
كلماتها ، وما في المعاجم والمراجع اللغوية ، من تلك الصحاح ، ثم ما في السنة الناس الآن
من ذلك ليصنع من ذلك كله معجما ، يسمى مثلا : لسان العرب اليوم .

بشتمل هذا المعجم الحى على ما عرف الناس من اللغة واستعملوا . ليعرف المعلمون صوابه
فلا يسرفون في تخطئة المتعلمين .. وليرجع إليه المتعلمون أول ما يرجعون ، فيشعروا أنهم
يعيشون بلغتهم ، ولا يتعلمون مادة جديدة ، ولالفة أجنبية ، كما شعر ابن المرحوم الأستاذ أحمد
أمين حين قال لأبيه: تعلمت النهارده إنجليزى ، فسأله أبوه عما عرفه من الإنجليزى ، فقال:
جزمه يعنى حذاء ... وإذا تخلصوا من هذا الشعور تحررت ألسنتهم ، وقلوبهم ، وعقولهم ،
وزالت كراهيتهم للعربية ، وذهب ضعفهم فيها ، وأقبلوا حين بصلب عودهم على بليلها وفصيحتها
القنى .

*
*
*

وأخرى أجل من ذلك وأعظم ، هي أن يشتمل هذا المعجم على صحاح العاميات العربية
المختلفة ، يتبعها أعضاء المجمع الكرام في بلادهم ، وترصد في أبوابها متجاورة ، فيكون معجم
لسان العرب اليوم وسيلة تقارب وتفاهم يرد العربية عاملا فعلا ، في فومية أهلها وألفة بينهم
وانصالا لهم . . .

وليس بغريب أن أطلب إلى المجمع ، تأليف معجم لصحاح العامية لتشييع وتكثُر ، بعد
ما يروى من أن صنى الدين الحلبي ، في القرن الثامن الهجري ألف معجما في أغلاط العامية
يسمى « الأغلاطى » موجود في مكتبة الأسكوريان^(١) .

(١) مجلة المجمع ج ٣ ص ٢٥٢

وقد بدا من . واقع التاريخ أن تتبع الصواب وإعلانه أجدى من تتبع الخطأ وإعلانه ،
وإلى هذا التصويب صار الأمر أخيرا ، كما رأينا فهو سبيل التقريب أو التوحيد .

ورحم الله أبا حنيفة ، في قياسه مع حجامه ، حين قال له الحجام : إن تتبع الأبيض من
الشعر يكثره ، فقال له أبو حنيفة : تتبع مواضع السواد لعله يكثر . .

وقد تتبعوا مواضع الغلط فاستفحل الأمر فيه ، فهلا تتبع مواضع الصواب فيشبع ويغلب ،
وذلك ما تشهد به تجارب المصلحين والمربين .

*
* *

وأخيرا . . ما بي أن أتكلف تهوين صعوبة هذا العمل عليكم فما تزال ترون في آذانكم كلمة
ذلك الرجل الثرد من وراء سبعين عاما إذ يقول : « إن الاجتهاد يزيل الأخطاء » كما تراءى لكم
همته مع كلمته ، في المعجم الذي وضعه وحده . .

ولقد ترك ما بعد هذا من واجب فيما قدر — هو توحيد اللغتين لاتقريبهما — راجيا ألا يعلم
رجالا أكفأ يتلقونه بالصدور الرحبة ، والأيدى الطائفة . . ومن يكون هؤلاء إلا أنتم . ؟
تلك مواقف عملية — إن وافقتم عليها فيها . . وإلا فواقع الحياة أغلب .
وسلاما عليكم ؟

تعقیبات

تعقيبات

الدكتور إبراهيم مذكور : عودنا أستاذنا أمين الخولي البحث الشامل والاستيعاب الكامل المقرون دائماً بالجرأة والصراحة ، وإن التطور التاريخي لموقف المجمع من العامية الذي أشار إليه لتتفق مع الواقع تماماً ، وقد عشنا فيه ولمسناه . ونحن الآن في موقف التعاون مع العامية فعلاً ، نأخذ منها في مصطلحاتنا ونقرأها في معجماتنا ، وندرسها في لساننا وعلى أيدي خبيرائنا ، لنعرف أصولها وتتبع تطورها . ولكن للعامية ملاسبات لا يصح أن تغيب عنا ، فلها أنصار يريدونها وحدها باسم القومية تارة أو باسم الإقليمية تارة أخرى ، وربما كان لبعض الشعارات المختلفة دخل في ذلك ، ولا شك في أن واجبنا أن نقف موقف الحذر من هذا كله ؛ ولست في حاجة أن أشير إلى أن لغة التخاطب تختلف نوعاً ما عن لغة الكتابة في كل أمة وفي كل حضارة ، والمهم أن تضيق مسافة الخلف بينهما ما أمكن ، ونحن سائرون دون نزاع في هذا الطريق ، أما توحيد هاتين اللغتين فلا محل له بحال ، ولا يتفق مع علم اللغات المقارن في شيء ، ولا ننسى أن في العالم العربي عاميات عدة علينا أن ندرسها جميعاً لنستخرج منها الصالح دون أن نعزز كيانها ، وإلا أضحت عامل فرقة لا نريده ، وتعاوننا مع العامية كنفيل بأن يوجه باحثين آخرين نحو هذا السبيل ، وربما كان فيهم من يعثر في منحاها ، وحين ذاك يكون واجبنا أن نحذره من العثار ، وأن نعترض سبيل الطفرة ، وللعامية أنصار بين فريق من الشباب حسبه أن نلتقي معه عند هذا الحد ، أما أن يفتح الباب على مصراعيه فهذا هو الخطر الذي شئت أن أوجه النظر إليه .

وإذن لتعاون مع العامية ، ولا بد لنا أن نتعاون معها ، ولكن في تحقيق وتمحيص ، وحيطة دائماً ، وباسم البحث العلمي ينبغي أن نحقق في دائرة العامية بقدر ما نحقق في دائرة الفصحى ، ولنا في ذلك محاولات سابقة مختلفة ، ولتقف عند هذا خشية أن ينتهي الأمر إلى اعتراف كامل بها له أخطاره ومغبته .

الأستاذ أمين الخولي : يبدو أن الأجمال الذي قدمته جعل ماقلته لم يفهم على الوجه الصحيح ، لأنني أقول إن المراد هو استعمال الصائب الصحيح في العامية . فالقول بأن العامية مختلفة ، وإدخال العاميات في الفصحى ليس مما نحن فيه أو مما أقول به إطلاقاً . ولكني أرى أن تؤلف معجماً في فصيح العامية ، لأن الأولاد سيعرفون أن هذه الكلمات عربية فيستعملونها ، ولم أقل بمهادنة العامية مطلقاً بل بتتبع الصحيح منها كالذي في كتاب « بحر النوام » الذي قال

وأقول معه إنما تريد أن تعرف فصيح العامية وتقربه إلى الناس ليطمثوا إلى أنهما ليسا لغتين .
وكلامى لاصلة له بالشعارات مطلقا ، بل إن ما أدعو إليه يقطع الطريق على دعاة العامية ، وفي
العاميات المختلفة في الأقطار العربية كلمات فصيحة تعرفها العربية وأرى أن ننبه إليها لتستعمل .

الأستاذ علي عبد الرازق : يثبت توضيح الأستاذ الخولي لرايه في المحضر .

الأستاذ أمين الخولي : الكلام مكتوب وأنا لم أغير فيه شيئا ، ولكن ما أقوله هو معرفة
ما في العامية من فصيح .

الأستاذ محمد الفاسي : أرى أن هذه المسألة من الخطورة بمكان ، وأن ما قال به
الدكتور مذكور هو ما ينبغي أن نسير عليه ، وهو الشيء الوحيد الذي ينبغي أن يسير عليه
المجمع وهو أن تتبع الفصحى ، ولكن هذا لا يغني عن البحث العلمي في العامية .

وهناك بعض ألفاظ عامية ولكنها من الفصحى نستعملها عندنا ولكن لا تستعمل هنا
أو في العراق وأخشى أن يؤدي ذلك إلى خلاف كبير .

الأستاذ محمد رضا الشيبني : الواقع أن ما يسمى بلغة التخاطب أو اللغة العامية هو
أقدم مما نظن كثيرا ، وقد عرفت في فجر الإسلام ، وحديث أبي الأسود الدؤلي مع ابنته كان
سببا لوضعه قواعد النحو ، والتزاع بين العامية والفصحى يحله التعليم والثقافة ، ولم أفهم
من الأستاذ المحاضر أنه أراد تغليب العامية لأنني استبعد ذلك عن باحث معروف في الأدب
واللغة . وأن جميع أعمال المجمع وبحوثه موجهة إلى خدمة اللغة العربية . وفي مصر ألف
كثيرون في اللغة العامية وأمثالها ، وفي العصر الحاضر قرأنا أكثر من كتاب لعلماء مثل أحمد
تيمور عن الأمثال العامية ، وكذلك (المحكم) للدكتور أحمد عيسى « ورد العاى إلى الفصحى »
للاستاذ أحمد رضا ، وكلها إكبار للغة العربية الفصحى .

الأستاذ عبد الحميد حسن : إننا لما أشار إليه السيد الشيبني ، أقول إن لجنة المعجم
الكبير تعمل على ذكر بعض الكلمات العامية بعد ردها إلى أصلها من الفصحى ، فمثلا الكلمة
العامية « جربوع » نذكرها ونبين أن أصلها « يربوع » وهكذا : وهذا مما يطمئن زميلنا الأستاذ
المحاضر .

الأستاذ علي عبد الرازق : يميل بعض المحدثين إلى تصحيح بعض الكلمات العامية
وإدخالها ما يمكن إدخاله في اللغة العربية ، وهذا ما أخذ به المجمع وخاصة في ألفاظ الحضارة ،
فإن بعض ما أقره المجمع عامى أو أجنبي دخيل فهذه التثكرة ، وهي فكرة التقريب بين العامية

والفصحى، موجودة قديماً وحديثاً، وما يدعو إليه الأستاذ الخولى فكرة معروفة ومقررة بالفعل . ولكن ما أخشاه هو التوسع فى هذا الباب الذى قد يدخلنا فى معترك واسع مع بعض الأوربيين ممن نصبوا أنفسهم للدعوة إلى استعمال العامية ، والأستاذ الخولى يبدو لى أنه يعرف وإن لم يرد أن يصرح أن بعض المستشرقين كان لهم فى هذا الميدان جهد كبير .

الأستاذ محمد على النجار : أخذ الأستاذ الخولى على المعجم الوسيط أنه ذكر كلمات عامة مع الإشارة إلى ذلك ، وأقول إن هذه الإشارة ضرورية حتى لا يفهم أن مثل هذه الكلمات بهذا المعنى كانت فى العربية منذ زمن قديم .

الأستاذ أمين الخولى : إن أهون ما يلاحظ على « المعجم الوسيط » هو هذا ، وأكبر ما يلاحظ عليه أن بعض الكلمات العربية التى وردت فى المعاجم القديمة لم ترد فيه مثل « بس » و « تأتأ » ، والذى أقوله أن مثل هذه الكلمات التى فى المعاجم والتى يستعملها العامة هى من الفصحى ، وما لاحظته فى التعليم أن الأطفال لا يعرفون أن بعض الكلمات التى يستعملونها هى من الفصحى، فما أطالب به هو وضع معجم صغير يجمع الكلمات العامة الفصحى الموجودة فى المعاجم . أما ما ذكره الدكتور مذكور من أن هناك فرقاً بين لغة الكتابة ولغة الحديث، فالصحيح أن الفرق هو بين لغة الأدب ولغة الحديث، أما الفرق فى اللغات الأجنبية فمعلوم أو كالمعلوم، وكل ما رجوته أن يكون فى المعجم الوسيط غناء .

الأستاذ الرئيس النائب : نشكر الأستاذ أمين الخولى على محاضرتة .

تذکیر العَدَدِ وَتَانِیْشَه

لِلْاُسْتَاذِ اَمِیْنِ الْاُخُوْلِی

عَمْرُو الْجَمْعِ

تذكير العدد وتأنيثه

للأستاذ أمين النحولي
عضو الجمعية

(١)

في هذا العصر ، ووقفوا منه في حرج عظيم ،
ولا سيما من يعالج الاحصاءات والميزانيات ،
وما جرى هذا المجرى — ص ٤ من المجموعة .

اتفق السادة الأساتذة الدكتور محمد كامل
حسين ، و ابراهيم مصطفى ، والشيخ محمد النجار
على أن في الأمر صعوبة :

(٢)

وأجملها الأستاذ الدكتور محمد كامل حسين
بأنها :

ولأنما سقت أقوال السادة الأساتذة
في بيان الصعوبة أولا ، تحديدا للقول فيها ،
للنظر في إزالتها على أساس محرر ، وليس من
الإسراف في التدقيق أن أسأل .

قطع تفكير المتكلم ، أو القارئ ، حين يتناول
موضوعا . تكثر فيه الأعداد ، وأنه إذا ورد
ذلك مائة مرة في المقالة العلمية استحال على
المتكلم أن يظل يحافظ على سلامة اللغة . مع
استمرار صلته بموضوعه ص ١ ، ٢ من مجموعة
التقارير .

وقال فيها الأستاذ ابراهيم مصطفى :

(١) هل الصعوبة المراد إزالتها هي تغير
العدد تذكيرا وتأنيثا بتغير المعدود مع أن العدد
له صورة واحدة ، إذا استقل عن معدوده
فتكون " خمسة " هي صورة العدد بلا تمييز ،
والاشتغال بتغييرها مع المعدود هو المشغلة التي
تقطع التفكير ، والمراد الوصول إلى بقائها على
صورة واحدة ؟ وفي عبارات الأستاذ الدكتور
ما يفهم منه ذلك في قرب .

والصعوبة ظاهرة يتعثر فيها كثير من
الأفلام ، فإن قواعد التذكير والتأنيث سارت
في العربية على نمط مطرد ، ألفه المتكلم ،
وجرى عليه ، ثم يساق إلى معارضته في باب
العدد ، كأنما كاف لغة أخرى — ص ١٠
من التقارير .

وسلم بها الأستاذ الشيخ النجار ، بقوله :

(٢) أو أن الصعوبة : هي المخالفة بين
العدد والمعدود تذكيرا وتأنيثا . . على ما هو
معروف ؟ أما تذكير العدد مع المذكر وتأنيثه
مع المؤنث ، دون مخالفة فلا صعوبة فيه ؟

... ذهب هذا التفريق ، في السنة
الناس ، وصار لا يراعيه إلا من تمكن في اللغة ،
وكان ذا حظ منها ، وصعب على عامة المثقفين

(١) تهوين الأستاذ النجار من صعوبة

مخالفة العدد للعدود ، بل اعتباره ذلك ميزة في اللغة لأنه ضرب من التخصيص والدقة ، يتم عن طور من أطوار الرق اللغوي ، وقد يفنى هذا عن ذكر العدود ، ومن هذا أنهم يقولون : هذا الثوب تسع في أربعة أى تسع أذرع ، في أربعة أشبار ، أى طوله تسع أذرع ، وعرضه أربعة أشبار ، فدلّت تسع على الأذرع ، إذ كان الذراع مؤنثا (كذا) ، ودلت أربعة على الأشبار لما كان الشبر مذكرا . . . الخ — ص ١ من المجموعة .

ولا أتعرض لسلامة هذا القول في نظر المنهج اللغوي ، وصحة الدهوى في التطور ، بل أقول : أنه لا موضع لهذا الكلام بعد تسليم الأستاذ بما في المخالفة بين العدد والعدود من الصعوبة العملية على عامة المثقفين في هذا العصر ، وأنهم وقعوا منه في حرج عظيم ، ولا سيما من يعالج الإحصاءات والميزانيات ، وما جرى هذا الجرى » — ص ٤ من المجموعة — «

والأصل عنده — ولا شك — دفع الحرج ، مهما يكن منشؤه ، لاعدده مظهر دقة ورقى — الخ .

والأستاذان : إبراهيم مصطفى والنجار لم يتجها في جميع ما كتباه إلا إلى المعنى الثانى ، وأن الصعوبة إنما هى في مخالفة العدد للعدود ، لا في تغيير العدد تذكيرا وتأنيثا ، وهذا هو ما يفهم من كلامهما ، بل هو منطوقه ، في مثل قول الأستاذ النجار :

” . . . إذ البحث مقصور على ما تجب فيه المخالفة . لا ما تجب فيه الموافقة “ — ص ١١ من مجموعة التقارير — وعندى أن الصعوبتين موضع نظر ، وعبارات الأستاذ الدكتور كامل قد تكون أكثر اتجاها إلى أن الصعوبة هى الأولى ، أى تغير العدد مطلقا ، بموافقة أو مخالفة ، وهو ما تجده في مثل قوله : ” . . . إن العدد يجب أن تكون له حالة تتعلق به وحده ، دون نظر إلى تمييزه . . . “ وقوله :

”والرأى عندى أن ينبى على هذه الصورة دائما . وأن نتحاشى ما تقع فيه من خطأ ، حين نقول : خمسة نساء . . . الخ “ — ص ٢ من المجموعة —

وهذا ما لم يعرض له الأستاذان مطلقا . . وأرجو أن أتعرض له فيما يلى :

(٣)

في مجموعة التقارير المعروضة مناقشات ، ينبغى النظر فيها ، قبل إبداء رأى في الموضوع ، ويتبين من هذه المناقشات ما يأتى :

ولو قدرنا أن المقرر إنما هو : أن
المخالفة بين العدد والمعدود إنما تلزم
عند ذكر المعدود بعد اسم العدد ، أما
إذا لم يذكر المعدود في اللفظ فيجوز أن
تتحذف التاء من المذكر ، فبلى هذا
لا يكون قول القائل : هذا الذئب
تسـ في أربعة ، معينا أنه تسع أذرع في
أربعة أشبار . الخ . لعدم الالتزام
بمخالفة العدد للمعدود في حالة الحذف
هذه ، فـ مجال للاشتغال بهذا التهوين ،
والعلل له :

(ب) عدم اتفاق الأستاذين : إبراهيم مصطفى
والنيجار ، على أن التزام المخالفة بين
العدد والمعدود مشروط بذكر المعدود
بعد العدد على أنه تمييز له ، فإذا ذكر
المعدود مقرونا بمن لا يكون تمييزا فلا
تجب المخالفة ، على ما اعتمد عليه
صاحب الاقتراح ، ومهد له الأستاذ
إبراهيم مصطفى .

وعدم اتفاقهما على ذلك تخرج
المؤتمر من قبول اقتراح الأستاذ
الدكتور كامل ، ورده إلى لجنة
الأصول ، التي جنحت إلى عدم
الاشتغال به .

وهو ما أرجو أن تعدل اللجنة
عنه ، وتعاود النظر في هذا الموضوع
من آفاقه المختلفة .

(ج) قصر النظر على التيسير المقترح من
الأستاذ الدكتور كامل ، في الصورة
التي اتجه إليها المتناقشان ، دون محاولة
التيسير باقتراح آخر ، مع تسليمهما
بالحرج العظيم ، وبأن كثيرين جدا
قد ينعثرون فيها ، ويضيقون بها ،
ولذلك نطلب التيسير — ص ١٠ من
المجموعة .

ولكني أرجو أن أجاوز هذا الحد ، ولا
أقف عند تسوين المقترح من الأستاذ الدكتور
كامل وهو بحر التمييز بمن ، فقط بل أحاول النظر
في الموضوع نفسه ، رجاء الوصول إلى هذا
التيسير من أي طريق آخر ، مادامت الصعوبة
بهذه الدرجة من الشدة ، كما أكدت عبارة
المتناقشين .

وكذلك أرجو ألا أقف عند صعوبة المخالفة
بين العدد والمعدود أبتغي تذليلها ، بل أجاوز
ذلك إلى محاولة النظر في الصعوبة الأخرى ،
وهي تغير العدد تذكيرا وتأنيثا ، لأرى : هل
يمكن لغويا أن يبقى العدد دائما على صورته ،
إلا في حالاته التي تتعلق به وحده ، كما يقول
الأستاذ المقترح ومن هنا سنعرض للأمرين :

(١) مخالفة العدد للمعدود تذكيرا وتأنيثا .
وهي الصورة التي تبادرت للسيد المتناقشين
من الصعوبة .

(٢) بقاء العدد على صورة واحدة ، دون
نظر إلى تمييزه ، كما يفهم من كلام الأستاذ
المقترح .

(٤)

« فإذا لم يذكر المعدود ، أو ذكر مقدما فلا
تجربى أحكامهم فى الارتباط .

مخالفة العدد للمعدود

قال الأشمونى فى شرحه للألفية ، عند ذكر
مخالفة العدد للمعدود ما نصه :

« هذا إذا ذكر المعدود » فقال الصبان فى
حاشيته ما عبارته :

« قوله : هذا إذا ذكر المعدود أى بعد اسم
العدد ، ولو قدم وجعل اسم العدد صفة جاز
إجراء القاعدة وتركها ، كما لو حذف ، فنقول :
مسائل تسع ، ورجال تسعة ، وبالعكس
كما نقله الإمام النووى عن النحاة ، فأحفظها
فأنها عزيزة (شرح الكافية للسيد الصفوى^(١))
أ هـ ج ٤ ، ص ٣٨ ط الشرفية .

ولم أجد فى كبير حاجة إلى إيراد نصوص
أخرى ، من كتب النحاة ، لأن الإشارة إلى
هذا الحكم قد وردت ثلاث مرات ، فى تقرير
الأستاذ إبراهيم مصطفى ، أولاها : ص ٨
ص ١٦ ، إذ يقول :

« وكذلك إذا ذكر مقدما على اسم العدد
تقول : أيام ثلاثة ، وليال ثلاث ، وتقول :
أيام ثلاث ، وليال ثلاثة والثانية فى ص ٩
ص ٤ إذ يقول :

والثالثة فى ص ١٠ س ٤ إذ يقول :
« ولا إلزام بمراعاتها : أ — إذا لم يذكر
المعدود — ب — أو ذكر متقدما على اسم
العدد ومع إيراد هذا الحكم فى الثلاثة المواطن
المذكورة ، من تقرير الأستاذ إبراهيم فإن السيد
الأستاذ فى غمرة المناقشة كان معنيا بتصويب
أن الجرح عن يجيز ترك المخالفة المقررة ، دون
شئ من الالتفات إلى غير ذلك مما قد يجيز
ترك هذه المخالفة المتعينة بين العدد والمعدود » .

ولكنى وقد فضلت أن أجاوز المقترح
الخاص إلى النظر فيما يدفع صعوبة هذه المخالفة
بأى وسيلة . أشعر أن ما سمعناه من : أن تقديم
المعدود يعنى من مخالفة العدد له ، كاف فى إزالة
هذه الصعوبة التى اتفق على الحرج بها .

وهو وجه لا تلحقه أى مشاحة بيننا . لأنه
منصوص ، مقرر ، معترف به ، من القدماء
والمحدثين جميعا ، ولا يتطلب الأمر فيه أكثر
من اللفت إليه ، فيكون على الكاتبين والمتكلمين
مع التقديم أن يجعلوا العدد موافقا للمعدود
تذكيرا وتأنيتا ، ويسير الأمر على النمط المطرد
فى العربية .

(١) عبارة الصبان هذه وهى بنوعها من قوله : ولو قدم إلى قوله عزبزة ، هى ص عبارة الصفوى ت ٦٠ هـ — السيد عيسى ،
كما وردت فى شرحه للكافية بالنسخة المخطوطة من هذا الشرح ، تحت رقم ١٨٨ نحو : بدار الكتب المصرية ولا تفرق
إبزادة عبارة كما فى غيرها « بعد كلمة « وتركها »

ليس هنا موضع الاطالة بشيء من ذلك ، وإنما الذى يعيننا هو استعمال لفظ "عددا" مظهرا في التعبير ، لاستعمالها مثل ذلك الاستعمال الذى لا يمكن الاعتراض عليه ، فنضعها بين المعدود والمعدود في كلامنا العادى ، فنقول مثلا : نساء عدد خمسة ، عدد خمسة من الرجال ، على إضافة لفظ عدد إلى ما بعد من نحو إضافة المسمى إلى الاسم ، كيوم الخميس ، أى عدد هو كذا فيذكر قبله المعدود أو يذكر المعدود بعده مجرورا بمن فنقول : عدد خمسة من الرجال . . . وعدد خمسة من النساء .

وبالتعبير على هذه الصورة لا يتعاق العدد بمعدوده ، ولا تلزمنا المخالفة بين العدد والمعدود تذكيرا وتانيثا ، وهى الصعوبة التى اتجه إلى الاهتمام بها الأستاذان المتناقشان حول الاقتراح .

فإذا جاء التعبير على هذه الصورة وجدنا وجهها آخر للتخلص من صعوبة المخالفة على الناس دون أن نمس شيئا من قواعد النحاة ، أو نضوح الجملة صوغا ليس عربيا صحيحا . إذ الوجه الأول وهو تقديم المعدود وعدم التزام المخالفة معه هو قول النحاة أنفسهم كما رأينا ، وهو ذو الذى كرر المحدثون .

والوجه الثانى وهو اظهار لفظ عدد تعبيرا قرآنى له صحته وقوته ، وفيه المبرر الراضع لعدم المخالفة ، وإذا ما تخلصنا من هذه الصعوبة بأحد هذين الوجهين ، أو بهما معا لم يبق مجال للقول : بأن استقلال العدد عن معدوده لا يوافق ما جرى عليه العرب — ص ٥ من

بل يبقى من السعة في هذا التقديم للمعدود أن المخالفة بين العدد والمعدود حين تقع اشتباها في تانيث المعدود وتذكيره ، أو حتى خطأ من القائل تكون هذه المخالفة وجهها من القول مقبولا ، لأن هذا التقديم للمعدود يجوز إجراء القاعدة وتركها . . . ولا نحتاج إلى تصويب قولنا : النساء الثلاثة ، على نحو ما تصدى له الأستاذ الدكتور كامل على تأويل الثلاثة عندهن — ص ٢ من التقارير ، لأن هذا صواب بتقديم المعدود في نص النحاة .

فهذا وجه من رأى في أمر المخالفة بين العدد والمعدود والتخلص من صعوبتها ، وهو وجه جد قريب وقد يكون هنالك وجه آخر ، ننتقل إلى النظر له .

(٥)

ونجد الاستعمال القرآنى البليغ المعجز فى الآية ١١٢ من سورة المؤمنين وهى :

" قال كم لبثتم فى الأرض عدد سنين " ، ففى هذا التعبير المعجز قد جاء لفظ (عدد) حيث يمكن الاستغناء عنه ، والسؤال بكم دون ذكره .

وليس هنا موضع البيان البلاغى لوضع هذا اللفظ ، وأثره فى قوة التعبير ، وليس من الهام هنا كذلك الوقوف عند اعراب لفظ ، عدد ، فى الآية ، وقراءته شاذا بالنصب "عددا" وإعرابه بأنه مصدر أقيم مقام الاسم فهو نعت متقدم على المنعوت . . الخ .

وواضح من هذا القول الصريح أن التمييز بكلمة عدد يجعل العدد مؤنثا . . لكن السيد المقترح لم يلبث أن قال بعد ذلك بيسير إن كلمة عدد ، إذا أضمرت تميزا تصوب قولنا "أحد عشر من النساء" ونص عبارته في ذلك هو : ولا أرى في ذلك صعوبة على تأويل ، وجود كلمة "عدد" مضمرة كأننا نقول "أحد عشر عددا من النساء" — ص ٢ من التقارير .

فإذا كان التمييز بكلمة عدد مضمرة هو وجه تأنيث العدد المستقل ، فكيف صار التمييز بكلمة عدد تأويلا مبرا ورود العدد المذكر "أحد عشر" بتقدير أنه أحد عشر عددا ثم كيف كان هذا تبريرا لتذكير عدد معدوده مؤنث هو النساء ، وهو متأخر . .

فهذا الوجه من التأويل والتعليل نستأذن السيد الأستاذ المقترح في الاستغناء عنه ، وإبعاده من الاقتراح مع بقاء النتيجة المطلوبة في الاقتراح ، وهي : تأنيث العدد المستقل ، لأن النحويين يقررونها بمثل قول ابن يعيش : " . . . لأن أصل العدد قبل تعليقه على معدوده أن يكون مؤنثا بالثاء ^(١) (شرح المفصل ج ٦ : ص ١٨ ط المنيرية) .

التقارير ، أو القول بأن قاعدة العدد المبذبة على التفريق بين المعدود المذكر والمعدود المؤنث محكمة لا استثناء فيها — ص ٦ من التقارير وإذا اتينا إلى هذه النتيجة ، في شأن الصعوبة الثانية صعوبة المخالفة ، صح أن ننظر في الصعوبة الأولى ، صعوبة تغيير العدد تذكيرا وتأنيثا مطاقا ، وإمكان أن يكون للعدد صورة واحدة ، بأحد هذين الوجهين السابقين : التقديم ، وذكر لفظ "عدد" أو بهما معا .

ومهما يكن من شيء فأول هذين الوجهين وهو التقديم لا مشاحة فيه ، وإيكن في الثاني ما يكون .

(٦)

وينبغي أن نقف أولا لنحرر اقتراح الأستاذ الدكتور كامل ، ونحدد غرضه منه ، حتى نستطيع القول في إمكان تحقيقه بأحد الوجهين السابقين ، أو بهما ، بعد ما بدا أنهما قد خلاصا من صعوبة المخالفة .

وفي هذا التحرير والتحديد نجد أن السيد المقترح قد قال : إن حالة العدد مستقلة عن تمييزه هي التأنيث إما على أن ذلك أصل ، أو على أن تمييزه كلمة "عدد" مضمرة — ص ٢ من المجموعة .

(١) وهو يذكر هذا في سياق التعليل العتلى المؤلف مثله عندهم ، ولا نخوض في شيء منه هنا : وإنما حسبنا تصريحه بأن الأصل العام هو تأنيث المعدود بالثاء ، إذا لم يعلق على معدود ، وأما تعليقه بأن تمييزه عدد " مضمرة فلم أق عليه ، ولعل السيد الأستاذ المقترح قد رجعه في كلام القوم ، وهو على كل حال لا يصلح مبررا لتذكير العدد "أحد عشر" .

واذا ما تقرر هذا الأصل من تانيث العدد،
واعتمد عليه السيد الأستاذ المقترح فانا ننظر
على هذا الأساس الى ما يريد تقريره عن ثبات
الأعداد في العربية ، فنجده يقول :

” على ذلك تكون الأعداد في العربية ثابتة
الجنس ، على النحو الآتي :

واحد . اثنان . ثلاثة . عشرة . أحد عشر .
اثنا عشر . ثلاثة عشر . واحد وعشرون . اثنان
وعشرون . ثلاثة وعشرون . مائة وواحد .
مائة واثنان . مائة وثلاثة .. ” ص ٣ من
مجموعة التقارير .

وبالتأمل في هذا الكلام نقف أمام أشياء
مثل :

(أ) ايراد ” واحد ” و ” اثنان ” افرادا
في الأعداد ، كأنما يمكن ذكرهما مع
المعدود . وهذا يخالف القوم ، لأنهم
لا يرون حاجة لذكر ” واحد ”
و ” اثنان ” مع المعدود ، لأن المعدود
نفسه بصورة المفرد ، أو صورة المثنى
يستغنى معه ، عن ذكر ” واحد ”
أو ” اثنين ” لأن لفظ المفرد كرجل ،
يفيد النوع والعدد معا ، فلا يقال
واحد رجل ، والمثنى كذلك ، لأن
التثنية لا تكون الا مع سلامة لفظ
الواحد ، فلفظ رجلاين يفيد النوع
والعدد جميعا دون ذكر لفظ اثنين .

وامكان الاستغناء عن واحد ،
واثنين في العدد واضح فلا حاجة
لإبقائهما في قائمة العدد الثابت .

(ب) واحد ، واثنان تركيبا — في أحد
عشر واثنى عشر — وعطفا —
في واحد وعشرين ، واثنين وعشرين ،
ومائة وواحد — وقد ذكرها السيد
الأستاذ المقترح بصورة التذكير ،
وهي معلقة عن المعدود ، مع أنه قد
استقر عنده أن الأصل في العدد عند
هذا التعليق هو التانيث ..

فهل يطرد هذا الأصل ويجعل
العدد الثابت هو العدد : احدى عشرة ،
واثنى عشرة ، واحد وعشرون
واثنان وعشرون ، ومائة وواحدة ،
ومائة واثنان لبقى الأصل مطردا ..
أو ترك الأعداد الثابتة هكذا مذكرة
حيناً ومؤنثة حيناً ؟ ؟

(ج) إذا التزم أصل التانيث نظرنا في ثلاثة
عشر وأخواتها الى تسعة عشر ،
فوجدنا أحد الجزئين وهو الأول
مؤنثا ، ومذكرة الثاني وهو عشر ،
على قاعدة القوم ، في عدما آحاده
مذكرة ، فهل يتركها السيد المقترح .
هكذا عددا للمعدود مذكر ، أو غيرها
لتكون العدد المعاق المؤنث ؟ وماذا
سيجعلها إذ ذاك : أيجعلها ثلاثة عشرة ،
لتكون عددا مؤنث الجزئين ، كما تكون
الثلاثة المفردة ، حين تعلق ، وكما تكون
العشرة المفردة حين تعلق ، كما تجهر
بذلك عبارة القوم ، في تانيث العدد
المعلق بالتاء ؟ مع أن مثل هذا العدد
— ثلاثة عشرة ، وأربعة عشرة —
لم يسمع : بل سمع : ثلاث عشرة ،
وثلاثة عشر .. ؟

ولذا تم ذلك أمكن النظر على ضوء ما مضى
من شرح فى إزالة الصعوبة الثانية وجعل الأعداد
فى العربية ثابتة : وهذا فضل يبان لذلك :

— ٧ —

إذا ثبتت الأعداد مؤنثة ، أمكن أن يراد
بها قدر العدد لا نفس العدد ، أى أن تعلق
عن العدد ، فتأخذ صورة واحدة ، دلى ما بيننا ،
وتكون أعلاما ، كما قالوا ، وإذا أضيف إليها
تكون الإضافة من إضافة الاسم الى المسمى ،

وعلى ذلك يذكر لفظ " عدد " قبل العدد
الثابت ، وتوضع " من قبل العدد إذا تأخر ،
فاذا ما تقدم العدد لم يحتج الى " من " ويذكر
بمده العدد الثابت اللفظ مضافا الى لفظ
" عدد " فيقال : نساء صدد أحد عشر ،
أو عدد أحد عشر من النساء . .

وقد عرفنا التقديم للعدود يعنى من المخالفة ،
لكنه لا يسوغ ثبات العدد ، الا على نوع من
التأويل وتتبع الرخص لم أرد أن أشغل به ، أما
مع وضع لفظ " عدد " فيتيسر ثبات الأعداد
العربية ، مع تقديم العدد بدون " من " أو مع
تأخير العدد مع ذكر " من " قبله — وهكذا
نستطيع أن نلخص نتائج هذا التأويل فيما يلى :

(أولا) صعوبة مخالفة العدد لمعدده
تزول بتقديم العدد ، ولا تحتاج من المجمع
إلا الى اللفظ اليسير إليها .

(ثانيا) صعوبة مخالفة العدد لمعدده تزول
أيضا بذكر لفظ " عدد " قبل الرقم المذكور ،
ووضع (من) قبل العدد .

إنهم قد قدروا هذا التأييد حين يراد قدر
العدد ، لأن نفس العدد ، أى إذا علق العدد
عن معدوده فاعتبروا العدد إذ ذاك علما ، وبالعلمية
والتأييد منعه من الصرف ، وقال ابن جنى فى
الخصائص (٢ : ١٩٨) « ومنه أسماء الأعداد ،
كقولك : ثلاثة نصف ستة ، وثمانية ضعف
أربعة إذا أردت قدر العدد لا نفس العدد ،
فصار هذا اللفظ علما لهذا المعنى »

فهل يهمل ذلك كله عند إرادة تثبيت الأعداد
اليوم ، وهى ليست إلا إرادة قدر العدد لا نفس
العدد ، أو هل يقدر ذلك فتكون الأعداد
المثبتة كلها مؤنثة ؟ أترك ذلك للسيد المقترح .

وكذلك ينتهى الأمر فى التحرير والتحديد
الى ما يأتى :

(١) لا حاجة بالسيد الأستاذ المقترح الى
تصويب « النساء الثلاثة » بتأويل
الثلاثة عددهن ، لأن « النساء الثلاثة »
صواب بتقديم المعدود .

(ب) لا يعد واحد ، واثنان مفردين ، من
الأعداد الثابتة الجلس ، لأنها لا
يكونان إلا صفة فتطابق موصوفها
تذكيرا وتانيثا .

(ج) فى تركيب واحد ، واثنين ، وفى
عطفهما يكونان فى الأعداد الثابتة
مؤنثين ليطرد قولهم : إن الأصل فى
العدد غير المعلق بمعدود : التأييد ،
أو يتفق على تذكيرهما اتفاقا جديدا .

وهذا الوجه يحتاج إلى قرار أو اعتماد من
المجمع ، إن شاء أصدره ، وإن شاء اكتفى
بالتقديم في إزالة صعوبة المخالفة هذه .
وهذا يحتاج من المجمع إلى قرار يعين فيه
الصورة التابعة للأعداد التي لا تتغير مهما
يختلف المعدود ، على أن يذكر قبلها لفظ
« عدد » ويجر المعدود بمن .

(ثالثاً) يمكن تثبيت الأعداد مؤنثة
الألفاظ ، ويكون تمييزها مذكراً أو مؤنثاً ،
أو يكون ، بذكر لفظ « عدد » قبل الرقم ،
وجر المعدود بمن .
وللمجمع تقدير الأمر ، في إصدار هذا
القرار ، أو عدم إصداره ، اعتباراً بعوامل
له فيها الرأي . . وهو الخريص دائماً على أن
تلاحق العربية الحياة وتسايرها .

تعقيبات

الأستاذ أمين الخولي — لي مداعبة بسيطة،

تتعلق بجو هذا الموضوع ، فهذه المسألة أثبتت في الدورة العاشرة ، ونحن الآن في الدورة الثامنة والعشرين وما زالت تتعثر طوال هذه المدة في جو لا أريد أن أنتمه بمثل ما قاله المرحوم الشيخ محمد الخضر حسين بمناسبة ما أثاره المرحوم الدكتور أحمد أمين عن صعوبة العربية ، إذ كان الرد عليه في العدد السادس من المجلة :

« ان الأخذ بمثل هذا الاقتراح ينحرف عن الغرض النبيل وهو المحافظة على سلامة اللغة العربية ، إذ هو اقتراح لإعدام شيء من مميزاتها ، واو مشينا في هذا السبيل لكنا نعمل لإفناء اللغة العربية وإحداث لغة أخرى » مثل هذا التوجس أو التشاؤم في كثير من المواضع ظل منذ الدورة العاشرة حتى الدورة الثامنة والعشرين ، وهو ما أرجو أن يخف إن لم يكن أن يزول من جو المجمع ، لأن الأمر أيسر من هذا بكثير . ومجابهة المشكلة ، ومحاولة حلها ليست إفناء للغة العربية ، مثل ذلك القول بأن قاعدة المخالفة بين العدد وتمييزه قاعدة محكمة ، فإن هذا الإحكام لفظ لا أجد له مكانا في القواعد اللغوية . فاستعمال الاحكام قضية أصولية دينية أخطر من هذا بكثير ، لأن اللغة على السنة الناس لا في جيوبنا .

الأستاذ الشيخ محمد علي النجار — أقوامد اللغة حق أم باطل ؟ وإذا كانت حقا فكيف يتساهل من يريد التساهل ؟

الأستاذ أمين الخولي — لست أريد التساهل ولكني أريد للغة حق الحياة ، لأن ترك مثل هذه المسألة طوال هذا الزمن بلحاية على اللغة العربية وإفناء لها . لأن حل الأزمة وإزالة الصعوبات موجود في قواعد العربية نفسها ، كما هو مبين بجلاء في التقرير الذي بين أيديكم .

وقد تعرض التقرير لمطالين :

(الأول) التخلص من أزمة المخالفة بين العدد والمعدود .

(الثاني) ثبوت العدد على صورة واحدة .

واللجنة لم تتخذ قرارا في المطلب الثاني مع أن في مذكرتي للجنة حلاله .

الدكتور محمد كامل حسين — أفى العدد صعوبة أم لا ؟ اللغويون يقولون : لا صعوبة في العدد ، وجميع المحققين يقولون : إن هناك صعوبات جمة ، سواء من حيث النحو أو من حيث الجنس .

أهلها ، ولقد وجدته في الألفية التي هي تأليف عجيب وغامض ، وتحتاج إلى تأويل يضع ستارا حديدا أكبر .

هذا النوع من التفكير أصبح لا يطبقة العصر الحاضر ، نريد أن نسهل هذه القواعد بحيث تصبح في متناول المتكلمين ، حتى لا يشعروا بالعجز وبأنهم دائماً مخطئون ، فكل منا مهما كان علمه سيجد من يخطئه .

وعرضت لمسألة العدد فوق أممي الأشمونى الذى لا يمكن نقده ، والصورة التي في ذهنى لهذا المؤلف هي "بحر ضرب حرب" فأتت حين تقرأه لا ينتهى إلى شيء أبدا .

واللغة العربية لغة رقيقة ودقيقة ، وهي كالغناء الذى هو شيء جميل ، ولكن حل يمكن دراسة الرادار بالغناء ، لا بد أن يتزل هذا الغناء من رفته وبجماله إلى كلام عادى يمكن أن يدرس به العلم . وهذه هي الخطوة الأولى لعمل اللغة العربية قريبة من المتقنين . وأرجو أن يتاح لي الوقت لدراسة الأشمونى لأنه العقبة القائمة في سبيل الفصحى .

الدكتور عمر فروخ — لا أريد أن أتناول الكلام على مفردات البحث ، ولا على ما يجوز ، وما لا يجوز ، في حكم العدد تذكيرا وتأييدا ، ولكن لي ملاحظتين :

(١) إن للعدد في اللغة العربية وفي غير اللغة العربية صعوبة لا ينكرها أحد ، والناس يخطئون أحيانا كثيرة في ذلك ، وجميع اللغة العربية لا يؤخذ بأخطاء الناس ، ولكنه

فالمحدث اليوم يريد أن يتفرغ لحديثه العلمى ولا يريد أن يشغل نفسه بما يسبق العدد أو يلحقه : أهو مذكر أم مؤنث ؟ وهل يجعله جمعا أو مفردا ؟ فهذا يوقف استمرار تفكيره ، لذلك أرى أن نضيف كلمة " من " ونفصل بها بين العدد والتمييز ، فنقول : " خمسة من الرجال " ، " خمسة من النساء " وبهذا يمكن أن نجعل الرقم ثابتا .

أما فيما يتعلق بالإبقاء على اللغة العربية ، فإننا نعمل جهد الطاقة للحفاظ عليها ، غير أننا لا نريد أن نبقىها متحجرة حتى لا يبعد عنها المتقنون ، وهذا لا يتأتى إلا بأن نغير منها بحيث تصبح مقبولة عند المحدثين . أما التمسك بجميع تفاصيل قواعد النحو والصرف فهذا يتطلب أمة متفرغة للغة وقواعد اللغة ، وهذا زمن انتهى فلم يعد في الإمكان أن تكون جميع الحركات الفكرية العربية متعلقة باللغة وحدها . فوعدنا لا يسمح مطلقا بأن تكون النفاة العربية محصورة في اللغة وإلا احتاج الأمر إلى أن تتفرغ لها مدى الحياة لكي نعرف ما هو الصحيح وما هو الخطأ ، وحتى علماء اللغة دائرو الرجوع إلى معاجرها ، ونحن نفعل ذلك هنا دائما ، وبيننا صفوة من علماء اللغة . فمن يريد المحافظة على اللغة العربية لا يرضى لها أن تبقى متحجرة أو مخطئة ، بل يجعلها مسيرة للحياة ، ولطالب المحدثين الذين يريدون لغة عربية مقبولة .

وعرض الأمر على لجنة الأصول وفوجئت في هذه اللجنة بكتاب الأشمونى يقف في سبيل قاصدة وردت عن العرب ، مما جعلنى أبحث عن الستار الحديدي القائم بين اللغة العربية وبين

يؤخذ إذا هو وضع (خاتمه الشرعى) على أخطاء الناس . ولا يجوز لنا أن نجيز أخطاء الناس ، وإن كنا أحيانا نسكت عنها .

ومع ذلك نرى عددا من أمم هذه اللغات قد بلغت السهوى بجهودها ، حقيقة لا مجازا ونحن لا نزال نبحث في تراكيب اللغة .

(٢) إن العرب اليوم في موقف يضرهم فيه أن يخوضوا مثل هذه المعارك ، فإن الحملة على اللغة العربية في عدد من الأقطار العربية ، ومنها لبنان البلد الذى جئت منه إلى هذا المجمع شديدة جدا . والسفارات الأجنبية تبذل الجهد والمال في سبيل فتح ثغرات في سياج اللغة العربية تحت ستار التسهيل حيناً وتحت ستار مسaire العصر حيناً آخر ورأى السفارات الأجنبية فيها يبدو — أن تفتت اللغة العربية يقود إلى تفتت الأمة العربية ليسهل النفوذ إلى سراقها المخافة . أما إذا لم تفتت الأمة بذلك فلا أقل من أن تتوزع جهودها بمثل هذه المعارك حول اللغة العربية . ونحن الآن في غنى عن ذلك كله . ورأى استبعاد هذا البحث وأمثاله جملة وتفصيلا .

لعل إخواننا في مصر لا يدركون مدى الحملة على اللغة العربية في أقطار أخرى ، ولم يحسوا بالخطر الكامن وراء الدعوة إلى التسهيل والتبديل في اللغة العربية . فرجاؤنا أن يشعروا معنا بذلك ، وأن يظلوا السور الذى يحى لغتنا فلا يفتحوا فيه ثغرة جديدة .

الأستاذ زكى المهندس — ما أثار هذا هو المقدمة البليغة التى تقدم بها الدكتور محمد كامل حسين لمقترحه .

والحقيقة أن من يطلع على تقرير اللجنة وقرارها يجد أن ما وافقت عليه له وجه من اللغة ، فنحن لم نخاف اللغة فى شيء .

ونحن مع الدكتور فروخ فى أننا يجب ألا نفتتح ثغرة مهما كانت صغيرة ينفذ منها من يريدون القضاء على اللغة العربية .

الأستاذ الشيخ محمد عن النجار — الدكتور محمد كامل حسين حضر لجنة الأصول حين ناقشت مقترحه ، وقد ائتمت بمخالفة مقترحه لقواعد اللغة العربية ، ورضى بمقترح جديد للجنة ، وهو التوصية بتقديم المعدود على العدد ، وحين هذا تجوز المخالفة والمواقفة والتذكير والتأنيث

إخوانى — إن اللغة العربية ليست أصعب من غيرها . والعدد فيها ليس مشكلة مستعصية إذا نحن أحسننا تعليم اللغة العربية فى المدارس . ثم إن فى اللغة الألمانية والروسية واليابانية والصينية وفى الانترنسية والإنكليزية أيضا أوجها من الصعوبة فوق ما نرى فى اللغة العربية أضعافا

وهذا هو الاقتراح المعروض على المؤتمر اليوم ،
فينبغي أن يكون محل النظر فأما حملته على اللغة
العربية وأنها يجب أن تسير العصر ويتساهل
فيها فهذا غير ما بنى عليه المجمع من المحافظة
على سلامة اللغة العربية ، وحملته على الاشتغالي
والألفية فيها تجن كثير، فهذه الكتب حفظت
لنا اللغة بدقائقها وتفصيلها ، وإذا كان فيها
شيء من الصعوبة فلها من يستسيغها ويفهمها .

الأستاذ إبراهيم اللبان — أصغيت إلى

حديث الأستاذ الدكتور محمد كامل حسين بكل
عناية واهتمام ، والباحث الذي حمّله على هذه
الكلمة يجب ألا يخطئه المؤتمر ، فباعثه على ذلك
غيرته على اللغة العربية ، ورغبته في خدمتها ،
وله في ثنايا كلامه ملاحظات دسحق فيها تماما ،
وحملته على الاشتغالي ليست في الواقع حملة على
الكتاب ولا تحقيرا لمؤلفه ، أو للعلم الذي
انطوى عليه ، ولكنها حملة على نوع من عرض
العلوم العربية والشريعة الإسلامية ساد القرون
المتوسطة ، فهو يختلف عن التأليف الحديث
اختلافا بينا ، فليست هناك متون وشروح
وحواش .

فن متن إلى شرح ثم حاشية تعقب الشرح ،
وتقرير ينفو أثر الحاشية ، كل هذا يذهب
بالصبر ويتهى البحث بضياح الجهد فيما لا فائدة
فيه .

فالأمر الذي لا جدال فيه وأقتنع به شخصيا
أن أجل خدمة للشعوب العربية والإسلامية
في الوقت الحاضر هي أن يعاد عرض هذه
الكتب بأسلوب العصر ، إذ لا معنى لهذا
التناقض في مجتمع واحد ، فالجغرافية والتاريخ
والفانون تعرض بطريقة سهلة ، والشريعة واللغة
تعرض عرضا معقدا ، ويجب أن أقولها صريحة
واضحة أن الذي يصد أناس عن دراسة اللغة
العربية والشريعة الإسلامية أنها تتطلب جهودا
عظيمة لا بد من بذلها حتى يصل الإنسان إلى
رأى في الموضوع الذي يبحثه .

وصاحب هذا الاقتراح ينادى بخدمة ثقافية
جليلة تحتاج إليها علوم العربية والشريعة
الإسلامية ، والنقطة الثانية هي النطق بالعدد ،
وهذا النطق مملوء بالصعوبات اللغوية وأكثر
الناس حتى المتقنين منهم إذا قرأوا مقالة ، أو
جملة باللغة العربية الفصيحة ، إذا ما وصلوا
إلى العدد عدلوا عن اللغة النصحي إلى النابية
ليعرفوا أنفسهم من النطق بالعدد .

والذي أراه في هذه النقطة أن المسألة
الواحدة قد يكون لها حلول متعددة ، ويهمني
أن أشير إلى حل خاص كرجل اشتغل بالعلم
في مصر وخارجها ، رؤ الشرق وفي إنجلترا ،
ذلك أن اللغة عادة ، وقد أعجبني أحد العلماء
حيث ألف كتابا قائما برأسه يثبت أن اللغة

الأستاذ عباس محمود العقاد — إننا نقبل الكلام في التطور على شرط أن يكون تقدماً إلى الأمام لا رجوعاً إلى الوراء ، ولكنني بشأن هذه المسألة أستطيع أن أقرر أنه بمراجعة كل حكم من أحكام العدد في اللغة العربية وجدت ما يدل على أنه حكم صادر من أناس يعقلون ويميزون ، ولا صعوبة في ذلك إلا إذا أردنا من المتعلم أن يعجز عن التفرقة بين التمييز والإضافة ، وإذا كان ذلك أبسط ما يفرض على كل متعلم انتهى كل صعب في مسألة العدد .

وكيف بدأ الخلاف بين المذكر والمؤنث ؟
بدأ لسبب معقول ، فالأعداد : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة ، خمسة ... الخ مثل الحروف ح ، ج ، خ إذا أطلق العدد إنما يطلق للذكر كما هي القاعدة في كل اللغات . فإذا قلنا ثلاثة للعدد الذي وضع للرجال ، يجب أن نغيره إذا أردنا أن نطلقه على المؤنث ، وهذه قاعدة لغوية ماثرة ، فالمفارقة واجبة عند الاختلاف . والتمييز هو أوفق السلامات ، فنقول خمسة عشر رجلاً .

وفي العشرين حل نضيف ونقول : عشرون رجلاً ، أو نميز ونقول : عشرون رجلاً ، وبمناسبة المائة كانت هناك سيده انجليزية تتعلم العربية ، فسألت : كيف يقال خمسة رجال في حين يقال مائة رجل فقل لها إننا حين نقول : مائة رجل نميز الجنس لا العدد .

فاللغة العربية بنيت على فهم وذوق ، وإذا أردنا أن نتطور بها فلا بد للرجوع إلى الفهم والتمييز .

عادة لسانية هو الشيخ محمد عرفة ، وتلماء النفس يقولون أن العادة تتكون بالتكرار . لذلك يجب أن يعاد النظر في أمر تعليم اللغة العربية ، فهذا التعليم إذا اتجه إلى تكوين العادات المثالية بكل عناية أمكن تذليل الكثير من الصعوبات . فلندرب تلاميذنا مرة بعد أخرى على المنطق الصحيح ، ولقد فعلت ذلك مع التلاميذ في ليبيا حينما كنت أدرس في جامعاتها إذ حرصت على أن أدرهم على النطق بالعدد ، وكانت النتيجة سارة جداً حيث استقامت ألسنتهم ونطقوا بالعدد بصورة تدعو إلى الرضا والارتياح .

وأحب أن أشير إلى مبدأ اختطه الشيخ المراغي في الشريعة الإسلامية حين عرضت له مشكلة طلاق المضبان وغيره من المشكلات التي أتعب المجتمع فقد رجع إلى أقوال الفقهاء المتقدمين والمتأخرين واختار الحل الذي يدل على الصعوبة .

وبهذا يمكن أن نأخذ أواخر اللغة فنستعرض الآراء المختلفة لعلماؤها ونختار من بينها ما يدل على الصعوبة ، وحين نفعل ذلك فسوف نجد من بينها ما يدعو إلى الرضا والارتياح .

تبقى نقطة أخيرة وهي التفرقة بين القواعد والمفردات ، فالمفردات مجال التفكير فيها متسع ، ولكن مجال القواعد يجب أن نرجعه إلى الآراء المختلفة ، لتخير من بينها ما يدل على الصعوبة .

هو التطور التدريجي . فلو تطور الروس ما قامت الثورة الروسية . والمحافظة الشديدة على تفاصيل اللغة العربية الفصحى على صعوبتها ستؤدي إلى الثورة عليها وانتصار العامية ، والطريقة الوحيدة لتلافي ذلك هو التطور بالفصحى وأؤكد أن التطور يكون إلى التقدم ، والتقدم أميل إلى التبسيط .

أما العدد وجلسه فالمعروض عليكم هو الآتي :

هل تقول خمسة من الرجال ، وخمسة من النساء وبذلك يكون العدد ثابتاً .

أو تقول من الرجال خمسة ومن النساء خمسة .

وإذا لم يكن هذا ولا ذاك ، فلماذا يمكن أن يقال : دخل تلاميذ خمسة ، والذي أراه نقول : خمسة من الرجال .

الأستاذ الشيخ محمد علي النجار — بلجنة الأصول نظرت في الاقتراحات التي قدمت وقالت بالحل الذي ارتأته في صدر تقريرها .

الدكتور محمد كامل حسين — هذا الذي تقوله اللجنة قاعدة مقررة وليس لها أن تنظر فيها .

الأستاذ أنيس المقدسي — لا أعتقد أن أحداً يرغب أن يحدث ثغرة في اللغة وقواعدها بجميعها مجمعون على المحافظة على فصاحة الألفاظ وصحة التراكيب إلى أن نظرنا يجب ألا ينحصر في فصاحة اللغة فقط ، إذ لا بد لنا من النظر أيضاً في حيويتها ، ومنها منار الخلاف بين أهل اللغة ، ومعنى الحيوية أن نجعل اللغة أكثر تمشياً مع قاموس التطور ومطالب الحضارة ، وذلك باعتماد هذين المبدأين :

(١) إذا تساوى لفظان أو مصطلحان في المعنى فالأولى أن نستعمل أو نقرر منهما ما كان أقرب إلى أفهام الجمهور المثقف ، وأجدرهما بالبقاء .

(٢) يجب أن نجعل اللغة محبة إلى الحل الحاضر والأجيال القادمة بالأخذ بالمألوف ، دون الغرب ، واللايف دون الجاسي ، والواضح دون الملتد ، مع المحافظة على فصاحتها ، وصحة تراكيبها .

الأستاذ زكي المهندس — المعروض على حضراتكم مشكلة فنية ، فقد وجدنا أن من بين القواعد أنه إذا تقدم المعدود جاز التأنيث والتذكير بشرط أن يكون المعدود وصفاً لاسم العدد .

الدكتور محمد كامل حسين — لي كلمتان : إحداهما عامة ، والأخرى خاصة .

فيما يتعلق بالثورة على اللغة العربية في لبنان ، أرى أن الطريقة إلى منع الثورة في كل العالم

الدكتور عبد الحليم منتصر — أحب أن أعلن
اعتراضى الشديد لكل ما يخالف قاعدة أصيلة
في اللغة العربية ، وهذه ليست ثغرة فحسب ،
ولكنه حدث لا ينبغي للجمع الموقر أن يوافق
عليه ، فيلغى المحافظة على قواعد اللغة
الأصيلة .

الأستاذ عبد الفتاح الصعيدى — إن نسبة

الصعوبة لأحكام ألفاظ العدد من ناحية
التذكير أو التانيث بالإضافة إلى ألفاظ المعدود
المذكورة أو المؤنثة ترجع إلى أصل واحد هو
ضرورة العلم والتعليم أولا فإذا أريد بالتيسير
أن نسوغ للتكلم أن يؤدي ما يريد أداءه
من المعانى بأى صورة تتفق له من صور
الكلام وأن نعد تلك الصور مائفة ، مقبولة
في اللغة العربية بحجة التيسير على الناشئين
فهذا ما لا يقول به أحد ولا يملك أن يقول به
فرد أو هيئة . وإذا أريد بالتيسير أن يكون
متشيا مع أوضاع اللغة وقواعدها المستنبطة
من نصوصها الماثورة الصحيحة فالمسألة حيلث
مسألة علم بتلك الأوضاع والقواعد التى جبلت
عليها اللغة وفرضتها هى بنفسها بدون تحكم من
أحد . وإيضاح ذلك أن التكلم بالعربية
في باب العدد يجب أن يكون دائما بثلاثة أشياء
أولها علم بالفاظ العدد المذكورة والمؤنثة وثانيها حال
المعدود من تذكير أو تانيث . وثالثها القاعدة التى تتم

الآن بالصعوبة ويراد البحث في تيسيرها . وهنا
سؤال موجه إلى طلاب تيسير الصغب . هل
يراد بالتيسير تغييرا أو تبديلا أو إغضاء وإغفال ؟

فإذا نصت قاعدة العدد على أن الفاظ العدد
من ٣ — ١٠ يجب أن تخالف ألفاظ المعدود
من ناحية التذكير أو التانيث — فهل يراد من
التيسير أن نقول بالموافقة بدلا من المخالفة؟ وإذا
قلنا بذلك وغيرنا القاعدة فهل تكون الموافقة
أيسر على المتكلم من المخالفة مع العلم بأن جهد
المتكلم وتفكيره في إيراد اللفظ مخالفا لا يزيد
على جهده وتفكيره في إيراده موافقا ؟ المسألة
في الواقع مسألة علم أولا علم . مسألة لغة صحيحة
عريقة تضم أثارا كريمة عزيزة يجب أن تقوم
الأسنة المعوجة لتستقيم على منهاجها الواضح
المبين لا أن تعرج هى لتطاول الأسنة المعوجة
بحجة التيسير عليها لتبقى على اعوجاجها .

الأستاذ أمين الخولى البحث في هذه الجزئية

جرنا الى الكلام في قضايا عامة كبيرة ، يحسن
التعليق عليها .

(قاولا) مسألة المحافظة على اللغة العربية ،
هذه قضية لا محل للخلاف عليها فى شيء ، لأننا
بما نطلب من توفير حيوية اللغة إنما نريد تجديد
لا تبديلا ، ونحن لا نستخلص ما نريده إلا
من اللغة العربية فتثير حيوية اللغة العربية نفسها
وقدوتها على التعبير الميسر . والقول بأن هذه القواعد

أصيلة أو غير أصيلة يحتاج إلى سؤال فالقاعدة المعروضة مأخوذة من كتب النحو، وإذا لم تكن من الأصيلة فنبئونا ما تكون الأصيلة ؟

(ثانيا) مسألة منهجية تتعلق بالتجليل العقلي للظواهر اللغوية فهذا كلام لا أصل له ، وما يقوله الأستاذ العقاد غير ما يقوله اللغويون من أن الأصل في العدد التأنيث ولا حاجة للتماس مبررات عقلية منطقية للظواهر اللغوية ، والقدماء أنفسهم قد أشاروا إلى هذا الأصل بقول قائلهم :
• أي كذا خلقت ، فان كانت تفسيرات نفسية أو اجتماعية فهذا جائز .

(ثالثا) أما مسألة الصعوبة فأظن أنه لا مجال للكلام فيها فهي قائمة موجودة وكل من تعرضوا لهذا الموضوع يعترفون بها .

أما مسألة القرارات — مع الاعتذار للدكتور كامل — فان اقتراحه صدر فيه قرار يمكن أن يقال : حاز قوة الشيء المحكوم فيه وهو رفضه .

بقى أن نقول أن الصعوبة يمكن تذليلها ، إلى الحل المعروض عليكم نص ما في كتب النحو .

فحماية اللغة العربية إذن أمر لا شك فيه ، ونحن نتكلم داخل إطارها ونأخذ من اللغة والمعاجم الأيسر والأسهل ، وهذا التيسير مما أقول به وهو أن نتبع الصحيح مما في المعاجم .

فلترك مسألة المحافظة لأننا متفقون عليها وأنا لا نريد أن نأخذ إلا من الإطار اللغوي .

وإذا كان التيسير الذي أشار إليه الأستاذ اللبان بين يدي حضراتكم تحت عنوان هذا النحو محاولة لتيسير الصعوبة النحوية بحلول من قواعد النحو الأصلية نفسها فأزال صعوبة مخالفة العدد للمعدود بأن تكون بتقديم المعدود كما قال أصحاب كتب النحو .

وهذا ليس اقتراحا بل عرض لقبول قاعدة مقررة وفي التقرير الذي قدمته صفحة ٨ ذكرت أنه لا يحتاج إلا إلى اللفت اليسير .

الدكتور عبد الجليم متصر إذا كانت قاعدة مقررة فما الداعي للنص عليها ؟

الدكتور محمد مهدي علام أريد أن أثير نقطتين

(١) إن الموضوع المعروض الآن إذا كان قاعدة نحوية مقررة فأرى أن في عرضه على المؤتمر شغلا لوقت المؤتمر بما كان ينبغي أن يصرف فيما هو أجدى منه .

(٢) أسأل عن نقطة دستورية . أرى المؤتمر أن من اختصاصه حين تعرض نقطة من النقط أن يناقش المسألة في جنورها بدلا من إرجائها سنة أخرى ولا سيما مسألة خطيرة تتصل بصعوبة نعترف جميعا بها ؟

بلغاتهم ، لزالّت الصعوبة . بل إن الصعوبة في اللغات الأجنبية أكثر وأعقد فكل حرف في الحبشية له سبعة أوجه واليابانية فيها ألف حرف .

فالمهم أن نيسر أسلوب التعليم ، وأن نحافظ على قواعد اللغة لنحافظ على وحدة الأمة العربية ووجودها .

الدكتور إبراهيم مذكور : يمكن أن نقول : إن المؤتمر استمع إلى تقرير اللجنة واكتفى به ، ومعنى ذلك أننا لم نتخذ قرارا ولكن اعتبر قرار اللجنة توضيحا لأمر واقع .

الأستاذ اسحاق موسى الحسيني فيما يتعلق بالمبدأ نحن متفقون في وجوب المحافظة على اللغة العربية ، لأنها ليست فقط وسيلة إيصال معان ولكنها قومية ودين وعلم وتراث قديم ، وهذا المجمع إنما قام لصيانة اللغة العربية ، وما أعتقد أن الدكتور كامل حسين أراد أن يخرج على هذه القاعدة .

وهذا الموضوع مسألة بحرية ، ففي العربية نرى المخالفة موجودة ولم يعمد اليهود إلى تغيير قواعد لغتهم . ولو أن اللغة العربية علمت بطريقة حديثة ، كما يفعل العلماء الغربيون

مما أن تفعل

للاستاذ أمين الخولي

عضو المجمع

عندما تقرر في جلسة ١٣ مارس سنة ١٩٦٢ ، من جلسات المؤتمر الماضي ، إحالة بحث "لما به ، وألفاظ أخرى" على لجنة الأصول ، اقترح ساعتذاك أن يربط بين هذا البحث وبحث آخر ، سبق أن نشر في مجلة المجمع في الجزء التاسع وعنوانه : "كان مما يفعل كذا" . . . وكان السيد صاحب بحث "لما به" قد قام بهذا الربط حين قال :

"هذا ، ويخيل لي في تخريج هذه العبارة أنها من قبيل قولهم في المبالغة : إن زيدا مما أن يكتب في الإخبار عنه بالإكثار من فعل الكتابة ، أي أنه من أمر كتابة ، كأنه مخلوق منها ، على حد قوله تعالى : "خلق الإنسان من عجل" ، جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها . قاله ابن هشام في المغنى .

فاقتضى هذا وذلك من طلب الربط بين البعثين ، ومن تعرض صاحب البحث الثاني فعلا لما كان من مواضع القول في البحث الأول ، أن يرجع إلى هذا البحث القديم ، الذي عرض في الجلسة الحادية عشرة من جلسات مؤتمر المجمع ، في دورته الزامنة عشرة . وأحيل على لجنة الأصول ، فقررت اعتبار هذا التركيب — أي مما يفعل — اصطلاحا لغويا ، يقصد منه الكثرة ، وقد يدل على القلة أحيانا ، ووافق مجلس المجمع على ذلك في جلسة ٢٦ ما يوسنة ١٩٥٢ .

وحين وجب الرجوع إلى هذا ، في تلك المناسبة الجديدة قرأت في البحث ما يأتي :

وبعد . . فإن كلام الزاموس مستقد من أربع جهات :

الأولى : أنه اقصر على الاستعمال الغريب الذي فتح به السيرافي ، ولم يذكر الاستعمال النالي عن حرف "أن" الذي ابتدأ به السيرافي (مجلة المجمع ج ٩ ص ١٢٠ ن ٢ س ٧ — ١٠) وهو قول يزيد وضوحا ما يرد بعد ذلك في نهاية البحث ، وعبارته :

" . . والتنبية على أن قول السيرافي : وتقول العرب أيضا : أنت مما أن تفعل . . الخ غريب لا يعرف شاهده من فصيح الكلام ، فضلا على كون حرف (أن) فيه غير واقع موقعا ، مع ما

من اجتماع ثلاثة حروف من حروف المعاني .. متوالية : وهي ”ن“ و ”ما“ و
”أن“ سواء جعلت ما مصدرية ، أو زائدة (المجلة ج ٩ ص ١٢١ ن ٢ س ١ - ٧) .

ثم يزيد هذا القول في البحث القديم تأكيدا قوله أخيرا في الاقتراح ما عبارته :
” .. وأن يثبت التنية على ما في كلام السيرافي من التوقف ، والله يعصمنا من الزلل ،
ويزين معلوماتنا بالعمل (المرجع السابق نفسه ص ١٣ و ١٤) .

* * *

ومن كل أولئك يتضح بجليا أن البحث القديم يتفق فيه الباحث ، ولجنة الأصول ، ومجلس
المجمع ، على غرابة القول بأن العرب تقول أيضا ”مما أن تفعل“ ، وأنه لا يعرف شاهده من
فصيح الكلام ، وأن حرف ”أن“ غير واقع فيه موقعا ، وأن فيه اجتماع ثلاثة حروف من حروف
المعاني .. متوالية .

وأن قول القاموس : ”إن زيدا مما أن يكتب“ متقد ، لاقتصاره على هذا الاستعمال
الغريب وعدم ذكره الاستعمال الخلى عن حرف ”أن“ .

وليس بعد هذا كله إلا أن هذه الأتوال كلها قد قررت : أن قول صاحب بحث ”لما به“
إن هذا التعبير — لما به — من قبيل قولهم : ”مما أن يكتب“ يدخل فيما حكم البحث القديم
قبل ثمانية عشر عاما بغرابته ، وعدم معرفة شاهده .. و.. و.. الخ . ويكون نقد صاحب
القاموس الذي وجهه البحث القديم متوجها — في قرب — إلى ما ورد عن هذا التعبير في بحث
”لما به“ ، لأن هذا الوارد من النص والمثال هو عبارة صاحب القاموس المشقة نفسها .

وذلك كله يحوج لا محالة إلى النظر في تعبير ”مما أن يفعل“ ووروده أو عدم وروده : ووجود
شاهده من فصيح الكلام أو عدم وجوده ، ثم النظر بعد ذلك في وقوع حرف ”أن“ فيه موقعا
أو عدم وقوعه ، وفي اجتماع ثلاثة حروف من حروف المعاني متوالية ، أو عدم اجتماعها ، وماذا
في هذا الاجتماع إن كان ؟؟

ولهذا ما عرضت لبحث ”مما أن تفعل“ .

والذى نعرفه ، مما أثار القول فى هذا التعبير بنوعيه هو قول سيوييه (١) فى الكتاب :
أعلم أنهم مما يحذفون الكلم ، وإن كان أصله فى الكلام غير ذلك (٢) .

وعن هذه القولة قال السيرافى ، فى شرحه للكتاب تلك العبارة التى ناقشها بحث "كان مما
يفعل" منذ سنة ١٩٥١ ، واستقرت عليها نتائج .

فقد أورد البحث من قول السيرافى ما نصه :

" قال السيرافى : أراد ربما يحذفون ، وهو يستعمل هذه الكلمة كثيرا فى كتابه ، والعرب
تقول : أنت مما تفعل كذا (٣) ، أى ربما تفعل ، وتقول العرب أيضا : أنت مما أن تفعل ،
أى : أنت (٤) من الأمر أن تفعل ، فتكون "ما" بمنزلة الأمر (أى الشئ) ، وأن تفعل
بمنزلة الفعل (أى مصدر فعل ، أى بمنزلة هذا اللفظ) ، ويكون أن تفعل فى موضع رفع
بالابتداء ، وخبره مما ، وتقديره أنت ففعلك كذا وكذا من الأمر الذى تفعله أ د (٥) (المجلة ج ١)
ص ١١٩ ن ١ و ٢ و ٣ س ١٨ - ٢١ ، ن ١ و ٢ س ١ - ٥)

هذه هى عبارات السيرافى كما وردت فى البحث ، ولعلها منقولة من هامش الكتاب
فى طبعته المصرية ، لأنها هناك ، مما قبل فى طبعة بولاق للكتاب "وبهامشة تقاريرات ، وزيد ،
من شرح أبى سعيد السيرافى ، فهو الكتاب الوافر الوافى ، وعن غيره أيضا " . ولعل فيما يلى
ما يكشف عن ترجيح نقلها من هذا الموضع فى هامش الكتاب بطبعته المصرية ، دون سواها

(١) كره المحدثون النطق بـ "ويه" ، لأنه كلام فيه وزن ، وإشعار بمكره ، فقالوا سيوييه : فضموا الموحدة
وسكنوا الراء ، وفتحوا التحتية ، وأبدلوا الهاء بـ "ويه" يوقف عليها بالهاء . . . قال القرائى - ق ٧ - فى شرح
المحصل : * وفيه أن التاء لم تكن فى الأصل فكان عليهم سيوييه (كذا فى الأصل المخطوط) بالهاء بلا تغيير .
راجيب : بأن اللفظ العجى شأن العرب التلاعب به ، وتغييره ، وهذا من ذلك فلا يحفظ المحدثون . أ د *
ابن علاق - ق ١١ : شرحه للاقتراح ، للسيوطى ص ١٣٩ من مخطوطة دار الكتب المصرية - وانظر معه الهنية
ص ١٨٧ .

(٢) الكتاب ج ١ ص ٨ ط . بولاق سنة ١٣١٦ هـ .

(٣) الذى فى هامش طبعة الكتاب يفعل بالمشاء التحتية ، لا تفعل بالمشاء النونية كما هنا ، والذى فى مخطوطة
شرح السيرافى التى رجعنا إليها فى هذا البحث * يفعل * بالياء كما فى هامش المطبع .

(٤) لفظة أنت ليست فى هامش طبعة الكتاب ، وليست موجودة كذلك فى المخطوطة السابقة .

(٥) فى هامش المطبع يفعل بالياء ، لكن الذى فى المخطوطة تفعله بالنونية .

وإلى هنا وردت صيغة "مما أن تفعل" في دعوى السيرافي قول العرب لما ، بلا شاهد لها من فصيح الكلام ، كما قيل في البحث ، لكن صيغة مما تفعل ، دون أن ، قد وردت كذلك في عبارة السيرافي ، التي أوردها الباحث دون شاهد لها من فصيح الكلام أيضا ، إلا أن هذه وجد لها الباحث شاهدا من فصيح الكلام في كتاب "المغنى" ، وتلك — أى كما أن تفعل — لم يجد لها . فهل أعوز السيرافي الشاهد في القافية أو أعوزه الشاهد لكتبيهما ؟

نرجع في ذلك إلى شرح السيرافي نفسه ، فإنه موجود ، مخطوطا ، في دار الكتب المصرية " وفي ظهروا الورقة ١٣١ من نسخة رقم ١٣٨ نحو " نجد غيب النقطة الموردة في البحث بإشارة ما نصه :

قال الشاعر في الوجه الأول :

وإنا لما نضرب الكهش ضربة * على وجهه تلقى اللسان من الفم

وقال آخر في المعنى الثاني :

ألا غتا بالزاهرية ، إننى * على أنى ، مما أن لم بها ذكرا

أى من الأمر أن لم بها ذكرا ، أى من أمرى إلىسمى بها " أه بلفظه .

فليت ملتقط التقريرات على هامش طبعة الكتاب بمصر ، قد ائتمت نقله لما بعد الكلمة التي وقف عندها . إذن لتقديم لقارئ الكتاب استشهاد السيرافي من فصيح الكلام على الاستعماليين : مما تفعل ، ومما أن تفعل .

على أن شرح الكتاب لم يقف عند السيرافي ، بل شرحه كثير ، وتعرض واحد منهم لمسألتنا ، وهو أبو الفضل البطايوسى : تاسم بن على المشهور بالصغار — ت ٦٣٠ هـ — وهو الذى يقال إن شرحه للكتاب أحسن الشروح ، وقد أورد شاحدين على قولهم .. مما أن تفعل ، وأولها دو البيت السابق الذى أورده السيرافي ونصه في رواية الصغار :

ألا غتا بالقادسية ، إننا * على أنى مما أن لم بها ذكرا

بوضع (القادسية) موضع (الزاهرية) ، وأما الشاهد الثانى الذى أورده الصغار لهذا التركيب فهو :

نصحت أبا زيد فاهدى نصيحة * إلى ، ومما أن تدز النصائح

وربما كان في غير هذين الشرحين من شروح الكتاب التي لم تصل إلينا ، وفي دواوين الشعر نفسها غير هذين . . ومع هذا الذي ورد لم يبق مكان للقول بأن قول السيرافي ، وتقول العرب أيضا أنت مما أن تفعل ، غريب ، لا يعرف شاهده من نصيح الكلام .

* * *

على أن تمسك البحث القديم بهذه الغرابة ، وعدم ورود الشاهد ، قد خلف فيه ، لاحظ لا بد من الوقوف عندها ، قبل الكلام عن الاقتراح المبني عليه ، والذي صار قرارا رسميا ، في حينه .
فن الملاحظ في هذا البحث :

أولا — تدافع عباراته ، ففيه مثلا مانصبه : ” . . فقتضى كلام السرقسطي ، وما نقله عياض عن غيره أن منشأه — أى التكثير — هو حرف ما (المجلة ص ١٢٠ ن ١ س ٧ ، ٨) .
مع توله في الصفحة نفسها مانصبه : ” . . ذكره — أى صاحب القاموس — في معاني ما ، فأبانا بأنه جعل منشأ معنى الكثرة من حرف ما ، وهو يخالف تفسير الأئمة (ص ١٢٠ ن ٢ س ١٧ — ١٩) .

ومن الملاحظ في البحث أيضا :

ثانيا — التوسع في الدعوى حتى تغز البيئة ، أو تخالف الدعوى المنصوص ، ومن ذلك قوله في نقد القاموس : ” . . إنه جعل المستفاد منه المبالغة في التكثير ، وهذا لم يدعه أحد وإنما هو يفيد أصل التكثير ” اهـ . قال هذا مع أن عبارة صاحب القاموس هي بنصبها عبارة ابن هشام في المعنى^(١) من باب ” ما “ إذ يقول :

” والثالث قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل ، كالكثابة : إن زيدا مما أن يكتب ، أى أنه من أمر كتابة ، أى أنه مخلوق من أمر ، وذلك^(٢) الأمر هو الكتابة ” .

فابن هشام كما نسمع يذكر المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار ، ثم عبارة الصفار في الشرح تمنح إلى هذا ، إذ يقول في هذا المقام ، عند^(٣) شرح الشاهد الثاني على هذا التعبير : ” . . وهذا عندنا ما يمكن فيه التكثير والمبالغة ، على أن عبارة ابن هشام تكفى لرد القول بأن هذا لم يدعه أحد .

(١) ج ٢ ص ٣ ط ٠ الخانجي . (٢) هذه الراويست في عبارة القاموس . (٣) المخطوطة ورقة ١٨ ظهرا .

وهذا النص يلفت إلى رد ما أورد على القاموس وصاحبه في البحث :
 فن ذلك قوله : ” . . ثم إنه — صاحب القاموس — بلا شك أخذه من كلام السيرافي “ . .
 فإن هذا القطع ينفيه تماما أن التعبير في غير السيرافي ، من الشروح أيضا كشرح الصغار الذي
 رأيناه والشروح سواهما كثيرة كثيرة ، ولولد السيرافي نفسه من ذلك نصيب . .

وراء ذلك مصادر لغوية كثيرة كثيرة أيضا ، ثم عبارة ابن هشام التي هي نص عبارة القاموس
 وراء ذلك نحويون كثير ، قد عرضوا لهذا البحث : فما يمكن بعد ذلك كله أن يقال ” . . إنه بلا شك
 أخذه من كلام السيرافي ! !

ومنه نقد البحث لصاحب القاموس بقوله : ” . . إنه خص ذلك بالإخبار عن أحوال
 الناس لقوله : عن أحد ، مع أن ذلك لم يخصه الذين تكلموا على معناه ، فهو يأتي في الإخبار
 عن أحوال الناس ، وعن أحوال الأشياء في بيت مالك بن أسماء “ . اهـ .

فنص صاحب القاموس كما رأينا هو نص سواه ممن تكلموا على معنى هذا التعبير بنوعيه ،
 دون ” أن “ ، و ” مع أن “ ، و بيت مالك بن أسماء وهو :

وحديث أئذه ، وهو **يما** * يشتهى السامعون يوزن وزنا

قد قال الباحث نفسه عنه : إنه يزيد على شاهدهم : وإنا لما نضرب الكش . .
 البيت ، وهو — فيما يمكن — غير متمحض لمعنى مما تفعل ، ولا ورد في كلامهم عن هذا
 التعبير ، بل ورد — كما سمعنا — قولهم : في الإخبار عن أحد ، كقول صاحب القاموس . .
 فلا نقد عليه ، ثم لا يسلم الاستشهاد ببيت مالك بن أسماء ، لعدم تعيينه في هذا المعنى !

ومن التوسع في الدعوى قول البحث عن هذه الصيغة — مما يفعل — ” . . وقد أغفلت كتب
 اللغة هذا اللفظ ، لولا أن تنبه له شراح الحديث ، لكن تعرض له السيرافي ، في شرح كتاب
 سيبويه ، وهو متأخر عن ثابت السرقسطي ” . . فالقول عن كتب اللغة بهذا الإطلاق
 متوسع ، لا تؤيده معرفتنا بكتب اللغة ما وصل إلينا ، وما لم يصل . . كما لا يسهل تتبع
 المستقرئ تماما لذلك . . وهم لا يؤثرون دائما وضع الصيغ وأشباهاها في ديوان اللغة ، فيقول
 قائلهم ^(١) في نقد الصحاح : إن صحاح الجوهري مشتمل على مالا مدخل له في معرفة اللغة من

(١) هو السيد محمد بن السيد حسن — ت ٨٦٠ — وقد نقل هذا القول عنه صاحب كشف الظنون ٥٧٢/١ .

الأشعار والأمثال والأنساب". ومع ذلك كله فإن كتب النحاة تتداول القول في هذا التعبير ، منذ القرن الثاني ، ومقيدته ومستعمله هو سيويه صديقه الخليل ، صاحب المعجم الأول ، فأولئك النحاة — وبخاصة أوائلهم السابقون — لغويون .

ثم من التوسع في الدعوى قول البحث : " وأخذه منه — أى من السيراني — ابن هشام في معنى اللبيب " أ هـ . فإن الشروح — كما كررنا — كثيرة ، ولا وجه لتخصيص السيراني بالأخذ منه !

ثم إن ابن هشام في النص المقول بأخذه من كلام السيراني ، يقول — كما نقل البحث : " قاله السيراني وابن خروف ، وابن طاهر ، والأعلم ، وخرجوا عليه قول سيويه . . الخ " .

فكيف يحكم مع هذا كله بتعين أخذ ابن هشام عن السيراني وحده بالذات !

وندع ما وراء ذلك من شيء في البحث لنظرفيا في الاقتراح المبني عليه من اللجنة ، وما في القرار المقرر من مجلس المجمع فيه .

فقد كان الاقتراح : " أن يسجل إلحاق هذا التركيب ، في القاموس الأكبر المزمع . . الخ "

.. وقد يقال : إن هذا تحصيل حاصل ، لأن القاموس المحيط قد تعرض لهذا التركيب غير مرة وسيعثر به جامعو المعجم الكبير .

ولو تركنا القول بهذا التحصيل لبساطة الأمر فيه لوجدنا وراءه من الاقتراح :

" أن يستشهد لهذا التركيب بشواهد ، التي ذكرت ، وما عسى أن يلحق بها من الشواهد "

وطلب هذا الاستشهاد يوفى بنا على ما أورده الأولون من أكثر من شاهد على الصيغة التي يطلب إثبات التوقف فيها ، وهي صورة هذا التركيب مع أن — : أن يفعل —

على أنا نجاوز ذلك في طلب الاستشهاد بما يلحق بشواهد البحث فنرى في استشهاد البحث نفسه ما ليس متعيناً في المعنى المعبر عنه ، كبيت مالك بن أسماء — كما سبقت الإشارة إلى ذلك ص ٩

ثم نرى بعد ذلك مجالاً للقول في استشهاد الباحث بما عدا هذا البيت ، ولا بد من القول فيه : وذلك : أن استشهاد الباحث — في جمهرته — كان بالحديث ، وفي الاستشهاد بالحديث ما فيه من خلاف ثم فيما ساق من شواهد الحديث في البحث أسباب التردد في الاستشهاد بالحديث وهي : اختلاف

الرواية وقد نقل ذلك في حديث رافع بن خديج : كما نرى الأرض .. الخ إذ نجد أن موضع الشاهد منه ، وهو قوله : ”فما يصاب“ قد روى ”مهما“^(١) في الموضعين ! فضع الاستشهاد به على هذه الرواية .. وتطرق الاحتمال إلى الرواية الأخرى . كما أن في موضع الاستشهاد من الحديث هنا ترد الرواية بالمعنى ، بوضع لفظ ”يكثر“ مكان ”مما يفعل“ وكذلك جاء حديث سمرة بن جندب : كان مما يكثر أن يقول ..

وعن هذا قال صاحب البحث ، فما وقع فيه لفظ كثير فهو جار مجرى التفسير من الراوى أو مجرى التأكيد من القائل ، لحناء دلالة التركيب على التكثير^(٢) .
ومع بعد القول بخفاء دلالة التركيب على التكثير بعد ما ورد منه ، وبعد استعمال سيويه له ، ندع ذلك لناخذ من هذا التصرف — مهما يكن سببه أنه رواية بالمعنى ، وهى ما يطن الاستشهاد بالحديث عند المخالفين فيه .

* *

ثم كان الاقتراح أخيرا :

إثبات هذا التركيب في بحث حرف ”من“ ، لا في بحث ”ما“ .

ولتفت بهذه المناسبة إلى أن التركيب بإحدى صورتيه — وهى صورته مع ”أن“ — قد وضعه ابن هشام ”بالمعنى“ في بحث ”ما“^(٣) وهو النص الذى سبق إيراد ، مع مثال : مما أن يكتب ، ويمثله ما أورده صاحب القاموس ، على ما تبين ، وذلك في بحث ”ما“ الاسمية .
كما وضع ابن هشام هذا التركيب ، بصورته الثانية — دون أن — في بحث ”ما“ الحرفية ، الكافة لمن عمل الحرفي قول أبي حية : وإنا لما نضرب^(٤) . . وهو ما أورده صاحب القاموس أيضا .. وقد عاد ابن هشام فوضع هذا التركيب في بحث (من) وأنها تكون مرادفة ، « ربما » وذلك إذا اتصلت بما ، كقوله : وإنا لما نضرب الكيش . البيت .

وفي الموضعين اللذين ورد فيهما التعبير في بحث ما يستظهر ابن هشام أن ما مصدرية . ومن ابتدائية والمعنى كالمعنى في خلق الإنسان من عجل^(٥) . فالمراد في : وإنا لما نضرب ...

(١) ابن حجر — فتح البارى : ج ٥ ص ٧ .

(٢) المجلة ٩ — ص ١٢١ ق ١ ص ٦ وما بعده .

(٣) معنى اللبيب ٢/٣ . (٤) المرجع السابق ص ٩ . (٥) المرجع نفسه ص ١٥ .

أهم خلقوا من الضرب ، وفي قول الكتاب : وما يحذفون أنهم خلقوا من الحذف ، مثل خلق الإنسان من عجل .

وابن هشام في عرضه هذا التركيب مع (أن) يورد خلافا في أن ما نكرة أو معرفة ، وهو ما لا نظيل بالوقوف عنده ، وإنما يسأل عن ترجيح وضعها في بحث من ، على غيره من مواضع ما ، كما تكرر ورودها في كتب النحاة من غير من ؟

وعلى ذكر هذا الاختلاف في ما ، واسميتها وحرفيتها ، تشير إلى ما ورد في البحث تضييفا لقول العرب : أنت مما أن تفعل ، ونص هذا التضييف هو : . . كون حرف أن فيه غير واقع موقعا مع ما فيه من اجتماع ثلاثة حروف من حروف المعاني . . متوالية ، وهي من ، وما ، وأن سواء جعلت ما مصدرية أو زائدة (المجلة ٩ - ص ١٢١ ق ٢ س ٣ - ٥) .

وهو تضييف لا يتجه مادام هذا الخلاف في (ما) والقول باسميتها فلا تكون هناك ثلاثة من حروف المعاني متوالية ، بل هما حرفان بينهما اسم .

وإن كان اقتراح وضع صيغة "مما يفعل" في بحث "من" متأثرا بأن "من" في الصيغة بمعنى "رب" وهي منشأ معنى التكثير ، فإن جعل "من" هنا بمعنى "رب" مما يعارض فيه الصفار ، شارح الكتاب في هذا الموضع معارضة يحسن أن نسمع فيها عبارة في مناقشة السيرافي إذ يقول في الموضع الذي أشرنا إليه من شرحه ما نصه :

" زعم أبو سعيد أن "مما" بمنزلة "ربما" وقد سمع ذلك منهم ... وهذا لا حجة فيه ، لأن (ما) يمكن أن تكون هنا مصدرية ... فكل ما يورده من هذا النوع أبو سعيد فلا حجة فيه لإمكان أن تكون ما مصدرية " .

ويعض الصفار فيقرر أن جعل "مما" بمعنى ربما لا يكون إلا حين لا يمكن أن تكون ما مصدرية وذلك في الصيغة الثانية من التعبير وهي . . مما أن تفعل ، وتلك هي الصيغة التي أنكر البحث سلامتها فطلب وضع البحث بالتعيين عند الكلام عن (من) لا يسلم في تفسير صيغة "مما تفعل" دون أن ، بل يسلم ويتم مع "أن" .

وهذه عبارة الصفار في مكالمة أبي سعيد ، إذ يقول :
” ونهايته أن تشتد معه — أى السيرا في — المكالمة إذا أورد ما وبعدها شيء لا يمكن أن
تكون معه مصدرا نحو قوله :

الاعتنا بالقادسية إنسا * على الثانى مما أن ألم بها ذكرا
فهذا لا يكون فيه (ما) مصدرية ؛ لأن بعدها ” أن “ فله أن يزعم أن المعنى ربما أن ألم
بها ذكرا “ .

على أن الصفار يمتضى مترقيا في الاستدلال فلا يرى في هذا أيضا دليلا على أنها بمعنى ربما ،
ونص عبارته :

” ولا دليل بعد هذا فيه ؛ لأنه يمكن أن تكون نكرة غير موصوفة ، وكأنه قال : إنسا على
الثانى من شيء إلمام بها ذكرا . لكثرة إلمامهم “

ثم يفعل الصفار مثل ذلك في الشاهد الثانى — مع أن — وهو :
نصحت أبا زيد فأهدى نصيحة * إلى ، ومما أن تمز النصائح

فيثبت أن تكون بمعنى ربما ، ثم يترقى فيجعل المعنى مستفادا من النكرة غير الموصوفة ،
كأليت الأول ، وعبارته في ذلك :

” وكذلك قول الآخر : نصحت أبا زيد . الخ البيت ، قالوا فالمعنى : لربما تمز النصائح
وهذا عندنا مما يمكن فيه التكثير والمبالغة ؛ لأن النصيحة للإنسان تشق عليه ، فكأن النصيح مخلوق
مما يشق على الإنسان ، فهو بمنزلة البيت الآخر “ أ هـ .

بهذا يضعف عنده أخذ المعنى من « من » بمعنى رب ؛ لبعد ذلك حين يكون التعبير ،
” مما تفعل “ دون ” أن “ وإمكانه عند وجود ” أن “ لكن دون تعيينه ، لاحتمال أخذ معنى التكثير
والمبالغة من ” ما “ بما هى نكرة غير موصوفة وجعل الموصوف مخلوقا من هذه الصفة ، كقول الآية
” خلق الإنسان من عجل (١) “ .

*
*

(١) يشير الصفار هنا إلى أن هذا التفسير أولى ، وإن كان العجل الطين ، لقوله ” سار يكم آياتى فلا تستعجلون “
والزخشرى في هذه الآية يقول ” وقيل العجل الطين بلغة حمير قال شاعرهم : والنخل يفت بين الماء والعجل . والله أعلم بصحته “

وبعد الذى عرفنا من رأى فى تفسير الصيغة ربما ، على أن المراد بها التكثير ، وأنه على ما قال الصغار ليس المعنى المتعين عندما لا توجد "أن" ، ومع إمكانه عند وجود "أن" بعدما ، دون تعيينه ، بعد هذا الإيضاح ننقل إلى النظر فى القرار إذ بعد بحث اللجنة ، انتهت إلى قرار وافق عليه مجلس المجمع ، ونصه :

" هذا التركيب — كان مما يفعل كذا — اصطلاح لغوى يقصد منه الكثرة ، ونديدل على القلة أحيانا . ولا تزال منه بقايا فى صعيد مصر بمديرية أسيوط جرجا فقد ذكر الأستاذ العقاد : أنك إذا سألت أحدهم : هل ذهبت إلى القاهرة ؟ أجابك على الفور مما ، أى كثيرا ما ذهبت إليها " (المجلة عدد ٨ ص ٤٤٧ ق ٢ س ٣ — ٨)

فبعد الذى مضى من قول تبدو فى هذا القرار مواضع للاحظة منها :

(١) لا وجه لقصر القرار على توهم " مما يفعل " بعد الذى سمعناه ، بل يشغل القرار مما يفعل ، ومما أن يفعل على السواء .

(ب) لا وجه للقول بأن هذا التعبير قد يدل على القلة أحيانا ، لأن هذا — فيما يبدو — أثر للقول بأن "مما" بمعنى ربما ، وقد رأينا ما قاله القوم فى ذلك ، ويؤيد عدم إفادته القلة أحيانا .

(ج) أنه لا وجه للقول بأن هذا التعبير يدل على الكثرة ، لأنه كما قال ابن هشام يدل على المبالغة فى الكثرة ، وكما قال الصغار فيه التكثير والمبالغة ومع هذا لا تسهل إفادته القلة .

ولهذه الدلالة المتحصنة على الكثرة أورد الصغار اعتراضا على تفسير كلام سيوييه بهذه الكثرة ورد هذا الاعتراض ، فقال بعد الذى مضى من قوله فى "مما" بمعنى "ربما" ما نصه :

" فإن قلت : وإذا فسرتم كلام سيوييه على هذا المعنى كان فيه نقض لغرضه ، فإنه يريد أن مما يذكر فى هذا الباب أمور قليلة ، لا تعتبر لقلتها ، فلا تكسر القانون ، فكيف يجعلهم مخلوقين من الخذف ، لكثرة منهم ؟ " .

" قلت : كثرة الخذف ترجع للنال الذى مثل به ، وهو : لم يك ، ولا أدر ، ألا ترى أنهم كثيرا ما يحذفون هذا ، ولا يستعملون الأصل ، فكثرة الخذف ترجع إلى هذا الذى ذكر . فقد استبان هذا الموضع والحمد لله " .

ولو كان من معنى هذا التعبير أن يدل على القلة أحيانا لما كان لهذا الإيراد وجه ، ولما كان دفع الإيراد على هذا الوجه ، من تأييد الدلالة على الكثرة ، وبيان جيتها .
وبكل أولئك حقت إعادة النظر في هذا القرار . . على ما أعتقد .

*
* *

وفي القرار بعد ذلك تذييل عن وجود بقايا من هذا التركيب في صعيد مصر بمديرتي قنا وجرجا . . وفيه ملاحظ أدعها لأصحاب دراسة اللهجات وتدوينها ليروا رأيهم في سلامة هذا التدوين ، وكفايته شاهدا لغويا ، وتحديد المنطقة اللغوية التي تستعمله وغير ذلك مما ندعه لأهل الذكر فيه ، ونكتفي بمجرد الالتفاف إليه ، بعد القول السابق في تركيب ”مما يفعل“ والالتقاء به إلى هذه النتيجة المعروضة .

والسلام عليكم .

تعقيبات

الدكتور عبد الله الطيب : هذه الكلمة القيمة التي سمعتها ، لي تعليق صغير عليها ، وهو أن سيوييه نفسه يذكر في كتابه ” مما يفعل “ واستشهد على ذلك بقول النخري .

وإنا لما نضرب الكبش ضربة على رأسه تاتي اللسان من الفم

الشيخ محمد علي النجار : البحث قيم جدا ، والأستاذ الخولي يذكر أن النطق بوييه (بفتح الواو وكسر الهاء) اصطلاح المحدثين ، وهذه العبارة توهم قصر الاستعمال عليهم ، وقد جاء في هجاء ابن دريد لنقطوية :

أحرقه الله بنصف اسمه وصير الباقي نواحا عليه

وكان ينبغي أن يكمل إعراب ” ما “ في الأسلوبين وما بعدها ، ففى أسلوب ” مما تفعل “ ما مصدرية ، وفى ” مما أن تفعل “ ما نكرة تامة والمصدر بعدها بدل منها ، وهذا خير من جعل ” ما “ زائدة .

الأستاذ حامد عبد القادر : هذا بحث لغوى فلسفى طريف جدا ، ومن هذه الناحية لا أرى أن الوقت يتسع لبحثه من جميع نواحيه ولكنى أقول كلمة موجزة عن اسم سيوييه ترجمة عن الفارسية للعلامة على حسن خان :

” سيوييه معرب سيوييه ، سمي بذلك لأن وجهه كان مشربا بحمرة كالتفاح الأحمر ، كما سمي مسكويه كذلك لأنه كان طيب الخلق ، وسمى راهوييه بذلك نسبة إلى راه (= طريق) لأن أمه قد وضعتة وهى سائرة فى طريقها “ ثم قال :

” واعلم أن الفرس يلحقون بالاسم الذى من هذا النوع وأوا ساكنة فاء مفتوحة فهاء صامتة ، وذلك لإفادة النسب كما فى نحو ما هوويه وشاهوييه وشيرويه وناموييه نسبة إلى ماه (= قراوشهر) وشاه (= ملك) وشير (= أسد) ونام (= اسم) . وربما اكتفوا بالواو الساكنة وحذف ما بعدها ، فقالوا شاهو ، وشيرو .

” فإذا عرب الاسم الذى من هذا النوع تفتح الواو وتسكن الياء وتظهر الهاء فيقال : سيوييه ، وراهوييه ، ونقطوييه ، ويسكوييه ، وبابوييه ، وعمروييه .

”ولأن صاحب القاموس المحيط لم يطلع على هذه القاعدة قال إن سيويه معناه رائحة التفاحة ، فأصل الاسم في نظره هو سيب + بويه فحذفت منه إحدى الياءين بقاء مخالفا لنظائره وأمثاله من الأسماء“ .

الأستاذ أمين الخولي : المحذثون والأصوليون معهم وقفوا عند وقع الصوت العربى وقالوا إن ”وَيْه“ تدل على الحول ولا يعينهم أن يكون هذا فى الفارسية كذا وكذا .

الدكتور إبراهيم مذكور : بعد أن استمنا إلى البحث المفيد الذى قدمه الزميل الأستاذ أمين الخولى وملاحظات السادة الزملاء عليه ، نكون قد استنفدنا جدول أعمال هذه الجلسة .

الأستاذ الرئيس النائب : أشكر الزميلين المحاضرين على جهدهما المشر ، وبحشيهما المفيدتين .

التذكير والتأنيث في الحيوان للأستاذ أمين النحوي

قال أبو علي الفارسي عند رواية قولهم : رأيت جراداً على جرادة ، ونعاماً على نعامه
ما نصه :

« وذلك موضوع على ما يحفظون عليه ويتركون غيره بالغالب إليه ، من إلزام المؤنث
العلامة المشعرة بالتأنيث « لسان العرب - مادة ج ر د » ثم لم يلبث أن عقب على هذا
الأصل الغالب بقوله بعده :

« وإن كان أيضاً غير ذلك من كلامهم واسعاً كثيراً . يعنى المؤنث الذى لا علامة
فيه ، كالعين ، والقدر ، والعناق . والمذكر الذى فيه علامة التأنيث كالحمامة والحية » « لسان
العرب في الموضع السابق » .

وتلك هى التى ترددت من أجلها الشكوى قليل ... من أصعب الأبواب وأكثرها خلطاً
في اللغة العربية المذكر والمؤنث : (أحمد أمين « مجلة المجمع » ٦ : ٩٠) .

وهى صعوبة شارك في الشعور بها المتخرجون من الدعوة إلى الإصلاح اللغوى ، ودليل
هذا الشعور أنهم بعد المكالمة في اقتراحات الإصلاح ورددها نخم قائلهم الكلام بقوله :

« . . . ولكن بعض علماء اللغة أجازوا نحو الشمس طلع ، والسماء أمطر ، والأرض
انحضر . قال الألوسي في كتابه انضر اثر فيما يسوغ للشعر « دون التأثر » وعن أبي كيسان
والجوهرى أن الفعل إذا كان منه الضمير المؤنث المجازى لا يجب إلحاق علامة التأنيث ،
(محمد الخضر حسين مجلة المجمع ٦ : ٩٩) .

وعرضت لجنة الأصول لهذه الصعوبة ، برغبة في التيسير ، لم تعتمد فيها إلى قبيل : الشمس طلع والأرض اخضر ، فقالت في صنوف من التأنيث والتذكير ما قالت : في الصفات والجمادات : ووصلت إلى القول في الحيوان تذكيراً وتأنيثاً فكان من عملها أنها استقرت نحو ثلاث مئة اسم من أسماء الحيوان والطير والسماك والحوام وغيرها : فوجدت بعد ذلك أن الأمر ليس مستعصماً على الضبط الميسر على ضالحي العربية كباراً وصغاراً ، وذلك لما يأتي :

١ - من الحيوان ما جرى على الغالب من أمر العرب في إلزام المؤنث العلامة المشعرة بالتأنيث مثل : ذئب وذئبة ، وأسد وأسدة ، وأسود وأسودة ، وثعلب وثعلبة (على نقل) وحمار وحمارة وجحش وجحشة . وبغل وبغلة : وخروف وخروفة - وهذا واضح منضبط لا صعوبة فيه .

وأوضح منه وأضبط ما للمذكره لفظ ولمؤنثه لفظ آخر مثل : جمل وناق ، وتيس وعز ولا وقوف عند مثله أيضاً .

وهكذا لا يبقى إلا الواسع الكثير كما يقول الفارسي للمؤنث بلا علامة تأنيث ، والمذكر مع وجودها فمن الأول مثل : أرنب ، وخرنق ، وفرس (على نقل) وأنوق (على نقل) .

وفي هذا يكون استعمال اللفظ المذكور صحيحاً سليماً ، لا غبار عليه عند أحد ، ويمكن الاستغناء عن الترخيص اللغوي باستعماله للمؤنث ، لما في ذلك من اضطراب ، فعند إرادة الأنثى يقال : أنثى أرنب ، وأنثى أنوق . . الخ . . وليس على تارك الرخصة حرج : والثاني وهو ما قد يكون للمذكر مع وجود علامة التأنيث مثل بقرة : ونعامة ، وحية ، وبطة : وشاة ، ودجاجة ، وجرادة ، وبومة : وحباري . . الخ .

ويقول الأزهري في بيان أمر هذا النوع : وليس إخراج بذكر للجرادة ، وإنما هو اسم للجنس كالبقرة والبقرة . والنمر والنمرة ، والحمام والحمامة . وما أشبه ذلك ، فحق مذكره أن لا يكون مؤنثه من لفظه لئلا يلتبس الواحد بالجمع (لسان العرب مادة ج ر د) ويدفع هذا الحق أنه سمع جراد وجرادة ، ونعام ونعامة وحي وحية . فكان ذلك بحيث يجاز منه أن جعل المؤنث من لفظ المذكر ، والتفريق بالعلامة ، فإن لم يرض بذلك لم يمت صرنا إلى غير هذا في التيسير :

وهو أن نقول في هذا الصنف المذكور مع العلامة ما قلنا في شبيهه المؤنث بلا علامة :
إن استعماله للمؤنث صحيح سليم لا غبار عليه عند أحد ، ويمكن الاستغناء عن الترخيص
اللغوي باستعماله للمذكر لما في ذلك من اضطراب فعند إرادة الذكر يقال :
إن وجد اسم مفرد للمذكر كثور البقر ، وديك الدجاج ، وخروف الغنم استعمل طبعاً ،
وإن لم يوجد وضع لفظ « ذكر » مضافاً إلى اسم الجنس والجمع فيقال : ذكر بط ، وذكر
جراد ، وذكر حمام وذكر الحيات ونحو ذلك .

*
* *

ووراء ذلك أن يعرف عارف هذا الترخيص اللغوي في استعمال ذى العلامة للمذكر .
واستعمال الحالى من العلامة للمؤنث فلمثل هذا العارف أن يستعمل ما يعرف متى رضى
هذه المخالفة لاستعمال الناس وللغالب من أمر العربية .
والتيسير إنما هو لمن لا يسيغ مخالفة مألوف الاستعمال وغالب الأمر ولا ينفر من الاضطراب
وهو تيسير لا أحسب أن فيه مشاحة من متزمت ما .
وللجنة أن تصوغ اقتراحها ملخصاً من هذا والسلام .
وهذا مثال من الاقتراح :

— كل ما لا علامة للتأنيث فيه من أسماء الحيوان ونحوه يصح تذكيره وإذا أريدت
أنثاه قيل : أنثى كذا .

— وكل ما فيه علامة للتأنيث من أسماء الحيوان ونحوه يصح تأنيثه وإذا أريد مذكوره
قيل : ذكر كذا ، إذا لم يوجد له لفظ خاص .

بحث عما يسمى المركب المزجي

للاستاذ أمين الخولي

(١) مقدمة ... ومنهج

الحقائق اللغوية التي تعنى الباحث عن الأصول اليوم حقائق متفرقة في أنحاء شتى لا يصح البحث إلا بارتياحها كلها . والاكتفاء بجانب منها ، متقدم أو متأخر ، لا يفي بحق البحث ولا تكون نتائجه كاملة الصحة .

(١) فالحقائق اللغوية متفرقة في المدارس النحوية على بيئاتها المختلفة من عراقية : بصرية أو كوفية ، ومن أندلسية ومصرية ، واشتهار واحدة منها لا يوضح أن يخدع باحثا يتحدث عن أصول العربية .. وأقرب مثال لذلك : المجموع بألف وطاء . فإن نُسبه بالكسرة هو الصورة الشائعة المشهورة عن العربية مع أن مدرسة الكوفة تجيز نُسبه بالفتحة كغيره .

وأحسب أنه لا يتكلم عن حقائق العربية وتطورها من لا يضع أمامه كل ما يمكن أن يصل إلى يده ، من صنيع هذه المدارس في العربية .

(ب) والحقائق اللغوية التي تعنى الباحث عن الأصول اليوم متفرقة عند الدارسين ، ولو من المدرسة الواحدة . والبيئة الواحدة ، تختلف فيها تطورا باختلاف الأزمنة .. والمصطلحات التي هي خلاصة الاستقراء اللغوي تختلف باختلاف أزمة الباحثين النحاة واللغويين ، اختلافا ينبغي تتبعه ، وتصوير صورة تاريخية منه ، فإن بين هذه المصطلحات ما لا يكاد يكون لنا به عهد ، كقول الخليل أن :

« من المصادر المختلس والمعتمد : فالمختلس ما كان على حذف الفعل نحو انصرف انصرفا ورجع رجوعا ، والمعتمد ما اعتمدت عليه فجعلته اسما للمصدر ، نحو المذهب والمرجع وقولك أجبت إجابة ، وهو المعتمد عليه ، ولا يعرف المعتمد إلا بالسماع » (١) .

كما يقول الخليل أيضا في تقسيم الأفعال أنها :

(١) لسان العرب ب مادة « خ - ل - ن - س » ج ٧ ص ٢٦٢ .

« فعلي له معهود ، ومشهود ، وموعود ، قال : مشهود يقال هو الساعة ،
والمعهود ما كان أمس ، والموعود ما يكون غدا » (١) .

وسنرى في هذا البحث أن الرجوع الى نشأة المصطلح وتطوره سيصل بنا
الى غير المشهور في هذا الذي يسمى « المركب المزجى على ما نينه » .

(ج) والحقائق اللغوية التي تعنى الباحث عن الأصول اليوم متفرقة عند
المؤلفين المختلفين في علوم العربية ، أثرا لما سبقت الاشارة اليه ، من اختلاف
الإمكانة ، واختلاف الأزمنة ؛ ثم أثرا لاختلاف الطاقات البشرية دقة وسلامة ، أو
وهما واشتباها . وقد اقتضى ما في هذه الطبيعة البشرية من اختلاف الطاقة ، أن
يتبع تأليف المؤلف المشهور ، فيرد عليه ، ويحرر قوله ، وهذا كتاب سيبويه ،
الذي لم يتهيب الناس ، من أن يسيه قرآن النحو (٢) وقد أخذ عليه الفائق
وغيره ، كما نرى أبا الحجاج يوسف بن معزور الأندلسي « ت ٦٢٥ هـ - يؤلف
كتابا مفردا في أعلاط الزمخشري » على جلالة قدره ، ويرد على كتابه المشهور
بالمفصل : وفي القرن نفسه عاش ابن مالك الذي نقلوا عنه قوله عن الزمخشري :
انه نحوي صغير .

وقد ظل المؤلفون فيهم على طريقتهم المعروفة ، يأخذ الشارح منهم على الماتن
والمحشى عليهما أو على أحدهما ، والمقرر من وراء ذلك كله .

وأحسب - والحال هذه - أن الباحث عن الأصول لا يكتفى بكتاب أو كتابين
في النحو أو اللغة ليرى تكامل العلماء المختلفين ، والكتب المختلفة .

(د) وإذا ما تفرقت الحقائق اللغوية عند المدارس المختلفة ، والعلماء المتعددين
حتى في المدرسة الواحدة ، والمؤلفين المختلفين زمانا ومكانا ، وطاقة ودقة ، فإن تلك
الحقائق لتتفرق كذلك في متن اللغة ، الذي هو مادة هذا كله ، حتى لا تكاد تظهر
بالسلامة لمعجم من المعاجم . فتطشئ اليه ، أو تكتفى به ، فمع وجود الموسوعات التي
تكاثرت أجزاءها ، وانتظمت كتبها عدة مما قبلها ، لا تزال الكتب المفيدة ، وهي
صغيرة ، تنفرد بفوائد لم تستوفها هذه المطولات .

ثم بعد ذلك ما يؤخذ على هذه المعاجم ما لا يستقر الباحث معه على مرجع
واحد ، بل لا بد له من الرجوع الى أقصى ما يستطيع الرجوع اليه ، حين يريد

(١) لسان العرب - مادة « ع - ه - د » ج ٤ ص ٢٠٨ .

ليحدث عن الأصول : والقول في هذا الأخذ يحفل به قاموس الفيروزآبادي على صحاح الجوهري ، ثم تؤلف المؤلفات المفردات ، في الأخذ على القاموس وهكذا .

وأحسب أن اللفت الى هذا المنهج فيما يتناول من بحث باسم الأصول واجب على أردت أن أقوى اتباهي اليه ، قبل الآن ، ثم الآن بخاصة ، لتفرق الأمر في هذا المركب المزجي تفرقا يذكر تذكيرا قويا بهذا الأصل المنهجي .

ولن أزعج أني رجعت الى كل ما يمكن الرجوع اليه ويحسن ، من كتب العصور المختلفة ومن الأمهات ، لأن ما ظفر به هذا البحث من الوقت لا يعين على هذا ، فلتكن هذه الكلمة تخطيطا للطريق ، ومثلا - لا أكثر - لما يجب التزامه من منهج .

٢ - متى سمي ((المركب المزجي)) هذه التسمية ؟

بالرجوع الى « الكتاب » الذي هو أقدم ما استطعت أن أرجع اليه نجد في الجزء الثاني منه ص ٤٩ ط بولاق ما نصه :

هذا باب الشينين اللذين ضم أحدهما الى الآخر ، فجعلا بمنزلة اسم واحد كبيضوز وعتريس (١) ، وقد ذكر سيبويه في هذا الباب جل ما اشتهر بعد ذلك مثل بعلبك ، وحضرموت ، ورامهرمز ومارسرجس ، وقاليقلا ، ومعد يكر .

كما ذكر مع ذلك مركبات أخرى لم تشتهر باسم المركب المزجي ، مثل خمسة عشر وسائر المركبات العددية ، وما ثره من مركبات أخرى لم ينسقها بشيء مثل : حيض بيض ، وشفر بفر ، وصباح مساء ، ويوم يوم .. الخ .

ولعلني أستطيع أن أقول : انه ليس في حديث سيبويه عن هذه المضنومات المختلفة ذكر التركيب المزجي ، بل قد تستطيع القول بأنه ليس في هذا الحديث ذكر للتركيب ، بل يذكر في العنوان الضم كما رأينا ، ويذكر في السياق الجمع .. وانجعل ، ولعله لم يذكر في هذا المقام مادة المزج مطلقا . . .

ثم تمضي قرون بين سيبويه ، في القرن الثاني ، والزمخشري في القرن السادس ، وابن يمش شارح مفصل الزمخشري في القرن السابع ، فنجد اذ ذاك الحديث عن

(١) كذا في مطبوعة بولاق من « الكتاب » . والذي في مخطوطه السرياني عليه بدار الكتب المصرية - ص ١٢٧ ظهر - من الجزء الخامس « عيسجور » بدل « عتريس » ، كما ان في مقابلة النصين المطبوع ومخطوطه الشرح - اختلالات ، يتمثل بها وجوب تحقيق النصوص ، تحقيقا أصليا جديا . - ولا ينسج المقام هنا للذكر شيء منها .

التركيب والمركبات في بابي : العلم ، وما لا ينصرف ، ولكننا حين نجد التركيب والمركب . لا نجد التركيب المزجي ، في هذين البابين - العلم والمنع من الصرف - اللذين هما مجال ايراد هذا الصنف من العلم ، كما تتأكد من ذلك بالرجوع الى باب العلم في الجزء الأول من شرح المفصل ص ٢٨ و ٢٩ ط المنيرية ، وباب المركبات في الجزء الرابع منه ص ١١١ وما بعدها ، فستجد ذكر المركب والتركيب مكان : الضم والجمع والجعل ، ولن نجد مصطلح المركب المزجي .

وفي هذه المركبات سنجد مذكوره سيويه في باب الشيتين اللذين ضم أحدهما الى الآخر فجعلنا بمنزلة اسم واحد .

ستجد الأعلام المختلفة ، والاعداد ، والغروف ، والأحوال ، وستجد شرحا وافيا لها وبيانا .. وفي القرن السابع نفسه يعيش ابن مالك ، وهو تلميذ ابن يعيش نارج الفصل الذي يذكرونه شيخا جليلا له ، قد أخذ عنه ابن مالك .

وما لم تره في عبارات الشيخ ابن يعيش حفظناه في نظم ابن مالك لباب العلم :
وجملة وما بمزج ركبا ذا ان بفسيرويه تم أعربا

أفلا يسهل بهذا القول بأن مصطلح « المركب المزجي » قد ظهر في القرن السابع ، أو على الأقل قد اشتهر في هذا الوقت ، ولم يكن قبل ذلك الوقت كذلك ؟ أحسب أن ذلك غير بعيد وفي هذا الوقت الذي اشتهر فيه ثم ما تلاه الى الآن :

٣ - « ما المراد بالمركب المزجي ؟ »

سنجد في شرح الألفية مطولة ومختصرة - ابن عقيل ، والأشمونى مثلا - : أن أمثلة المركب المزجي في بابي العلم وما لا ينصرف هي بعلبك ومعد يكرب وحضرموت وسيويه ؛ ويسوق الأشمونى تعريفا للمركب المزجي بأنه هو : كل اسمين جعلنا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث .

واشتهرت هذه الأمثلة وأهمل غيرها ، ومن هذه الأمثلة تهجم المجمعون في مناقشاتهم عن المركب المزجي ، فرموا النحويين بالجهل وأنهم لم يعرفوا الاضافة المقلوبة .. الخ ما قيل من ذلك ، كأنما النحاة قد جعلوا مصطلح « المركب المزجي » لهذه الأعلام المعربة التي شاع التمثيل بها - بعلبك وحضرموت !! - فهل صحيح أن المركب المزجي هو هذه الأسماء المعربة ؟ أو أن مسألة ضم أحد الشيتين الى الآخر وجعلهما بمنزلة اسم واحد ، إنما هي أصل واسع أكثر من ذلك وقد أدرج تحته ما فيه هذا الضم من المعربات دون نظر ما الى أصلها ؟

هذا ما لمضى للبحث عنه غير مكتفين بهذا التعريف والتشيل للمركب المزجي بل متسائلين عن بقية ما ضم فيه لفغان وجعلا اسما واحدا ، من الكثير الذى ذكره سيويه . وماذا كان مصيره مع الزمن ؟ وان لم تعرض له هذه المشهورات من الكتب التى ذكرناها .

وفى سبيل هذا البحث منرى الصبان فى حاشيته على الأشمونى عند قوله « بل ينزل عجزه » يحشى فيقول : « التعريف للمركب المزجي المعرب ، فلا اعتراض بأن المركب العددي والمختوم بويه ، والمركب من الأحوال والظروف ، مركبات مزجبة مع أن التعريف لا يصدق عليها . أفاده شيخنا السيد » ١ - ٣ ص ١٦٣ .

كما نجد الخضرى فى حاشيته على شرح ابن عقيل يقف عند قول المائى « وجملة » فيحشى حاشية طويلة (١) يفرغ فيها من العلم الجملة ، فيعرض للمزجى ، ويسوق تعريفه المشهور ، غير متببه الى أنه تعريف للمركب المزجى المعرب ، على ما بينه الصبان آنفا ، وعند كلامه عن أن الاعراب فى المزجى على الكلمة الثانية يقول : والمراد بالاعراب المذكور ما يشل المحلى ، ليدخل نحو خمسة عشر ، وسيويه ، على لغة بنائه ، وما ركب من الظروف والأحوال ، كصباح مساء ، وشعر يفر يفتح الجزئين للبناء ، فكل ذلك من المزجى .

فالمدققون من المتأخرين اذن لا يكتفون بهذا المشهور من أمثلة المركب المزجى ولا يرون تعريفه الشائع الا تعريفا للمعرب منه ، وينتهون الى أن جميع ما أورده سيويه فى باب الشئين اللذين ضم أحدهما الى الآخر هو مما سعى فى الاصطلاح تكون اضافة مقلوبة أو معدولة ١١

وكان هذا الضم فى اسمين وجعلهما اسما واحدا أصل فى العربية ، أدرج فيه ما جاءهم من الأعلام المعربة التى شعروا فيها بضم شيئين ، ولا يعينهم بعد ذلك أن تكون اضافة مقلوبة أو معدولة .

وقد نرى قريبا أن بين هذه الأعلام ما هو عربى الجزئين ، سلك مع المعربات أو ضمت اليه المعربات من الأعلام ذات الكلمتين .. وذلك ما فصل اليه بعد أن نبين تفصيلا ، ما يراد بالمركب المزجى بعدما سمعنا قول المحشى انه يتنظم كل ما ساقه صاحب الكتاب ، وبذلك تنسق هذه الأنواع من المركب المزجى ونبينها البيان لنخلص من ذلك الى معرفة المدى الذى يصل اليه الانتفاع اليوم ، بهذا الأصل فى ضم الشئين وجعلهما اسما واحدا .

فسرى أن المركب المزجى صنوف فمته :

١ — المركب المزجى المعرب ، كبعض تلك الاعلام معربة وعربية ، ومنه المركب المزجى المبني كبعض الاعلام مثل سيويه ، ومركبات أخرى سنراها في سائر الأقسام من العدد والظروف والأحوال .. الخ ومن المركب المزجى :

٢ — المركب العددي ، نحو أحد عشر وبابه .. ولا حاجة هنا الى التفصيل شئ من أحكامه .

ومنه :

٣ — مركبات الظروف الزمنية نحو أتته صباح مساء ، وليل نهار ، ويوم يوم وسين حين .

ومنه :

٤ — مركبات الظروف المكانية ، نحو هو جارى بيت بيت ، أى متلاصقا ، روق بين بين أى متوسطا .

ومنه :

٥ — مركبات أحوال نحو : وقعوا فى حيص بيص ، أى فتنة مائجة ، من حاص أى فر ، وباص أى فات وسبق . ونحو لقيته كفة كفة ، أى متواجهين ، كف كل واحد منهما صاحبه عن مجاوزته ، ونحو : لقيته صحرة بحرة ، أى منكشفين بلا سائر ، من الصحراء والبحر .

ونحو : تفرقوا شجر بجر ، أى منتشرين هائجين ، من الشجر الأبعاد ، والبحر الهياج .

ونحو : تفرقوا شذر مذر ، أى تفرقا لا اجتماع معه ، من الشذر الذهب يلقط من المعدن ، أو اللؤلؤ الصفار لا تنظم ، والمذر فساد البيضة ، أو هو البذر ، والميم بدل من الباء وقد يقال : شذر بذر .

ونحو : ذهبوا خذع مذع ، أى متفرقين مقطعين ، من الخذع : القطع والمذع التفريق .

ونحو : تركوا البلاد حيث يث ، أو حات باث ، أو حوث بوث ، أى متبددين من الاستحاث الضياع ، والاستبائة البحث بعد الضياع .

ونحو: تفرقوا أيدي سبأ أو أيادي سبأ ، أي كأبناء سبأ ، في تفرقهم بسيل العرم ، والأيدى والأيدى كناية عن الأبناء والأسر .

ونحو : فعل هذا بادي بدا أى أول كل شيء .

وقد أكثر من ذكر أمثلة هذا الصنف من المركب المزجى ، لتكون نماذج من التركيب ينتفع بها في صياغة مثلها حين يحتاج إليه .

ومن المركب المزجى :

٦ — مركبات صوتية نحو غاق غاق ، لحكاية صوت الغراب ، وخاز ياز لصوت الذباب ، وبه سمى الذباب .

ثم منه هذا المشهور :

٧ — مركبات أعلام شخصية عربية غير معربة مثل معد يكرب ، التى من النحاة من يصرح بأنها من معدى على زنة مفعول ، اذ يقول : ان فيها شذوذا (١) لأنهم قالوا معدى بالكسر على زنة مفعول والقياس مفعول بالفتح نحو المرمى والمغزى ، لأنه القياس فيما لامه حرف علة (٢) ، ويراده في مادة بعينها من المعاجم ليس شاهد عربيته ، لأنهم قد يفعلون ذلك في العربيات ، لكن مع هذا الايراد تصريحاً بأنها على مفعول ، كتصريح النحاة الذى سمعناه ، وذلك ما في اللسان مادة — ع د ا — اذ يتكلم عن النسبة الى عدى على عدوى وعدوى ، ثم يقول :

« ومعد يكرب من جعله مفعلاً كان له مخرج من الياء وإلواو » وأما كرب فمن أسماء التبابعة كما قالوا .

ولا علينا بعد التصريح بعربيته أن تكون ما تكون ففى اليد تصريحهم بتركيبها علم تركيباً مزجياً من علمين عربيين أصلاً ، ولو كانا قحطانيين أو غير ذلك .

ومن هذا الضم بين شيئين وجعلهما اسماً واحداً في الأعلام العربية وجعلهما من المركب المزجى .

(١) التصريح ج ١ ص ١٣٠ .

(٢) ابن يمين على الفصل ج ١ ص ٦٦ ط النبعة .

٨ — مركبات الأعلام الشخصية المعربة ، غير العربية الأصل ، مثل بعلبك ، وبختنصر ، وحضرموت ورامهرمز ، وقاليقلا .. الخ .

على أنا نستطيع أن نعد من المركب المزجي .

٩ — مركبات مزجية في أعلام أجناس ، مثل علق فلق ، للداهية .
ومن كل أولئك يمكن أن يقال :

المركب المزجي ضم كلمتين أحدهما إلى الأخرى وجعلها اسما واحدا ، سواء
آكانت الكلمتان عربيتين أم معربتين ، ويكون ذلك في أعلام الأشخاص وأعلام
الأجناس والظروف ، والأحوال والأصوات .

ويمكن أن تصاغ كلمات بهذا الضم عند الحاجة ، ويعرض ذلك على المجسم
ليقره ليدخله في معانجه لأن عبارة سيويه تفهم أنه باب من العربية ، ولأن ما قيس
على كلام العرب فهو من كلام العرب .

أمين الخولي

الأسماء الثلاث قديماً وحديثاً مذكرة الأستاذ أمين الخولي

ثلاثية الاسم ، أى وضع علم الشخص مع اسم أبيه وجده ، مما طلب في القديم اتماًما للتعريف بالشخص في الشهادة والتوثيق ، اذ قد يشاركه غيره في اسمه ، ثم قد يشارك أبوه في اسمه كذلك فيكون اسم الجد - ان أمكن - مميزاً والا تم التمييز بما بعد ذلك من لقب وصفة ، ومسكن ، ونحو ذلك .

وظلت هذه الثلاثية تطلب في أعمال الشهر الفردية والجماعية ، تحرير البطاقات التى تميز الشخصية ، وما الى ذلك ، فوق ما كانت تطلب فيه قديماً .

وقد تغير مع الوقت عرض الناس لهذه الأسماء الثلاث ، فبعد ما كانوا في القديم يوسطون كلمة (ابن) بين كل ابن وأبيه صاروا أخيراً الى حذفها ، حين كثر استعمالهم لها ، وشاعت الحاجة اليها ، فاكتفوا بسرد الأسماء الثلاث متتابعة فكان ذلك التصرف اليوم منهم ماثراً لاهتمام المجمعين منذ أكثر من عشرة أعوام ليخرجوا هذا الوضع نحويًا ، ويوجهوا اعرابه ، وهم يرجون تسكينه ، كما يستعمله الناس ، ان أمكن ، ولم ينتهوا بعد من ذلك الى شئ على رغم ما قيل من تصوير للمسألة ، وتأکید لصعوبتها ، ومحاولة لحلها ، ومناقشات فى ذلك كله وتقريرات خطية ومطبوعة .

وأحسب أن لا بد من الوقوف عند ما قيل جميعه ، وقفة ليست بالقصيرة ، قبل ابداء رأى فى الموضوع ، لنتبه انتباها واعيا الى ما قيل ، قبل أن نقرر شيئاً ، ولئلا يعود أحد الى تكرار ما سبق من اعتراض ، أو اقتراح ما سبق من حل ، ولتكون « التخلية » للمقام ما ينبغى اخلاؤه منه قبل التخلية ، له بشئ جديد ، فيصفو الجو مما لا حاجة اليه ، ويبقى ما قد يكون وسيلة للوصول الى نتيجة ، فنبدأ بما قيل فى :

تصوير المسألة

اذ كثر القول فى هذا التصوير ، وكان مما قاله السادة المجمعون - الأحياء والمرحومون - ما نوردته مع حفظ الألقاب .

الزيات ... ورأى أن في قول القائل سافر محمد على حسن ، وقدمت فاطمة محمد على حسن خروجاً عن المألوف المألوس ، من كلام الناس .

كما قال :

تركيب قد اقتحم اللغة اقتحاما من غير جواز ... وترك هذا التركيب على كثرة تداوله وشيوع استعماله ، خارج الحدود اللغوية ، لا يعترف له بوجود صحيح ، ولا بوضع سالم .. وقال :

على أن هذه العبارة وإن لم تعد من فصيح الكلام قد استمدت قوتها من قوة العامية وغلبتها . ففرضت نفسها على رجال اللغة وأصحاب البيان بصورتها الشائعة من الحذف والتسكين .. وقوله :

فوجب أن تتلمس وجها من وجوه الأعراب يقيها على حالتها المألوفة ، ويذهب منها الشذوذ والعامية .

عزام — هو تركيب تركي ، وفي الفارسية يجرون الثاني .. الخ .
العقاد — فاذا قلت أحمد زكي فأنا لا أضيف أحمد الى زكي ، وإنما ذلك أقرب الى الصفة .

فهل هذا التركيب في تنابع الاعلام شاذ ، وعامي ، أو هو تركي ، وهل صحيح أن الثاني منه وصف للاول ؟ يجيب عن هذه الأسئلة وأشباهاها حديث الأقدمين عن :

زيد عمرو

فهم يقولون منذ بضعة قرون ما عبارته :

« ان العلم ربما شورك في اسمه ، أو اعتقد ذلك ، فيخرج عن أن يكون معرفة ، ويصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ، ويجري حينئذ مجرى الأسماء الشائعة نحو رجل وفرس » (١) .

وهي نفس الظاهرة التي التمسنا من أجلها الحاق علم أبيه وجده به لمنع هذه المشاركة ، وهم فعلوا مثل ذلك تماما ففرضوا أن يقال « زيد عمرو » متجاورين ، وقالوا :

« فعلى هذا لو سئلت عن زيد عمرو ، في قول من قال : رأيت زيد عمرو ، ومررت بزيد وعمرو .. الخ (٢) .

(١) الفصل وشرحه لابن يعيش ج ١ ص ٤٤ ط النخبة .

(٢) نفس المرجع ج ١ ص ٤٤ .

وإذا كان القدماء قد شعروا بأن علم الابن قد يشارك فيه ، أو يعتقد ذلك ، فضموا إليه علم الأب للتمييز ، فما أظنهم بمانعين حين يشارك الأب في اسمه أو يعتقد ذلك أن يضاف إليه اسم الجد ، وهكذا فيكون زيد عمرو بكر ، وهي ثلاثية الاسم اليوم ، دون توسيط (ابن) .

وسواء أكان قولهم : زيد عمرو صريحا في قبول زيد عمرو بكر المثلثة أم لم يكن صريحا فإن قولهم زيد عمرو كاف للقول المطنن بأن محمد علي حسن وأشباهه ليس تركيبا شاذا ، ولا عاميا ، ولا تركيبا ولا اقتحم على اللغة بغير جواز . . الخ .

وبعد تصوير المسألة كان قولهم في : —

تعذر الحل

وكررت أقوال السادة المجمعين — الأحياء والمرحومين — عن عمر حل هذه العضلة فكان من أقوالهم مع حفظ ألقابهم مثل :

الزيات — ومن واجب مجمع اللغة العربية ، وهو وحده المسئول عن سلامتها ورعايتها ، أن يطوع قواعدها لقبول هذا التركيب ، ولو بشيء من الإكراه ... وقوله :

فالأمر كما قلت — لا يعدو التماس وجه من الوجوه لتصويب تركيب قد اقتحم اللغة — الخ ولم يلبث أن تمكن وتحصن حتى أصبح طرده من الأمور العضلة .. وقال :

لأنهم — يريد الناس — في حقيقة الأمور لا يعرفون كيف يعربونها ، ولا يعرفون لأي قاعدة من قواعد النحو يخضعونها .. واقترح أن يضاف إلى قواعد العلم في النحو الميسر قاعدة لحل هذه العضلة .

طه حسين — وبقي أن يقول الجدد — أي من النحاة — كلمتهم في هذه الأيام ، التي كثر فيها ترديد الأسماء في الصحف والأذاعة — وغيرها بطريقة لم يكن القدماء يقدرونها .

العقباد — ونحن في الواقع إذا بحثنا عن قاعدة نعتد عليها فإنا لا نجد قاعدة ولا يبقى أمامنا إلا التخريج .

وقد سمعنا قول القدماء الذي هو من صنف محمد علي حسن ، ولقد قرروا الأمر ولم يهملوه ولم تبد المسألة لهم بهذا الأعضال ، فلم يتركوا حلها ، على ما سنورده قريبا ، بعد الفراغ مما ورد منه .

مناقشات حول الحل

فقد كان المرجو أن تسكن هذه الاعلام ، كما ينطقها الناس ، ولكن اشتدت المناقشة حول هذا التسكين بخاصة ، فوجب الوقوف عندما قيل فيه ، والالتواء منه الى رأى قبل محاولة حل بعينه وقد قال المجمعيون - الأحياء والمرحومون - ما نورده ، مع حفظ الألقاب كالعادة :

ابراهيم مصطفى - لأن السكون ليس سليقة العربية ، وإنما هو سليقة العربية ، وإنما هو سليقة العامية ، ومتى فتحنا باب الاسكان أغفلنا الاعراب ألبتة ، والاسكان فى سرد الاعلام طليعة الاسكان التام ، وانى أقرر أن قولهم سافر محمد على حسن بتوالى الاسكان ليس مخالفا لنحو العربية فحسب ، وإنما هو مخالف أيضا لروح اللغة ، وفقهها ، وطبيعتها التى تباعدت عن الاسكان وأقرر أيضا أن الاعراب هو الفارق بين العامية والفصحى ... وقال :

ان أردتم الاسكان فقرروه على أنه اقرار لأسلوب عامى شاع على الألسن فسجلته الضرورة ، وليكن واضحا أنه لا سند له من العربية .. وكذلك قال :
وأريد أن يسجل على أن هذا التسكين فى سرد الاعلام ليس بعربى ، ولا هو مؤسس على قياس عربى ، وإنما هو اقرار لشيء عامى ، يرى اقراره من باب التيسير .

وفى هذا الكلام شيان :

١ - أن الاعراب هو الفارق بين العامية والفصحى ، والتسكين ليس سليقة العربية ، والاسكان مخالف لنحو العربية وفقهها وطبيعتها .

٢ - أن الاسكان ليس مؤسسا على قياس عربى ، ولا سند له من العربية ، وينبغى أن نفرغ من النظر فى الأول من هذين الأمرين ، وهو أهمية الاعراب ، وأنه سليقة العربية ، وأنه الفارق بين العامية والفصحى ، فإذا انتهينا منه الى غير ذلك كان النظر فى سند الاسكان وأساسه العربى فرعا على أصل ثابت .

وفى أهمية الاعراب هذه الأهمية المبالغة نسمع أن :

العرب لم يكونوا يبالون بطرح الاعراب ..

نسمعها منذ أكثر من ألف سنة ، ونسمع منذ ما قبل هذه الألف الى عصرنا حديث القوم من عدم الاهتمام بالحركات سواء آكانت للاعراب أو للبناء ، وامكان

حذفها واطراحها ، فمن قول أبي الفارسي سنة ٣٧٧ هـ في ذلك : وأما من زعم ان حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علما للاعراب فليس قوله بمستقيم ، وذلك أن حركات الاعراب قد تحذف الأشياء : ألا ترى أنها تحذف في الوقت ، وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة ، فلو كانت حركة الاعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الاعراب لم يجر حذفها في هذه المواضع ... كما يقول :

فان قلت : ان حركات الاعراب تدل على المعنى فاذا حذفت اختلفت الدلالة عليه .

قيل : ان حركة البناء قد تدل على المعنى وقد حذفت ، ألا ترى ان تحريك العين في نحو ضرب يدل على معنى وقد جاز اسكانها فكذلك يجوز اسكان حركة الاعراب (١) .

وهذا الذي قيل منذ أكثر من ألف سنة ما زالوا يتتابعون عليه حتى قريب من أيامنا فالأشموني في شرحه على الألفية يقول :

لأن حرصهم على معرفة حركة الاعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء ، وقال بعض المتأخرين : بل الحرص على حركة البناء أكد لأن حركة الاعراب لها ما يدل عليها وهو العامل (٢) .

واذا كانت الحركة ليست علما للاعراب ، وليست دلالة الاعراب واذا كانت تحذف في أكثر من مناسبة فان ذلك يحدث عن سليقة للعربية غير ما حدث المجتمعون اليوم ، وهي ماجهر به أبو العلاء المعري ، وهو من هو فقها للعربية ، وادراكا لأسرارها ، اذ يجهر بما جعلناه عنوانا لهذه الفقرة من عدم مبالاة العرب بالاعراب حين يقول في رسالة الغفران (٣) على لسان الحية ، أنها سمعت حمزة بن حبيب الزيات حين سكنت داره ، يقرأ بأشياء ينكرها عليه أصحاب العربية ، وعدت منها سكون الهمزة في آية « استكبارا في الأرض ومكر السيء » ، وبعد أن ذكر أمثلة من الاسكان ، قال ما نصه :

وهذا يدل على انهم لم يكونوا يحتفلون بطرح الاعراب : ومعنى عدم الاحتفال عدم المبالاة .

(١) الحجة ج ١ مجلد ٤ ص ١٨٤ (مصورة) ويقرر أبو علي على هذا المعنى في غير موضع ، انظر مع هذا الحجة ج ١ ص ١٨٨ وما بعدها .

(٢) ج ٢ ص ١٢٨ .

(٣) ص ٢١٠ - ٢١١ ج ١ ط دار المعارف تحقيق د . بنت الشاطئ .

وإذا لم يكن التسكين سليقة العامية ، ولم يكن للاعراب هذا الخطر بين طوائع العربية ، وكان العامل يدل على حركة الاعراب وكان الاسكان من سليقة الفصحى ، فقد أسس ذلك للنظر في سند اسكان هذه الأعلام الثلاثية على ما نراه من مقرر قواعدها فيما يلي ، بعد مناقشة .

الحلول المقترحة سابقا

وقد يعد من هذه الحلول رغبات يضعفها الشعور العنيف الذى بدا فى عباراتهم السابقة عن تعذر الحل ، وتحفها عبارات يائسة ، فمن هذا النوع التسكين للتخفيف اذا وجد له سند ولو ضعيف من القياس أو السماع .

وقد صحب هذا التصريح من قائله - الزيات - بترث المجمع فى اتخاذ قرار ، وكأنه تردد بين استخفاف التسكين ولا سند له ، واستثقال التحريك ، ولا حيلة فيه ، كما لم تر لجنة الأصول وجهها للتسكين فى هذه الأعلام .

ومثل هذه الأقوال التى لا يؤيدها بيان بل يحفها الشعور بضعف الموقف ، لا تقف عندها الآن فلنجاوزها الى ما تماسكت له صورة كاقترح :

(١) أن تجعل الأسماء فى هذه العبارة مركبا مزجيا ، باعتبارها مدلول شخص واحد ، فتمنع من الصرف ، ويظهر الاعراب على اجزاء الأخير منها .

.. وهو رأى لم أعرف مناقشاتهم فيه ، ويحسن الانتهاء منه بصورته العامة هذه وأنا لتتناسى عملية المزج فى الاعلام وأنها أقرب الى أن تكون ضربا من التعريب ، لا يبدو مثله فى محمد على حسن !!

لكن تناسى هذا كله لا يصرف عن الاصغاء الى تعريف النحاة للمركب المزجى بأنه :

كل اسمين جعلتا اسما واحدا ، منزلا ثانيهما من الأول منزلة تاء التانيث مما قبلها ، وهو تعريف لا يهون تطبيقه على تلك الأعلام الثلاث ، التى لا ينزل شيء منها من سابقه منزلة تاء التانيث ، وبعد ذلك نسمع النحاة يناقشون من يريد اعراب كهيحص ، وحم عسق ، ممنوعة من الصرف على أنها مركب مزجى ، فيقولون له : ولا يجوز فيهما تركيب المزج لأنه لا يركبه أسماء كثيرة فيؤيد ذلك ما يفهم من التعريف وهو أن المزجى يركبه علمان لا ثلاثة .

فليس من السهل قبل تركيب محمد على حسن تركيبا مزجيا ..
فتنتقل الى اقتراح آخر :

(ب) قراءتها موقوفة على الحكاية :

بقياس الأعلام المتتابعة على أسماء حروف التهجي في أوائل السور ، ووجه القياس اجتماع اعلام معربة معمولة سكنت أواخرها ، حكاية للفظها الذي كانت تلفظ به ، قبل دخول العوامل ، وما قاله النحاة في اعراب فواتح السور يقال أيضا في اعراب هذا التركيب وأمثاله

وقد قالوا في شرح هذا الاقتراح وتأييده ما لا بد من النظر فيه بأناة ، لمناقشته على أساس ، فمن قولهم : ان حروف التهجي اعلام على حروف المعجم ، وهي ككل الأسماء .لمعربة ، ترفع أو تنصب أو تجر على حسب العوامل المؤثرة فيها ، فإذا انتفى مقتضى الاعراب وموجبه سكنت أواخرها ، ستكون الاعداد المسرودة .
وتقف عند هذا الكلام لتسأل :

متى انتفى مقتضى الاعراب و موجبه في : سافر محمد على حسن ، وهو عمدة في الجملة ؟ والأزمة فيه هي اعرابه لأن الناس كما قلتم لا يعرفون كيف يعربونها ، ولا يعرفون لأي قاعدة من قواعد النحو يخضعونها ، فكيف تحل أزمة الاعراب الذي قام موجبه ومقتضيه بأن يقال : ان مقتضى الاعراب وموجبه انتفى فسكنت !

ومن قولهم في البيان والاحتجاج أيضا ، ما تقلوه من عبارة الزمخشري ونصها : -

« .. وهكذا كل اسم عمدت الى تأدية ذاته فحسب ، قبل أن يحدث فيه بدخول العوامل شيء من تأثيراتها فحسبك أن تلفظ به موقوفا ، ألا ترى أنك اذا أردت أن تلقى على الحاسب أجناسا مختلفة ، ليرفع حسابها فأنك تلقىها أغفالا من سمة الاعراب ، فتقول : دار ، غلام ، جارية ، ثوب ولو أعربت ركبت شططا »

وليس في عبارة الزمخشري هذه شاهد لشيء من الاعراب بالحكاية ، وهي من غير ما هم فيه ، لأنها حديث عن العمد الى تأدية ذات الاسم ، قبل أن يحدث فيه بدخول العوامل شيء من تأثيراتها ، والذي هم فيه هو هم الاعراب ، لما هو عمدة في الجملة ، وليس يلقي المتكلم بهذه الاعلام الثلاث شيئا أى شيء من أجناس مختلفة ، بل هو يلقي بمعين في تعريف صاحب العلم بذكر أيه وجده ل يتميز تمام التميز ، ويسند اليه ما يسند من تصرفات ومسئولية .

وفي مثل هذا البعد ما يورده أصحاب الاعراب على الحكاية ، تعقيبا على عبارة الزمخشري السابقة ونصه : « وكذلك أعلام الأشخاص اذا سردتها سردا

لتختار من بينها اسما ، أو تذكر بذكرها شخصا أو تسجل مجموعة منها تسجيلا
قلت : مجيد ، علي ، حسن ، ابراهيم ، عامر بالتسكين ، لأنه الأصل في الأسماء
المسرودة أو المعدودة »

فإن ما نحن وهم فيه هو اتمام تعريف العلم الأول بما يتلوه من الأعلام ليتحدد
تماما ويعامل ويتعامل ، ولا يمكن أبدا ، وهذه هي الحال ، أن يكون في الأمر سرد
لاختيار اسم من بين هذه الأسماء ا ا أو تذكير شخص ناس بها ا ا أو تسجيل
مجموعة منها تسجيلا ، بل هو تسجيل تصرف أحد هذه الأسماء المعروف أوضح
التعريف ، بذكر سائرهما .

وننتقل من هذه المؤيدات البعيدة عن المجال الى ما قيل في المقيس عليه ،
وهو أسماء السور التي يراد قياس الأسماء الثلاثية عليها ، فقد تكرر في هذا
المجال قولهم : —

ان حروف المعجم أسماء للسور ، وأنها تعرب ، وأنها في هذا الاعراب
سكنت ، حتى قال الدكتور طه حسين :

« الأمر الذي لا شك فيه أن أعلاما وردت ساكنة في القرآن ، لا يجادل
في هذا أحد لأن ألف لام ، ميم ، أعلام حروف ، وآية ذلك أنك تعربها ، وقد جاءت
ساكنة ، فان قال قائل أقيس عليها سرد الأعلام ، فلا ضير »

وأول ما يلحظ في هذا الكلام أن الدكتور طه ، استشهد في هذا المجال بقول
الشاعر :

يذكرني حاميم والرمح شاعر فهلا تلا حاميم قبل التقدم
وحاميم في البيت معربة منصوبة مرتين ، فهي علم للسورة ، وهي معربة
ليست ساكنة ، فلا حجة فيها للاسكان ، ولعل هذا ما قصده الأستاذ ابراهيم
مصطفى بقوله :

« .. ان هذه الحروف موقوفة ، وليست جزءا من جملة ، فاذا دخلت في
جملة أعربت ، فهذا الاسراف في الاعتماد على الحروف المقطعة في أوائل السور ،
وأنها أعلام ، وأنها أعربت وقد سكنت .. الخ ، اسراف لا ينهض به حس العريية
بهذه الأحرف ، ذلك الحس الذي جعل الحكري ، معرب القرآن يقول عن هذه
الأحرف المقطعة :

« وهى مبنية ، لأنك لا تريد أن تخبر عنها بشيء ، وإنما يحكى بها ألفاظ الحروف التى جعلت أسماء لها ، فهى كالأصوات نحو غاق فى حكاية صوت العرب » (١)

ومن هذا يتجلى القول بأن هذه الأحرف المقطعة أعلام ، وأنها تعرب كما تعرب الأعلام ، فقد جاءت ساكنة قول ليس بذى أساس ، وأن هذه الأحرف لا تصلح أصلاً يقاس عليه اعراب أعلام واضحة العلمية ، ليست أصواتاً ولا حكاية ألفاظ الحروف التى جعلت أسماء لها .

وهكذا يكون قول لجنة الأصول :

« ان قراءة الأعلام المتتابعة موقوفة على الحكاية ، قياساً على أسماء حروف التهجى ، فى أوائل السور قياس لا يستقيم »

فهو قول تعددت أسبابه ، وتوعدت حيثياته ، بأكبر مما سببته به اللجنة .

التحل بالتحريك .. وأوجهه

وندع اقتراح التسكين وقد ظل كما شعر مقترحه بنفسه ، لا سند له على رغم كل هذه المحاولات ، وننتقل الى التحريك لنسمع ما قيل فيه ، ووجهه الصناعى ، والى أى حد يسلم ونجد فى التحريك مثل قول المقترح .

« .. فان تعذر ، أى التسكين — وكان التحريك أمراً لا بد منه أعرب العلم الأول على حسب العوامل فيرفع أو ينصب أو يجر ، ويجر العلمان الثانى والثالث بإضافة كل منهما الى لفظ ابن المحذوف ، كما قالوا فى حديثين .. أولهما . « فائى بالالف دينار » ، وتقديرهم أنه مضاف الى بدل محذوف تقديره أتى بالالف ألف دينار .. وثانى الحديثين « ثم قرأ العشر آيات » .. وقولهم : ان تقديره العشر عشر آيات

ومهما تتجاهل ما فى الاستشهاد بالحديث من خلاف معروف ، وما تأكد من وجود اللحن فيه فعلاً ورواية أكثره بالمعنى فالأنا نشعر بها فى هذا التقدير من تكلف واضح فى تقدير اللفظ الموجود بصورة التنكير تصحيحاً للإضافة ، وطبيعة العربية لغة الإيجاز تنفر من هذا التعسف ، وإذا كان الأمر فى الأعلام الثلاث أمر

(١) ما من به الرحمن ، من وجوه الاعراب والقراءات فى القرآن ج ١ ص ٦

إضافة فإن له غير هذا التكلف وجها أسلم وأعرب ، قد تحدث عنه إذا صح
التعرض لتحريك هذه الأسماء الثلاث هنا .

ولعل شعورا من المقترح نفسه بضعف هذا الوجه في التحريك والإضافة هو
الذي دفعه إلى اقتراح آخر للتحريك هو :

« أن يعرب العلمان الثاني والثالث أعرب الاسم واللقب ، فيضاف علم
الابن إلى علم الأب ، وعلم الأب إلى علم الابن الجد ، وابن مالك يقول :

وان يكونا مفردين فأضف حتما والا أتبع الذي ردف .

وأول ما يلحظ هذا الوجه :

أن قول ابن مالك ، وحكم الإضافة الذي يشير إليه ، إنما هو عن اسم ولقب
لشخص واحد بعينه ، أما هذه الأسماء التي يراد تخريجها فإنما هي أسماء لأشخاص
متعددين مختلفين ، فالقياس على إضافة الاسم المفرد إلى اللقب المفرد لشخص
بذاته قياس مع فارق واضح ، لا يسهل معه إجراء تلك الإضافة .

وفوق ذلك أن القوم يعدون إضافة العلم المفرد للقب صاحبه من إضافة الشيء
إلى نفسه ، فيتأولون لذلك ، بعد التماس أمثلة له ، ويقولون : أنها إضافة تجري
على منهاج أعرب في أسمائهم ، أن يسمون بالمضاف في مثل امرئ القيس ، وعبد
شمس ، وليس في كلامهم اسمان مفردان لمسمى واحد ، يستعمل كل واحد منهما
مفردا ، فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لا على سبيل الإضافة لخرجوا عن
منهاج استعمالهم ، ولم يكن له نظير ، فأضافوا العلم إلى اللقب ليخرجوا على
عادتهم في ذلك ، ويكون له نظير في كلامهم فاذا أضيف اللقب إلى الاسم صار
كالاسم الواحد (١)

والأعلام الثلاثة إنما يراد منها ، بادئ الأمر ، التعدد ليعرف أولها المشترك
بنسبته إلى ثابتيها ثم فوق ذلك أيضا أنهم يعدون هذه الإضافة لاسم الشخص
المفرد إلى لقبه إنما معناها الاختصاص أي أن صاحب هذا الاسم صار مختصا
بهذا اللقب ، وليس الأمر كذلك في الأعلام المتعددة ، لأن الابن ليس له هذا
الاختصاص بآبيه بل هو مشارك فيه بأخوته ..

(١) شرح ابن يعيش على الفصل ج ١ ص ٣٣ - ٣٤ .

فبقى التحريك في هذه الأعلام غير قوى السند ، وتمت التخلية ، واشتدت الحاجة الى بيان وجه لنطق الأعلام الثلاث ، بعد ما قصرت اقتراحات التسكين والتحريك جميعا عن ذلك وأعوزتها السلامة

ويمكن أن أعرض في هذه التحلية ما يأتي :

الحل الميسر

وهو : تسكين الأعلام الثلاث اجراء للوصل مجرى الوقف أو وصلا على نية الوقف ، كما قد يقولون وان سئل عن اعرابها - وهو ما لا أهمية له الآن (١) - أجيب عنه ببيان موقعها مجتمعة في الجملة ، رفعا أو نصبا أو جرا على أن للأول منها موقعة من الجملة ويضاف لما بعده ، وما بعده على أنها كلها قد أجرى فيها الوصل مجرى الوقف فسكنت ، وسواء في ذلك العلم المضاف بجزئيه أو المركب بنوعيه : الاسنادي والمزجي .

وبيان ذلك

ان هذا الحل يعتمد على سنيين قوين :
أحدهما - من صناعة العربية ولحوها .
وثانيهما - من دعامة العربية ، قرآنها .

فأما السند الأول من الصناعة النحوية فلا تلوذ فيه بمذهب مدرسة نحوية دون أخرى ، ولا بما هو موضع خلاف ترجح فيه رأيا ، بل نعهد الى ما تقرر ، وسجلته المتون ، وشرحته المطولات والمختصرات فقال ابن مالك في ألفيته ، آخر باب الوقف :

وربما أعطى لفظ الوصل ما للوقف ثرا فشا منتظما

وخلاصة ما قيل في شرحه للأشموني وحاشية الصبان أنه :

« قد يحكم للوصل بحكم الوقف من اسكان مجرد ، أو مع الروم ، أو مع الاشمام ، ومن تضعيف الحرف الأخير ، ومن نقل حركته الى ما قبله ، ومن اجتلاب هاء السكت .

(١) تقدم قول النحاة في زيد عمرو ، واضائتهما وهو وجه اعراب العلمين الثاني والثالث من تلك الأعلام ، وهو غير انشالة الاسم الى اللقب المفردين ، ولما العلم الاول فواضح انه يكون بحسب موقعه من الجملة ولا صعوبة فيه ، ثم يضاف الى العلم الثاني ، ويضاف الثاني الى الثالث .

وذلك في النثر قليل ، وهو في النظم كثير (١) .

ونستمع الى عبارة أخرى تزيد هذا القشو في الشعر بياناً وقوة وهي

قال أبو حيان : وهذا — أي اجراء الوصل مجرى الوقف في الشعر — كثير لا يكاد ينحصر (٢) فالقاعدة مستقرة ، قليلة في النثر بوجه كاف للاستناد اليها في التيسير ، ولو لم توجد في النثر وكانت في الشعر كثيرة لا تكاد تنحصر فذلك يكفي اليوم للتيسير وتقريب الفصحى الى الناس ، وما زال الشعر أحفل مصادر الاستشهاد

واذا انتقلنا الى السند الثاني ، وهو القرآن ، فقد انتهى الأمر الى الرجوع لقاموس العربية ودعامتها ، وفي هذا السند القرآني نجد ما يأتي :

١ — قراءة قارئ بعينه كأبي عمر بالاسكان في « بعولتها » و « وما يعدمهم الشيطان » و « اذ يعدمكم الله » و « الى بارئكم ، وما يشعركم » وأشباه لذلك تجعله أصلاً

فإن قلت إن هذه القراءات من الاسكان للتخفيف فيما يشبه بنية الكلمة الواحدة على ما هو معروف ، جاوزنا ذلك الى وصل ما هو وقف بلا شك لانتهائه بهاء السكت مثل القراءة :

« لم يتسنه وانظر » و « ما أغنى عنه ماله هلك » و « هلك عنى سلطانية خذوه » و « وما أدراك ما هي نار »

فإن قلت المقالة التي نزه الله عنها القرآن بقوله تعالى « وما هو بقول شاعر ، وما علمناه الشعر وما ينبغي له » ، ولم تجعل ما في القرآن اختياراً ، كما قرر النحاة .

واجترأت على زعم أن الفواصل في القرآن كالقوافي في الشعر ، تركنا ذلك أيضاً الى غيره من قراءة لا تستطيع أن تزعم فيها التخفيف ، ولا حكم الفاصلة مثل : ومكر السيء ولا يحيق «و» جئتكم من سبأ نبأ يقين «و» فبهذا هم اقتسده
قل

(١) ملخص بلفظه من شرح الاسموني وحاشية الصبان ج ١ ص ١٤٢ - ١٤٣ .

(٢) البع ج ٢ ص ٢١١ .

واذا لم يكن التسكين سليقة العامية ، ولم يكن للاعراب هذا الخطر بين طوائع العربية ، وكان العامل يدل على حركة الاعراب وكان الاسكان من سليقة الفصحى ، فقد أسس ذلك للنظر في سند اسكان هذه الاعلام الثلاثية على ما نراه من مقرر قواعدها فيما يلي ، بعد مناقشة .

الحلول المقترحة سابقا

وقد يعد من هذه الحلول رغبات يضعفها الشعور العنيف الذي بدا في عباراتهم السابقة عن تعذر الحل ، وتحفها عبارات يائسة ، فمن هذا النوع التسكين للتخفيف اذا وجد له سند ولو ضعيف من القياس أو السماع .

وقد صحب هذا التصريح من قائله - الزيات - بثريث المجمع في اتخاذ قرار ، وكأنه تردد بين استخفاف التسكين ولا سند له ، واستثقال التحريك ، ولا حيلة فيه ، كما لم تر لجنة الأصول وجها للتسكين في هذه الاعلام .

ومثل هذه الأقوال التي لا يؤيدها بيان بل يحفها الشعور بضعف الموقف ، لا نقف عندها الآن فلنجاوزها الى ما تماسكت له صورة كاقترح :

(١) أن تجعل الأسماء في هذه العبارة مركبا مزجيا ، باعتبارها مدلول شخص واحد ، فتمنع من الصرف ، ويظهر الاعراب على اجزاء الأخير منها .

وهو رأى لم أعرف مناقشاتهم فيه ، ويحسن الانتهاء منه بصورته العامة هذه وانا لنتناسى عملية المزج في الاعلام وأنها أقرب الى أن تكون ضربا من التعريب ، لا يبدو مثله في محمد على حسن !!

لكن تناسى هذا كله لا يصرف عن الاصغاء الى تعريف النحاة للمركب المزجى بأنه :

كل اسمين جعلتا اسما واحدا ، منزلا ثانيهما من الأول منزلة ثاء التأنيث مما قبلها ، وهو تعريف لا يهون تطبيقه على تلك الاعلام الثلاث ، التي لا ينزل شيء منها من سابقه منزلة ثاء التأنيث ، وبعد ذلك نسمع النحاة يناقشون من يريد اعراب كهيص ، وحم عسق ، ممنوعة من الصرف على أنها مركب مزجى ، فيقولون له : ولا يجوز فيهما تركيب المزج لأنه لا يركبه أسماء كثيرة فيؤيد ذلك ما يفهم من التعريف وهو أن المزجى يركبه علان لا ثلاثة .

فليس من السهل تقبل تركيب محمد على حسن تركيبا مزجيا ..
فتنتقل الى اقتراح آخر :

بحث نسكيلي

في « فعلاّن فعلى » وجواز تأنيثه بالتاء وجمعه جمع سلامة

للأستاذ أمين الخولي

بعد ما قررت لجنة الأصول جواز تأنيث صيغة فعلاّن كلها بالتاء وجمعها جمع سلامة ،
جرباً على لغة بني أسد ، عاد الأستاذ الشيخ عبد الرحمن تاج يبحث الموضوع ، ويعيد
الاعتراض عليه وقدم بذلك بحثاً للجنة ، فرد عليه الأستاذ الشيخ محمد علي النجار ببحث
تلى في جلسة لجنة الأصول يوم ١٠ - ١٠ - ١٩٦٥ ، ووجدت في القول بقية عرضتها على
الاجنة في جلستها المذكورة ، فرأت أن أقدم بها بحثاً مكتوباً ، وهذا أقدم هذا البحث .

— ١ —

ولكني أمضي دائماً سليم الصدر ، ولا أخفي شيئاً في نفسي أقدم القول بمعتبة على
عبارة وردت في تقرير الأستاذ الشيخ عبد الرحمن تاج ، هي :
« ... وذلك شيء يجب أن تبرأ منه مقالات عامة العقلاء ، بله خاصة المفكرين والعلماء »
فإن أدب البحث عند أسلافنا لا يجوز مثل هذه العبارات في مناظرة ، ونحن جميعاً شديداً
الحرص على أن يكون جو لجنة الأصول نقياً من مثل هذه الشوائب ... أعاننا الله جميعاً
على أنفسنا .

— ٢ —

لغة بني أسد لا لغة بعضهم

تعلل الأستاذ المعارض بورود عبارة الصحاح « ولغة في بني أسد » وقال : فقوله ولغة
في بني أسد ... ظاهر في أن ذلك ليس لغة القبيلة كلها وإنما هو طريقة لبعض هذه القبيلة .
وأول ما يقال له : ممنوع أن هذا ظاهر !! وعلى فرض أنه ظاهر فلا يجوز التعبير بأنما قصرأ

مبرراً لا إصدار قرار معين في تيسير القواعد خشية أن يعرضنا ذلك لمشاكل في المستقبل
تتصل بترائنا السابق الذي هو مصدر للقيم الروحية عندنا . وإذا كان هناك تقريب فهو
تقريب العامية من الفصحى ، وإذا كانت الفصحى لا تترجح فإن العامية سترتفع إليها ،
واقصد عامية المثقفين لا عامية الجهلاء .

الدكتور إبراهيم مذكور : لا شك في أن التقارب يسير بخطى فاسح بين العامية
والفصحى ، لأسباب مختلفة ، منها نمو الوعي والتعليم ، ولا شك أيضاً في أن اللغة العامية
فيها ظواهر وكلمات كنا نحسبها غير عربية ، فإذا هي ذات أصول عربية نصيحة ، ومن
حقها ألا تبعد عن دائرة العربية .

الأستاذ أمين الخولي : إذا كان التقارب حادثاً فعلاً ، أفليس من الخير أن تتعجل خطاه ؟

الدكتور محمد مهدي علام : أحب أن أذكر للزميل الدكتور محمود الجليلي وقد أشار
إلى ترائنا العربي وأبدى الحرص عليه أن لغة بني أسد جزء من ترائنا العربي ، وإن في
الأخذ بها حفاظاً عليها .

الدكتور إبراهيم أنيس : أضيف أن أبا إبراهيم الفارابي حين سعى القبائل التي أخذت
عنها اللغة وضع بني أسد في قمة القبائل الفصيحة .

الدواء السركس محمود سبيت خطاب : بالإضافة إلى ما ذكره الزميل أقول إن بني أسد
كانوا في طليعة من اضطلموا بالفتوح الإسلامية وقادوا معركة القادسية ، ولهم في العربية
مكانة جليلة ، ولغتهم تستحق كل تقدير .

الدكتور فاضل الطائي : إذا كان النرض تيسير اللغة فمن الواجب الالتزام بقواعد
معينة ، فذلك من صلب التيسير وما دام الظاهر أن التأنيث بالتاء هو الغالب في طريقة
التأنيث في العربية إذ يبلغ نحو ٩٠ ٪ وما دام تأنيث فعلاً بالتاء كان لغة قبيلة عربية
عريقة فالاتفاق على أن ذلك قاعدة جائزة على وجه عام فيه تقريب وتسهيل للعلماء والكتاب .

الأستاذ عبد الله كنور : أحرر مرادي مما قلته بأنني ما قصدت منع الإجازة ، ولكنني
قصدت ألا تصدر قراراً في ذلك .

الدكتور عمر فروخ : وأنا أيضاً لا أعارض في أصل الموضوع ، ولكنني أعارض في
أن يكون القرار عاماً .

الدكتور إبراهيم مذكور : الآن نأخذ الرأي ، والمعارض يتفضل برفع يده .
وتبين أن المعارضين من الأعضاء الحاضرين أربعة ، هم الأستاذ عبد الله كنور ،
والدكتور عمر فروخ ، والدكتور عبد الحليم منتصر ، والأستاذ عبد الفتاح الصعيدي .
وأعلن الدكتور إبراهيم مذكور أن الموافقين على القرار هم من عدا من رفعوا أيديهم
من السادة الأعضاء .

(وبذلك اعتبر القرار موافقاً عليه بالأغلبية) .

يقولون : « اربيل العطشى » لا العطشانة ، ولو كتبت صحيفة « اربيل العطشانة » لقل
إنها تكتب بالعامية .

الدكتور إبراهيم بيومي مذكور : لبنا بصدد إلغاء عطشى ولكننا بصد قبول
عطشانة ، وأقول بأنها عربية فصيحة . وفي ضوء ما قدم من آراء نستطيع الاطمئنان
الى هذا القول .

الأستاذ محمد خلف الله أعممر : ألاحظ على الشق الأخير من الاقتراح وهو « ومن لم
يصرف فعلان وصفا ويجمع فعلان ومؤنثه فعلانة جمعي تصحيح » أنه قد يؤدي الى لبس ،
إذ ينصرف اليه الجواز .

الدكتور عمر فروخ : أرى أن تقتصر على ما شاع استعماله من كلمات أو ما وردت
الرواية به ، لا أن نجعل ذلك قاعدة مطردة .

الأستاذ أمين الخولي : عبارة اللغويين الذين حكوا « سكرانة وعطشانة » أشعرت
عبارتهم بأن ذلك لغة بني أسد في فعلانة مطلقاً .

الأستاذ الشيخ محمد علي النجار : عبارة اللغويين « سكرانة وعطشانة وأشباهها » .

الأستاذ محمد خلف الله أعممر : في النفس شيء من هذه الاجازة المطلقة ، التي انصرفت
الى الفقرة الأخيرة من القرار ، لأنها تحدث بلبلة في أمر قواعد اللغة بالنسبة للصرف وعدم
الصرف ومن الخير أن ينص على أن ذلك لغة مرجوحة . وسيترتب على اطلاق هذا الترخيص
أن يضطرب للعلمون واتلاميذ في مثل سكران مصروفاً أو غير مصروف . فان المعلم اذا
أجاز صرف فعلان لتلميذه ، فهم التلميذ أن ذلك هو اللغة ، فأوقفه بذلك في حيرة حين
يصادف في النصوص هذه الصيغة ممنوعة من الصرف .

الدكتور عمر فروخ : لا أرى أن نتخذ من القواعد ما نقر به الخطيء على خطئه .
ومن الخير أن نلتزم اللغة الفصحى ، وننبه على أن الاستعمال بخلافها في الصحف أو غيرها

غير مقبول ، وليس من الخير أن نضع خاتم الشرع اللغوي على اخطاء الكاتب أو المتحدث ، ولو أجزنا لكل مخطيء ان يخطيء ، فسينتهي بنا الأمر الى تسويد لغة العامة .

الأستاذ أمين الخولي : من اجل هذا قدمت لكلمتي بالاشارة الى ضرورة الاتفاق على مبدأ ، فانه كلما بذلت محاولة لتمكين العربية من ابتلاع العاميات قيل إننا ندعو الى العامية ، وبناء على هذا تضيق جهود التيسير وتبقى الفصحى في عزلتها عن لغة الحياة وتبتلعها العامية ، والقرار المروض الآن لا يجيز العامية ولا هو وضع خاتم الشرع اللغوي على خطأ ، ولكنه اجازة لاستعمال له سنده من العربية . وأرجو أن تكون الموافقة على هذا القرار اذا صدرت موافقة على هذه الخطة في التيسير ، وهي اننا حين نجد سبيلا الى تضيق الشقة بين لغة الحياة واللغة الفصحى نعتبر ذلك كسباً عظيماً ، فكل ماله وجه في العربية مما يحقق سد حاجة في لغة الحياة نأخذ به .

الدكتور عمر فروخ : ولكن نحاذر دائماً ان نجعل ذلك قاعدة مطبقة ملتزمة .

الدكتور ابراهيم مذكور : نحن نشرع بلغة مستمدين تشريعنا من أصول اللغة وآراء أئمتها ، وفي حياتنا الدينية يشرع الفقهاء وأهل الفتوى المحدثون ما يلائم الزمن وطبيعة الحياة مما يجدون له سنداً في آراء أهل الفقه والفتوى الأقدمين وان خالف ذلك ما قال به الأئمة الأربعة ، فاذا جاز هذا في الاحكام الشرعية أفلا يجوز في أحكام اللغة وقضاياها ؟ إن لجنة الأصول اتخذت قرارها مستنيدة الى لغة بني أسد ، ولو لم تجد هذه اللغة لما أجازت ما أجازته .

الدكتور عمر فروخ : نحن نقبل لغة بني أسد ، ولكن لا نطبقها على الفاظ جديدة .

الدكتور محمود الجليلي : أشار الاستاذ مقرر اللجنة الى ان الهدف هو ان تبتلع الفصحى اللغات العامية ، ومنذ ثلاثين سنة كات العامية في كلام الجمهور تبعد عن الفصحى ، اما الآن فقد دنت من الفصحى دنواً كبيراً ، وسيطر هذا الدنو مع الأيام . ولا أرى هناك

الدكتور إبراهيم مذكور : يبدو لي أن التاء في عامية أهل مصر هي الغالبة في التأنيث ، وأوافق الدكتور جواد على أن تبين الأمر من زملائنا العرب .

الأستاذ عبد الله كنور : يقسم ال في المغرب أيضاً سكرانة وعطشانة . واعتقب على كلمة الزميل الدكتور مهدي علام بأنني لم أقل بالقياس على القرآن في هذه المسألة ، ولكن قلت أنه إذا كثرت اللغات فأننا نجمع على لغة واحدة كما صنع أسلافنا في لغة القرآن . أما إشارة السيد الأستاذ مقرر لجنة الأصول إلى التيسير فأنا أقره على ذلك ، ولكن في شأن الكلمات والمصطلحات الجديدة التي نفتقر إليها في التعبير ، ولا نزيد على ما عندنا ، لأن ذلك يفضي إلى الترادف دون مسوغ ، ورأيي أننا نقول ان سكران فصيح وسكرانة لغة بني أسد ، وقرار اللجنة فوق المطلوب .

الأستاذ أمين الخولي : القرار هو المطلوب لأن صيغة فعلانة تشيع في البلاد العربية ، وآية ذلك أن صاحب اقتراح اجازتها من السودان ، و أعضاء اللجنة من مصر ، وقد سمعنا الآن ان أهل العراق يستعملونها ، والأستاذ كنون نفسه قال انها مستعملة في المغرب ، وما كان لنا ان نقف عند الكلمات المستعملة ، ولكن بحثنا في امر هذه الصيغة التي طلب المقترح اجازتها في الدرجة الثانية من البيان ، لغة القصة والصحافة ، فألفينا انها لغة قبيلة عربية فصيحة ، ومن ثم اجزنا استعمالها تعميماً للتيسير ، وبهذا لا يكون القرار فوق المطلوب ، ولكنه عين المطلوب .

الدكتور إبراهيم أنيس : اني عضو في لجنة الأصول ، ومن الموافقين على هذا القرار ومع ذلك أؤكد للزميل الأستاذ كنون أن الهدف الذي دعا اليه وهو جمع أهل العربية على لغة واحدة هو هدف اللجنة عينه ، وأؤكد لكم على قدر علمي أن البلاد العربية جميعاً تتأثر هذه الصيغة . والواقع أن ٩٠ ٪ من الصفات في اللغة العربية تؤنث بالتاء ، فإذا أردنا أن تتسم لغتنا بالاطراد فلنقرر هذه الصيغة .

الدكتور جميل سعيد : تأنيث فعلاّت بالألف للقصورة هو اللغة الفصحى ، وأما التأنيث بالتاء فلغة بني أسد ، وعلى مر العصور زاحت لغة بني أسد اللغة الفصحى في البلاد العربية ، ولاستطيع اذن أن نقول ان النوق العربي مال الى لغة بني أسد ، وبهذا لا نكون قد أقررنا قاعدة جديدة أو فرضنا شيئاً مبتدعاً ، ولكن نكون قد أقررنا ما شاع بين العرب جميعاً .

الأستاذ أمين الخولي : سبق لي أن أشرت الى أن صاحب الاقتراح أراد الاختصار في الاجازة على الدرجة الثانية من البيان ، ولكننا في اللجنة لم نستطع أن نجعل الكتابة على درجتين الاولى خاصة بالكتاب بالألف للقصورة والثانية بالتاء لغيرهم ، وبهذا كان القرار أوسع قليلاً مما طلب المقترح .

الدكتور محمد مهدي عازم : أرجو أن يكون واضحاً في أذهاننا ، ما كان واضحاً في ذهن اللجنة ، وهو أنه ليس المقصود من القرار أن تطرد لغة بني أسد لغة قريش ، ولكن هو اقرار استعمال لغة بني أسد لمن شاء .

الدكتور اسحاق موسى الحسيني : هناك سببان يدعوان الى قبول هذا القرار : الأول الشيوع والآخر الاستناد الى لهجة من لهجات العرب ، ونحن لا نلغي قاعدة من قواعد اللغة ، بل نضيف اليها قاعدة أخرى تيسيراً على الناس . ويلوح لي أنه من الضروري النص على أن هذه رخصة للمبينين الذين ذكروها .

الدكتور إبراهيم يومى مذكور : هذا واضح في نص قرار اللجنة ، فهي تقول ان ذلك « يجوز » ومعنى الاجازة أن القديم قائم لم يُلغ ، وأن ما شاع حديثاً جائز .

الدكتور جميل المرسكة : لست من المشتغلين بالعربية ، ولكن هذه المناقشة دفعتني الى الحديث . واقع الحال أن التأنيث بالألف للقصورة هو الأنصح ، في العراق ، فهم

الى مخالفة هذه اللفظة ، وأنت فعلانة ، قلنا انه فعل ذلك على لغة بني أسد ، وما ورد من لغة « بني أسد » على صيغة فعلانة ، فهو امثلة فقط ، اما ان نجعله لغة اصيلة فليس هذا مهمة المجمع لأن هناك كثيراً من اللغات المتخالفة ، وأشير إلى أن القرآن نزل على سبعة احرف ولكن عثمان جمع الناس على كتاب الله بلغة قريش ، وانهى الأمر ، فنحن نريد ان نجمع الناس على لغة واحدة مبسطة ، وإذا اضطر واحد الى الخروج على ذلك في سجع أو نحوه ، فنقول له أنت تستطيع أن تتكلم بهذا ، ونسمي ذلك تجوزاً أو رخصة فقط ، أما أن نضع قراراً في هذا ففي ذلك اسراف .

الاستاذ أمين الخولي : الرخص هي في كلام أصحاب الأصول ، والنحو ، أما مسألة السجع فهي ليست من كلامي وإنما هي من كلام ما ورد في البحث المعارض .
أما أن ما ورد على فعلانة مجرد أمثلة ، ونحن لا نتكلم بهذه اللغة ، لأنها كذا وكذا .. فتلك هي التي بدأت الحديث بالاشارة اليها ، وهي : ما ذا نريد أن نصنع لتكئين اللغة العربية من مواجهة الحياة ميسرة سهلة ؟

فهت أن الزميل الأستاذ عبد الله كنون يريد أن يقول : ان الأمثلة على صيغة فعلانة ليست في حاجة الى تقرير ، لأنها معروفة ، وما الذي يمنعنا إذن من ان نجيز استعمال هذه الصيغة ؟

الدكتور مهدي علام : يريد الزميل الأستاذ عبد الله كنون ان نجمع الناس على لغة سهلة ميسرة ، وهذا اليسر لا يتأتى لنا إلا إذا أقربنا الناس على استعمالهم ما دام لها سندها من اللغة ، اما ان يظنوا وبينهم وبين مثل لغة بني اسد حاجز يمنعهم ، فان هذا يحول دون اليسر الذي نطلبه للغتنا ، وان أعضاء لجنة الأصول انفسهم قد اختلفوا في هذا ، فما بالكم بجمهور الشعب في جميع الاقطار العربية عند ما يواجهون مثل هذا الاستعمال ؟

انه من الخير إذا وجدنا لغة صحيحة منقولة عن العرب ان نتوسع في استعمالها . أما ما ذكره الزميل الأستاذ عبد الله كنون من القياس على القرآن فهو قياس مع الفارق ، لأن

القرآن له وضع خاص ، ولو أننا قيدنا أنفسنا بمحدود استعمال القرآن لحجرتنا على أنفسنا كثيراً من استعمالات اللغة .

الدكتور سليم النعيمي : في مثل هذه القضايا يكون الميل الى التيسير والتسهيل ضرورياً جداً ، والحقيقة أن علامة التأنيث عند العرب طراً عليها تطور . ونحن نحين نجد لهجة عربية قديمة مستعملة ، تتطابق مع طبيعة التطور اللغوي فأننا عند ذلك نقبلها .
والحقيقة ان التطور اللغوي يميل الى التسهيل ، وفي التأنيث نجد ان تاء التأنيث هي التي بدأت تتغلب ، فما دامت كذلك فاني أعتقد أن لهجة بني أسد بها بدأ الانسجام مع تبديل الألف المقصورة والمدودة الى التاء ، ونحن نقبل هذه الفكرة ما دامت تتسجم ، ونحن نرى في لهجتنا العامية في مختلف الأقطار أن التاء هي التي صارت علامة التأنيث ، ونحن في العراق نقول (ليلة) في ليلى ، و « سكرانة » في « سكرى » وكذلك عطشانة وجوعانة ، فتابعنا لهذا التطور اللغوي يستوجب هذا التيسير ، وما دام له أصل في لغة العرب القديمة فإن الفكرة تكون مقبولة وحسنة .

الدكتور مصطفى جواد : كيف علمنا ان هذا طريق الى التيسير ؟ لابد أن لجنة الأصول — أيدها الله — انتخبت أو اختارت لغة من لغات الاقطار العربية ، في لغة العراق حقاً يعيلون الى التأنيث بالتاء كما في لغة بني أسد كما قال الدكتور سايم النعيمي ، ولكن في مصر لانعلم هل الناس يعيلون هناك الى استعمال هذه اللغة وهل الأمر كذلك في المغرب أو تونس ؟ لم نستطع بحث ذلك كله ، ونحن نطالع تقرير اللجنة . وأرى على أية حال انه من السداد تعميم هذه القاعدة الاسدية ان صح التعبير ، ولكن بعد التحقق من ان الشعوب العربية تؤثر هذه الصيغة ، وان حاجتها تطلبت ذلك .

والذي أذكره ان المصريين لا يعيلون في الغالب الى مثل هذه الصيغة . والآن ونحن في مؤتمرنا هذا يشترك معنا ممثلون للأقطار العربية احب ان نتيين الأمر في صيغة التأنيث عندهم .

المناقشات والقرار

الأستاذ أمين الخولي (مقرر لجنة الأصول) :

ان اجتماع الجمعين ، وتعاون أعضائهما ، وتناظر آرائهما فرصة طيبة لوضع النقط على الحروف — كما يقول المحدثون — أو لحسم الرأي في أشياء هي في تقديري جوهرية ، لأنساب تتعلق بمهمة الجمع ، ويشور حولها الخلاف بين الحين والحين ، لا أريد أن أبدأها بالكليات الكبرى ، ولكنني أبدأها بجزئيات في البحوث التي تحت يدي حضراتكم ، ففي أحد هذه البحوث من يقول : ان اللغة الدنيا يمكن استعمالها في السجع ، وتعتبر ضرورة السجع مبرراً لاستعمالها ، فمن الأولى أن تكون ضرورة الحياة مبرراً لتيسيرها على الناس وتمكين اللغة العربية من الحياة .

وواضح أن غير هذا الرأي يقف ولا شك عقبة في سبيل مهمة الجمع الكبرى ، فهل المهمة هي حفظ العربية في مستوى من المستويات مطبق في عصر من العصور أخذا بما تقرر قديماً في أصول اللغة ، أو في أبحاث النحاة ، أو هي مهمة أجل من هذا وأكبر ، وهي تمكين اللغة العربية من أن تبسط جناحها ، بل من أن تبتلع ما حولها من العاميات التي بقت منها ، لتكون لغة الحياة والفن ، وهي لغة العلم والدين ، وبذلك تضيق شقة الخلاف بين اللاتين ، ولا يكون بين لغة الحياة وبين لغة العلم والعبادة إلا ما هو من الفروق المألوفة أو الممكنة في كل اللغات الحية .

أردت أن أقدم هذه المقدمة وأطلب من حضراتكم التفضل بإبداء الرأي في هذه المسألة الجوهرية ، لأن لجنة الأصول في حاجة إلى هذا الرأي الحاسم ، إذ أنها فيما بين أعضائها تتعرض كثيراً لهذا الخلاف وتضيق فيه الكثير من الوقت ، وكما قلت في البحوث التي بين أيديكم صورة لهذا الخلاف .

ففي صيغة « فعلان » اقترح أحد الأعضاء في مؤتمر الجمع النظار في تيسير استعمال

فعلان مؤنثة بالتاء ، وجمعها كذلك جمع سلامة ، ليكون ذلك أقرب وأيسر على الناس ،
أو كما قال المقترح في الدرجة الثانية من البيان كما في لغة القصة الغالبة وفي لغة الصحافة ،
وتعرضت لجنة الأصول لهذا الموضوع ، فأتجهت من المبدأ الذي أثاره المقترح . فقالت :
إننا نجد في لغة بني أسد ما يمكننا أن نجيز صيغة فعلاثة كما قالوا في سكران سكرانة ،
وفي عطشان عطشانة وامتد الخلاف في اللجنة في هذا الأمر ، وبين أيديكم صورة للرأي
المعروض ، وبما قيل في معارضة الرأي أن تأييث فعلان بالتاء ليست لغة بني أسد ، ولكنها
لغة بعض بني أسد ، وأنها لغة رديئة وضعيفة لا يمتد بها ، وبما قيل أيضاً أنه إذا ساغ في
فعلان فعلاثة ، كسكران سكرانة ، فليس من اليسر أن نأخذ الأمر بالقياس ونجمعه جمع
سلامة ، لأن التاء دخلتها ، والبحث في ذلك أدى إلى أن هذه لغة بني أسد ، وإن بني أسد
من القبائل التي كانت تقيم داخل الجزيرة العربية ، وهي من القبائل التي سمعت عنها اللغة ،
وأما جمع السلامة فأجازته ليست استنتاجاً وإنما هي رأي الكوفيين .

ومن هنا انتهت اللجنة أخيراً إلى القرار الذي تجددونه أمامكم ، ونصه :

« من حيث أن تأييث فعلان بالتاء لغة في بني أسد — كما في الصحاح — ولغة بني أسد
— كما في المحقق — وقياس هذه الالة صرفها في النكرة ، كما في شرح المفصل ، والناطق
على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطي ، وإن كان غير ما جاء به خيراً كما في قول
ابن جني ترى اللجنة أنه يجوز أن يقال : « عطشانة ، وغضبانة » ، وأشباههما ، ومن ثم
يصرف فعلان وصفاً ، ويجمع فعلان ومؤنثه فعلاثة جمعي تصحيح » .. والرأي لكم .

الدكتور إبراهيم مذكور : هل من تعليق أو ملاحظات على هذا القرار ؟

الدكتور عبد الله كنور : أرى أن المسألة لم تكن بحاجة إلى هذا البحث ولا إلى هذا
القرار الذي اتخذته فيها ، لأننا بعد هذا بقينا حيث كنا ، بعض بني أسد يقولون سكرانة
وجمع التصحيح في صيغة فعلان صحيح ووارد ، ولا يحتاج إلى قرار من لجنة الأصول ،
لأن هذا معناه تأكيد هذه اللغة ، وإبرازها إلى حيز اللغة الصحيحة ، وإذا اضطرب الكاتب

ولا عند الاطمئنان الى حني ؟ العريضة في جمع الصفة جمع سلامة كما سبق ، بل أن الأمر -
أوضح من ذلك وأنص عند الكوفيين الذين ذهبوا الى تجويز جمع ذي التاء ، وجمع الصفة
التي لا تقبل التاء جمع سلامة ، وهو ما يورده السيوطي في « جمع الجوامع » وفي شرحه
« جمع الجوامع » (ج ١ ص ٥٥ : الخانجي) .

إذ يقول في المتن — الجمع — ما نصه — :
« وجوزد الكوفيون في ذي التاء ، وصفة لا تقبلها .
ثم قال في الشرح المجمع بياناً للجملة الأولى ما نصه :
« وخالف الكوفيون في هذا الشرط — أي خلو المفرد من التاء فجوزوا جمع ذي التاء
بالواو والنون مطلقاً ، فقالوا في ملحة وحمة ، وهيرة : طلحون ، وحزون ، وهبيرون ،
واحتجوا بالسمع والقياس ، أما السماع فقوهم في علانية — رحل علانية فظاهر أمره —
علائون ، وفي ربة للمعتدل القامة ربعون ، وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير
وان أدى أيضاً الى حذف التاء ، قال :

وعقبة الأعقاب في النثر الأصم

وفي شرح الجملة الثانية قال في المجمع ما عبارته :

« وجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كقوله :

منا الذي دو ما إن طر شاربه والعانسون ومنا المرء والذيب
وقوله :

فا وجدت نساء بني نزار حلائل أسودين وأحمرينا »

فجمع الصفة التي لا تقبل التاء مذهب أصيل ، يقبل جمع فعلائة الذي لا يقبل التاء ، فهو
أجدر بأن يقبل جمع فعلائن بعد ما قبلت التاء عند بني أسد ، وهو في كل أولئك أقرب
الى فقه العربية التي قد تكسر الصفة ضعيفاً ، والقياس جمعها جمع سلامة ، بالواو والنون
وبالألف والتاء ، ولا يتوقف ذلك على متابعة بني أسد ، ولا يضعفه قبول هذه المتابعة .
التأنيث دون جمع السلامة !! .

الضرورة الحيوية أفسى وأقطع من الضرورة في السمع أو الشعر

يقول المعارض : ضمن النتائج التي يخرج بها منية بأعباء ابن جني بامعان ، ما نصه :
« في حالة الضرورة ، ضرورة الشعر أو السجع يجوز الأخذ بها — أي اللغة الدنيا —
من غير لوم ولا تثريب » .

ويعود لتقرير هذا بقوله :

« بل إن مقالات ابن جني في ذلك الباب تحتم تجنب تلك اللغة الدنيا في السعة والاختيار
والإصرار إليها إلا في شعر أو سجع » ثم يؤكد أن هذا في صرف فعلا ببقوله :
« وليست لغة بني أسد ، في صرف فعلا ب ، وتأنيث مؤنثه بالتاء على « فعلا ب » بأسعد
حظاً من تلك اللغات » .

فهو بهذا يميز هذا التأنيث في شعر أو سجع دون لوم ولا تثريب ، فتسأل هل يكون
هذا الاستعمال إذ ذاك لفعلا ب عربياً أو غير عربي ؟

وإذا كانت ضرورة السجع ، الذي لا يحرص اليوم على شيء فيه ، بل يهمله تجوز استعمال
فعلا ب مؤنثه فهل ضرورات الحياة ، في تيسير اللغة على مستعمليها ومتعلميها ، ورأب الصداع
الناجم عن اختلاف لغة الحياة عن لغة العبارة والعلم ، ليست ضرورات تقدر بقدر ضرورة
السجع ؟ وهل نستطيع أن نقول ذلك للدنيا اليوم ؟

وإذا كان التيسير اللغوي على الناس قد جعل القرآن يقرأ على سبعة أحرف ، فهل يكون
ذلك التيسير اللغوي اليوم كافياً لاعطاء حكم ضرورة السجع لضرورة الحياة .

وكل هذا على فرض أن ليس في الأمر إلا اشتراط التأنيث بالتاء فيما يجمع جمع سلامة ،
فكيف وشطر النحاة وهم الكوفيون يخالفون في هذا الشرط ويميزون جمع الصفة التي
لا تقبل التاء جمع سلامة لعل ذلك كل ما قيل وكتب قبله يكفي لتبرير قرار اللجنة في
تأنيث فعلا ب وجمعه والله المستعان .

في قولك ، وإنما هو طريقة لبعض هذه القبيلة « لأن كونه الظاهر لا يمنع وجود غيره فلا يجوز القصر عليه ثم ينقض عليه استدلاله بعبارة الصحاح بما أورده ونصه : « الجوهري لغة بني أسد سكرانة » فالجوهري هو صاحب الصحاح ، وتكون عبارته قد تغيرت بعض الشيء في نسخة عن أخرى ، أو في رواية عن أخرى ، ومع التنازل عن وثاقة كل نسخة من النسختين وهل التي نغفل عنها صاحب اللسان أو ثق ، أو التي نغفل عنها ناشر الصحاح اليوم أو ثق فإنك تسوى بينهما ، فيلزم حمل إحداهما على الأخرى ، وفهم العبارة بما يجمع بين الروايتين ، ولا نجد أن « في بني أسد » تنيد البعضية ، لأن في النظرية ومتعلقها كون عام فالمنى أنها لغة كائنة ، موجودة في بني أسد ، فهي لغة بني أسد .. ولا حجة ظاهرة لهذه البعضية ، فليس من الحق أن يفهم من عبارة « في بني أسد » بعض بني أسد ، ثم يتساهل في التعبير ، فيكونون بعض أفراد .

— ٣ —

جمع فعلان فعلي جمع تصحيح لا يتوقف على متابعة بني أسد
قال الأستاذ المعارض في كلمة الختام ... نقول للذين أرادوا واختاروا لهذه المتابعة :
انه كان ينبغي أن يقتصرنا فيها على الشق الأول وهو تجويز الحاق التاء بوصف الموث من
فعلان ولا يتخطوا الى موضوع الجمع — جمع السلامة — ليجوزوه أيضاً في فعلان ثم
تابع الكلام في عدم جواز ذلك الجمع ، فقال :
« وكان ينبغي ألا يركنوا في القول بجواز ذلك الجمع عند بني أسد الى مجرد الاحتمال ،
أو الاعتماد على قياسية جمع السلامة » .

ونوقش في ذلك بما بقي بعده مجال لقول هو :

— أ —

فقه العربية في جمع الصفة

إذ نقرأ في « ابن يمش » شرحاً للفصل (ج ٥ ص ٢٤ ط المنيرية) ما نصه : —
« اعلم أن تكسير الصفة ضئيف ، والقياس جمعها بالواو والنون ، وإنما ضعف تكسيرها

لأنها تجري مجرى الفعل ، وذلك أنك إذا قلت : زيد ضارب فمعناه يضرب ، أو ضرب إذا أردت الماضي وإذا قلت مضروب فمعناه يضرب أو ضرب ، ولأن الصفة في افتقارها إلى تقدم الموصوف كالفعل ، في افتقاره إلى الفاعل ، والصفة مشتقة من المصدر ، كما أن الفعل كذلك ، فلما قاربت الصفة الفعل هذه المقاربة جرت مجراه ، فكان القياس أن لا تجمع ، كما أن الأفعال لا تجمع ، فأما جمع السلامة فانه يجري مجرى الجمع من الفعل إذا قلت يقومون ويضربون ، فأشبهه قولك فأعمون يقومون ، وجري جمع السلامة في الصفة مجرى جمع الضمير في الفعل ، لأنه يكون على سلامة الفعل ، فكل ما كان أقرب إلى الفعل كان من جمع التكسير أبعد ، وكان الباب فيه أن يجمع جمع السلامة لما ذكرناه .

كما عاد ابن يمش لتأكيد هذا المعنى في جمع الصفة جمع سلامة بقوله (ج ٥ ص ٢٦ س ٤) « .. استغنى عن تكسيرها بجمع السلامة ، وذلك لقوة الجمع السالم في الصفة » (كما قال في ج ٥ ص ٢٢ س ٤) فأما يقظان فكسروه على أيقاظ والباب فيه جمع السلامة كما قدمنا ، وهو في خلال هذا يؤصل ذلك المعنى تأصيلاً بقوله : (ج ٥ ص ٢٦ س ٧) « والصفات قد تحمل على الأسماء في التكسير ، لأنها أشد تمكناً في التكسير من الصفات » فنتى احتجت إلى صفة ولم تعلم مذهب العرب في تكسيرها فانك تكسرها تكسيرها الاسم الذي هو على بنائها ، لأنها أسماء وإن كانت صفات ، وذلك في الشعر ، فأما في الكلام فالجمع بالواو والنون ، والألف والتاء لا غير ، إلا أن تعلم مذهب العرب في تكسيرها فلا يعدل عنه وهكذا جعل جمع الصفات في الكلام بالواو والنون ، والألف والتاء لا غير .

— ب —

ومذهب الكوفيين جمع الصفة التي لا تقبل التاء جمع سلامة

وهذا القول من فقه العربية في جعل الأصل جمع الصفة جمع سلامة يجعل جمع فعلائة جمع سلامة هو الذي تتقبله روح العربية ، ويستشرف له حسها على ما سمعنا ، من تكرار ذلك على أن الأمر لا يقف عند إجازة سيبويه هذا الجمع قياساً كما نقل المعارض في مذكرته ..

دراسة للقسم الأول من :

بحث : تحرير أفعال التفضيل من رتبة قياس نحوي فاسد

للاستاذ محمد الفاضل بن عاشور

— للاستاذ امين الخولي —

إجمالي البحث

بعد ذكريات للباحث عن اتهام الأقيسة النحوية ، وفي فرصة وضع القياس من اضله للبحث .
تجمعت عناصر مشكلة من مجازفة في القياس حملت النجاة على تضيق المواسع من باب أفعال
التفضيل ، وتبين ضعف قياسهم هذا وفساده يمكن التوسع فيما ضيقوه والانهاء الى قياسية
كثير مما اعتبروه شاذاً في أفعال التفضيل ، لأن أفعال التفضيل من دقائق التصاريف وتحتاج
اليه الحياة اليومية كثيراً .

والوصول الى هذه النتيجة بين الباحث القياس النحوي الذي بدأه الزمخشري وتبعه فيه ابن
الحاج وابن مالك في حمل كل من بابي التعجب وأفعال التفضيل على الآخر ...
وبعد كلمة في صيغة التفضيل بين الباحث أن قياس المساواة الذي أجروه ليس قياساً
بالمعنى للمعهود في أصول العربية ، فليس له علة جامعة ، بل بينها فوارق ، والشروط التي
خرجوا بها من هذا القياس يهوله منها كثرة المخالفة لها وليست منطبقة على المسوع ، ولا
مطردة في أصل القياس ، علاوة على أن بعض الشروط لم يتحقق الاتفاق عليها ، وسأثرها
كثير الوارد فيه على خلاف القاعدة ، وهو رائج في الكلام التفصيل ، وليس من الشاذ
الذي يمتنع القياس عليه .. مع ما سبق من تساهل النحويين بإجراء القياس بين التعجب
والتفضيل قياساً مع وجود فوارق ثلاثة بينها . وذلك من شأنه أن يفتح باب التساهل في
الزام تلك الشروط . وهكذا يصل الباحث الى التخلص من شروط صياغة أفعال التفضيل

عن طريق اضعاف هذا القياس ، وبذل الجهد الطويل في هذا الاضعاف . ليخلص اسم التفضيل من رتبة قياس نحوي فاسد .

نظرة في :

١ — القياس الفاسد .

٢ — وبدء الزمخشري له .

٣ — ومتابعة ابن الحاجب وابن مالك له وأن الأخير أوغل علماء العربية في هذا القياس .

٤ — جعل الزمخشري التفضيل أصلاً ، وجعل ابن مالك التعجب أصلاً .

ففي النقطتين الأولى والثانية « القياس وأول من أجراه » نسمع الباحث الفاضل يقول : « بنى الزمخشري في الفصل ، وتبعه ابن الحاجب في الكافية ، وابن مالك في كتبه كلها (كذا) صوغ أفعال التفضيل على أصل قياسي ، وهو حمل كل من بابي التعجب وأفعال التفضيل على الآخر بحيث أنه لا يصاغ أفعال التفضيل إلا بما يصاغ منه فعلا التعجب ، وكل ما امتنع أن يصاغ منه فعلا التعجب امتنع أن يصاغ منه أفعال التفضيل — ص ٥٩ — مجموعة البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثلاثين لجمع اللغة العربية .

كما يقول :

« ... تلك القاعدة القياسية في تحامل البابين التي ابتدأ بها الزمخشري ، وتبعه فيها ابن الحاجب ثم جاء ابن مالك فاحتفل بها ، وأجرى فيها قياس المساواة ، وعنه أخذها النحاة من بعده » — ص ٦٢ من المجموعة المذكورة .

* * *

وتبحث عن هذا القياس والبادئ به فتري صلة التعجب والتفضيل موضع البحث قبل الزمخشري بمئات السنين ، قد عرض لها سيبويه — ت ١٨٠ هـ — ، ولا ندري من عرض لها قبله ، فهو نفسه يتكلم عن النحاة وفعلهم بعبارة الجمع .
ونقف عند سيبويه فنقرأ له ما عباره :

« وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفعِلُ به رجلاً ، ولا هو أفعَلُ منه »
- الكتاب ج ٢ ص ٢٥١ س ٢ ط ١ أولى -

كما يقول في هذا الموضوع نفسه ، بعد نحو سطرين - ما نصه :
« والمعنى في أفعِلْ به ، وما أفعَلْ واحد ، وكذلك أفعَلْ منه » .
ثم هو يعقد في الصفحة نفسها باباً يقول مسهباً في عنوانه كعادته :
هذا باب يستغنى فيه عن ما أفعله ، بما أفعَلْ فعله ، وعن أفعَلْ منه ، بقولهم :
هو أفعَلْ منه فعلاً ، كما استغنى بتركت عن ودعت ، وكما استغنى بنسوة عن أن يجمعوا
المرأة على لفظها . »

. * * *

فهو - كما نقرأ - يربط بين التعجب والتفضيل مرات ثلاثة يصرح في أحدها بأن
معناها واحد .. ووحدة المعنى هذه التي صرح بها توفي بنا على ملحظ أشار إليه سيبويه في
الكتاب غير مرة ، وذلك الملحظ هو :

« أنه حين يكون للمعنى كالمعنى يجعلون الصيغة كالصيغة ، في الاسم والفعل » وذلك
قوله :

« ... وقالوا شاب يشيب ، كما قالوا شاخ يشيخ ، وقالوا أشيب كقولهم أشمط لحاؤا
بالاسم على بناء ما معناه كعنايه ، وبالفعل على ما هو نحوه أيضاً في المعنى » - الكتاب ج ٢
ص ٢٢٣ س ٩ ، ١٠ ط أولى -

وهذا المعنى في تشابه الصيغة للمشاركة في المعنى ينتثر في الكتاب انتشاراً يفرى بجمعه
ودرسه .

وهذه الوحدة التي قررها سيبويه تسمها أكثر تفصيلاً بعده بقرون ، في مثل قول
ابن يعيش : « وإنما جرى هذا أفعَل من هذا مجرى التعجب لا تفاقهما في اللفظ وتقاربهما
في المعنى ، أما اللفظ فببناءهما على أفعَل ، فكما لا يكون أفعَل في التعجب مما زاد على الثلاثة ،

فكذلك لا يكون هذا في باب « أفعل من هذا » لاستحالة أن يكون هذا البناء مما زاد

على الثلاثة - ويتابع القول حتى يرض للمعنى في التعجب والتفضيل فيقول :

« وأما المعنى فلأنه - أي التعجب - تفضيل كما أنه تفضيل ، ألا ترى أنك إذا قلت

ما أعلم زيداً كنت غيباً بأنه فاق أشكاله ، وإذا قلت زيد أعلم من عمرو فقد قضيت له

بالسبق والسمو عليه » - شرح الفصل ج ٦ ص ٩١ س ١٠ وما بعده - ط المنيرية -

وما هذا التفصيل إلا ما أجمله سيبويه ، عند ما قال ان لم يكن منه ما أفعله ، لم

يكن فيه أفعل به رجلاً ، ولا هو أفعل منه ، اذ عقب بقوله :

« لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه ، كما أنك إذا قلت ما أفعله فأنت تريد أن ترفعه

عن الآية النبيا » - الكتاب ج ٢ ص ٢٥١ .

وأحب أن هذه الوحدة هي التي جعلت السيوطي في « جمع الجوامع ج ٢ ص ١٦٥ »

يعقد باباً واحداً لصوغ التعجب والتفضيل ويقول :

« مسألة : تبني صيغتا التعجب وأفعل التفضيل من فعل ثلاثي ... الخ » ثم يتبع

ذلك بعد الكلام عن الشروط بقوله :

« وإذا امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ التعجب لتساويها وزناً ومعنى وجريانها

بجري واحداً في أمور كثيرة » - ج ٢ ص ١٦٦ س ٤ ط السعادة .

فهل هذه الوحدة قياس ؟ أو هي تقرير لمساواة جعلت الصيغتين يعقد لهما باب واحد ؟

نستمع الى قول الباحث الفاضل الذي نقلناه يقول :

بني الزمخشري في الفصل ... صوغ أفعل التفضيل على أصل قياسي وهو حمل كل من

بابي التعجب وأفعل التفضيل على الآخر ، فنرجع الى الفصل متناً وشرحاً فنجد أفعل التفضيل

في الجزء السادس من شرح ابن يعيش - ص ٩٠ الى ٩٩ - ونجد التعجب في الجزء السابع

من الشرح المذكور - ص ١٤٢ الى ١٥٢ ط المنيرية -

وفي الفصل متناً مطبوعاً وحده نجد أفعل التفضيل من ص ٢٣٢ الى ص ٢٣٧ - ونجد

فعلى التعجب من ص ٢٧٦ الى ٢٧٧ - وليس في ذلك شيء من قياس أحدهما على الآخر ، ولا تحاملها كما يقول الباحث ، اللهم الا لفظة « قياسه » في أول التفضيل اذ يقول : قياسه أن يصاغ من ثلاثي الخ ؛ وليس في هذا إشارة الى قياس شيء على شيء . وكذلك يبدو : أن ما في التعجب والتفضيل هو وحدة المعنى تلك الوحدة التي يقول عنها سيبويه : انه حـ... ين يكون المعنى كالمعنى يجمعون الصيغة كالصيغة في الاسم والفعل . على ما بيناه فيما سلف ، وهي وحدة يبلغ أمرها عند سيبويه أن يعقد الباب لما أفعله ، ثم لا يسوق الأمثلة من أفعال التفضيل على ما سنرى قريباً .

فليس في الامر قياس نحوي حمل فيه شيء على شيء ... وليس الزمخشري هو أول من بدأ بالكلام فيما بين التعجب والتفضيل ، فيكون هو الذي ابتداء بهذا القياس الذي لا وجود له على ما رأينا .

واذا ما انتقلنا الى النقطة الثالثة عن متابعة ابن الحاجب وابن مالك للزمخشري في هذا القياس المزعوم ، وأن ابن مالك كان أوغل علماء العربية في هذا القياس - كما يقول الباحث في ص ٦٢ - آخر سطر ، وانه احتفل بهذا وأجرى فيه قياس المساواة - كما يقول في ص ٦٢ س ١١ - لا نجد لهذا كله مجالاً ، بعد أن لم نجد القياس المزعوم ، اذ وجدناها وحدة جمعت بين التفضيل والتعجب في باب واحد عند مثل السيوطي .

فاذا ما انتقلنا الى النقطة الرابعة عن : جعل الزمخشري التفضيل أصلاً ، جعل ابن مالك التعجب أصلاً ، لم نجد لهذا القول مجالاً بعد الذي تبين من الوحدة التي قررها سيبويه منذ قرون قبل الزمخشري . . وليت الاستاذ الباحث ساق النصوص التي اعتمد عليها في القول بهذا التأصيل من الزمخشري وابن مالك ، لنستطيع تقديرها .

واذا لم يكن قياس فلا موضع للحكم بفساده ، ولا تحرير أفعال التفضيل من هذا الفساد كما لا يكون لا قول بالفوارق بين التعجب والتفضيل مجال أيضاً حيث لا قياس هناك ، صحيحاً أو فاسداً .

على أنا لو سلمنا جدلاً بأن هناك قياساً للتفضيل على التعجب أو العكس لم تكن العلة الجامعة فيه إلا وحدة المعنى « على ما قرره القوم في جلاله ، والمصلحة المشتركة بين الأصل والفرع فلا يضر القياس وجود فوارق بينهما في أشياء أخرى . على ما هو المعروف ، فقياس الحشيش على الحجر مثلاً بعله الاسكار وتغيب العقل لا يضره أن أحدهما سائل والآخر جامد ولا غير ذلك من فروق بينهما ... وكذلك الأمر في التشبيه البلاغي وأنه لا يقتضي المشاركة بين المشبه والمشبّه من جميع الوجوه ، لا يضر الوجه المشترك بينهما وجود فوارق متعددة بين كل واحد منهما والآخر ... ولا موضع للإطالة في هذا الكلام بعد ما ثبت أنه لا قياس هناك على ما هو الواضح الصريح .

* * *

وكذلك لا مجال للقول بمتابعة النحويين بعد ابن مالك له في هذا القياس المزعوم ، إذ رأينا الوحدة تتمثل كاملة في مثل صنيع السيوطي ، حين جمع بين التفضيل والتعجب في باب واحد ، إشارة ما إلى قياس ما هو متأخر عن ابن مالك بقرون .

* * *

الذووز . . والقياس في اسم التفضيل

قال الباحث الفاضل : انه يهوله كثرة المخالفة في الاستعمال لتلك الشروط مما حملوا بعضه على الشذوذ ، وخرجوا بعضه تخارج ترجع بما في طرد الأصل من طريق خلاف مقتضى الظاهر ، حتى لا يكاد يسلم شرط من تلك الشروط من شذوذ كثير « ... إلى أن يقول : « لم نجد واحداً من الشروط الأخرى أي غير قابلية التفاضل - الا وذكره في كتب النحو فعقب بذكر الشواذ الخارجة عنه - ص ٦٤ س ٢ وما بعده من مجموعة البحوث والمحاضرات - وقد أحصى من ذلك أربعين مثلاً .

ويقول الأستاذ محمد بهجة الأثري في التعقيب على بحث تحرير أفضل التفضيل من رتبة قياس نحوي فاسد « وأود أن أنهي إلى المؤتمر أنني علقته من هذه الأمثلة الناقضة للقاعدة

المذكورة في « تذكرتي » في اللغة زهاء مائة مثال ، خالفت كلها شروط هذه القاعدة ، ولم أبلغ بعد الناية مما أريد أستكثاره منها » - ص ٦٤ س ١٧ وما بعده من المجموعة .

وسرد بعض هذه الأمثلة ، ثم كان مما عقب به بعدها قوله :

« وإذا كان مثل هذه الكثرة شذوذاً فما حد الكثرة التي يزعمون ؟ وما عددها ؟ وما سببها ولغوتها ؟ أتني أرجو مخلفاً أن يتوفر المؤتمر في أثناء عرضه لقضايا القياس على حل هذه المشكلة ، مشكلة الكثرة والقلة والشذوذ ، وتحديد معالم كل أولئك تحديداً قاطعاً جازماً — ص ٧٥ س ٢٠ وما بعده من المجموعة المذكورة .

وعلى ذكر ما قاله الأستاذ الأثري نقاءل : ما الشذوذ ؟ وما مناطه ؟ وهنا :

ملحظ ينبغي الوقوف عنده :

وهو حديث أصـ ول النحو عن الشذوذ فقد جاء في كتاب الاقتراح لابيوطي

— ص ٢٠ ، ٢١ ط الهند ما خلاصته :

ان الشذوذ مقابل للأطراد ، الذي هو التابع والاستمرار ، فالمستمر الذي لا يتخلف مطرد ، وما فارق ما عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك الى غيره شاذ ، وكأنا يريدون ليقولوا : ان المطرد هو ما عرف من الطبيعة العامة للعربية في الباب ، والشاذ يقابله ، فيخالف الحال العامة ، وقد يفهم ذلك من تقسيمهم احوال الوارد من اللغة ، الى مطرد في القياس والاستعمال كرفع الفاعل ونصب المفعول ، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال ، كاستعمال الماضي من وذر وودع ... إذ نعرف ان اللغة تصوغ من الفعل صورة الثلاثة ، وهذا هو ما يسمونه الاطراد في القياس ، فاذا ماتت واحدة من هذه الصور صار استعمالها شاذاً ، ولو أنه باعتبار القياس مطرد .. وإن كان الباحث اللغوي اليوم يفسر هذا بغير ما قالوه ... فالشذوذ لا يناط بقلة ، بل بمخالفة الحال العامة في الباب من اللغة .

وفي أفعل التفصيل ، الذي نحن بصدد البحث فيه ما قد يؤيد هذا التهم ، إذ يقول فيه

سيبويه الكتاب ج ٢ ص ٢٥٢ س ٦ — ما نصه :

« هذا باب ما تقول العرب فيه ما أفعله ^(١) وليس له فعل » وإنما يحفظ هذا حفظاً ولا يقاس، قالوا : أحنك الشاتين ، وأحنك البعيرين ، كما قالوا آكل الشاتين . كأنهم قالوا يحنك ونحو ذلك ، فأنما جاؤا بأفعل على نحو هذا وإن لم يتكلموا به ، وقالوا : آبل والناس كلهم كما قالوا أرعى الناس كلهم . وكأنهم قد قالوا آبل يآبل ، وقالوا رجل آبل وإن لم يتكلموا بالفعل ، وقولهم آبل بمنزلة آبل منه لأن ما جاز فيه أفعل الناس جاز فيه هذا ، وما لم يجوز فيه ذلك لم يجوز فيه هذا . وهذه الأسماء التي ليس فيها أفعل ليس القياس فيها أن يقال أفعل منه ونحو ذلك . وقد قالوا فلان آبل منه ، كما قالوا أحنك الشاتين .

فهذا سيويه يذكر القياس المطرد في صوغ المشتقات من الفعل الوارد ، ويعد الشذوذ عن الاطراد هو صوغ المشتقات دون ورود فعلها .

وإنما أوردت هذا النص استئناساً به في بيان معنى الشذوذ ، ومقابلته للاطراد ، وأنما ذلك مناطه وليس الشذوذ باعتبار قلة الورد أو ندرته ، وإن كان يرد على هذا المثل آبل ، أن القاموس المحيط ينقل : آبل كضرب كثرت آبله ... كما ينقل : « آبل كضرب وفرح أبالة وأبلا فهو آبل وآبل ، حذق مصلحة الآبل والشاء ، وأنه من آبل الناس من أشدهم تأثفاً في رعايتها » على ما سيرد ذكره ، فيما رد إلى القواعد من أمثلة الباحث والمعقب ، وربما أن هذا الملحظ أن أصحاب أصول النحو لا يذكرون الشذوذ عند كلامهم عن القلة والكثرة كما سنعرض له .

وعلى ذكر الشذوذ ، وإمكان ألا تكون القلة أو الندرة مناطه نشير إلى ما ذكره الأستاذ الأثرى في تعقيبه عن :

مشكلة الكثرة والقلة

ورجاء مخلصاً أن يتوفر المؤتمر على حل هذه المشكلة ، وتساءل عن حد الكثرة التي يزعمونها ؟ وما عددها وما شياتها . ونعوتها ؟

(١) مما يلحظ هنا بوضوح أن سيويه يعتقد الباب لا يقال فيه ما أفعله . ويمثل بفعل من ، وهذا أثر واضح لما قرره وقرروه بعده من أن للمنى في ما أفعله وأفعل من كذا واحد ، وليس في الأمر قياس .

وفي هذا المجال أضع بين يديه ما قال أصحاب أصول النحو في ذلك من بيان وتحديد نسبة عددية يمكن أن تكون أصلاً لنسبة مئوية كالتى يستعملها المحدثون في الاحصاء .
 وذلك هو ما نقله السيوطي صاحب الاقتراح في ص ٢١ س ١٠ وما بعده ونصه :
 « وقال الشيخ جمال الدين بن هشام : اعلم أنهم يستعملون غالباً ، وكثيراً ، ونادراً ، وقليلًا ، ومطرذاً فالمطرذ لا يتخاف ، والغالب أكثر الأشياء ، ولكنه يتخاف ، والكثير دونه ، والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر ، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك . انتهى » .

وبمحاولة علم هذا مفسراً بالنسبة المئوية كما قال اليوم ، تكون النتيجة هي :
 المطرذ — الذي مثله بثلاثة وعشرين ، وجعلها نهاية هو ١٠٠ /
 والغالب أو هو ٢٠ من ٢٣ يساوي $\frac{2}{3}$ ٨٦ / أو ٨٢ / تقريباً .
 والكثير : وهو ١٥ من ٢٣ / « ٦٥ /
 والقليل : وهو ٣ من ٢٣ « ١٣ /
 والنادر : وهو ١ من ٢٢ « $\frac{1}{22}$ ٤ / أو $\frac{1}{4}$ / تقريباً .

وبهذا يكتفون ولا يذكرون الشذوذ في هذا المقام بعدما وصلوا الى النادرة وهي أقل القليل كما رأينا ، وهو ما سبقت الاشارة قريباً الى انه يؤيد الملحظ في ان منامه لشذوذ ليس القلة ، بل مخالفة ما عليه الباب في العربية ، كما تقدم .
 ومن التنزل في الاستدلال ان نسلم جدلاً بأن الأمر منوط بالكثرة والقلة وننظر في الامثلة التي ذكر الاستاذان ، الباحث وللعقب فنرى ان جملة ما ذكره الاستاذ الاثري انما هو ستة وخمسون مثالا يترك في عشرين منها مع الاستاذ صاحب البحث فيبقى له ستة وثلاثون مثالا فقط .

وتنظر فيها. وأورده الباحث من الأمثلة الأربعين فترى أن لجنة الأصول قد ردت
أكثرها إلى الشروط النحوية القديمة .

فوجدت ما له فعل ثلاثي ما يأتي :

آبل — وأبلد — وأتبس — وأشد — وآمن — وأول — وأسرع — وأعمر —
وأعنى — وأقص — واكسى — واكيد — وأولع — وأقسط — « على أن منه قسط
بمعنى عدل » : لوجود الثلاثي منها في المعاجم .

ثم خرجت اللجنة بعضها على مذاهب نحوية ، تخالف في الشروط المشهورة ، كالقول
بصوغ أفعال التفضيل مما زاد فعله على ثلاثة أحرف ، مثل :

أشبهه — وأقن — وأفلس — وأقسط « علماً أنه من الرباعي » — وأفسد —
وأمنع — وأولم .

وكذلك خرجت بعض الأمثلة على رأي من يقول بصوغ أفعال التفضيل من المبني
للمفعول ، إذا أمن اللبس ، أولاً أنه على معنى الفاعلية ، أولاً أنه متأول فيه ، على معنى ذوكذا ،
وبذلك خرجت الأمثلة الآتية :

أزهي — وأشغل — وأشهى — وألوم — وأعذر — وأشهر — .

ثم خرجت بعضاً آخر على القول بصوغه مما دل على لونه أو عيب مثل :

أبيض من — وأسود من — وأصم من .

وجملة هذه الأمثلة تسعة وعشرون مثلاً من أربعين فلا يبقى منها إلا أحد عشر مثلاً .

ولست هذه من التي تهول ، كما قال الاستاذ الباحث .

ولو أسرفنا في التنزل لكانت جملة أمثلة الباحث والمعقب هي أربعون مثلاً —

لاشتراكها في عشرين منها — وإذا ما قدرنا أن الشروط كما يقول الباحث — ص ٦٠

س ١ — هي عشرة شروط ، فيكون في كل شرط نحو أربعة من ستة أمثلة وهي نسبة

لا تثير بها قاعدة ، لأنها تدخل في حدود النادر ، الذي نسبته نحو ٤ / ١ .

وأحسب أن هذا ، ما يبقى معه منطق النجاة غير فاسد ، ولا هو رقيقة يلتبس التحرر منها ، فليس أفعال التفضيل أسير شيء من الفساد في تفكير النجاة قياساً أو غيره .

وإلى هنا يبقى أمامنا ما في عمل النجاة أنفسهم ، من أن بعض الشروط لم يتحقق الاتفاق عليها ، وفي هذا الاختلاف بين النجاة مجال للتخلص من كثرة شروط أفعال التفضيل والوصول إلى ما يؤيده الأستاذ الباحث من تيسير صوغ أفعال التفضيل على المتعلمين ، وتقريب حاجة الحياة إليه اليوم كثيراً ، كما قال : ومن هذه الطرق يمكن :

تحرير أفعال التفضيل بعمل النجاة أنفسهم

وذلك بعرض شروطهم ، واختلافهم عليها ، فيسمعنا أن نأخذ بقول من لا يشترط ، وتتخفف بذلك من أكثر الشروط على ما سنرى بالنظر فيها شرطاً شرطاً .

١ ، ٢ — ثلاثية الفعل وتجرده ، إذ يجيز سيبويه صوغ التفضيل من أفعال ، وقال الأخفش وتابعه المبرد يجوز البناء من كل فعل ثلاثي لحقته زوائد قلت أو كثرت ، كاستفعل ، وافتعل ، وانفعل — ابن يعيش على المفصل ج ٦ ص ٩٢ س ١٥ وما بعده — ط النيرية . فنترك هذا الشرط ، أو ننص على اشتراط أن يكون من ثلاثي أو مزيد ، ولعل وضوح الأمر في عدم صوغه من مجرد غير ثلاثي يغني عن الاشتراط ، فيترك القول فيه ... وهما في الحقيقة شرطان في عد الباحث الفاضل حين جعل الشروط عشراً — ص ١٠ س ١ من مجموعة البحوث .

٣ — البناء للمعلوم ، وفي هذا يجوز ابن مالك صوغ التفضيل من المبني للمجهول إذا أمن اللبس وهو في التفضيل عنده أكثر من التعجب ويفسر أمن اللبس بكون الفعل ملازماً للبناء للمجهول ، أو قامت قرينة على أنه من فعل المفعول — انظر — السيوطي : جمع الجوامع ج ٢ ص ١٦٦ س ١٠ — وحاشية الخصري على ابن عقيل — ج ٢ ص ٣٦ س ٢٢ وما بعده — .

٤ — أن يكون الفعل تاماً . وفي هذا نجد الكوفيين قد أجازوا في التعجب صوغه

من الناقص ، ونقل السيوطي في المسألة التي عقدها الكلام عن صوغ التعجب والتفضيل معاً : ان قوماً جوزوا بناءه من الناقص وقال ابن الانباري تقول : ما أكون عبد الله قائماً وأكون بعبد الله قائماً - ابن عقيل على هامش الخصري - ج ٢ ص ٢٦ س ٢٦ - وجمع الجوامع ج ٢ ص ١٦٦ س ٩ .

وبهذه الوحدة المقررة بين التعجب والتفضيل في كل عصر يمكن إلغاء شروط أمام الفعل تماماً .

٥ - ألا يكون الوصف منه على أفعال ، وهو ما يكون في الألوان والسيوب . وفي هذا قال الكوفيون :

يجوز صوغه من السواد والبياض فقط . وقال الكسائي وهشام من الألوان ، وجوزه الكسائي وهشام والاختش من العاهات ، وبهذا يمكن الاستغناء عن شرط : الا يكون الوصف منه على أفعال .

٦ - قبول التفاضل لاجابة لانص على اشتراطه ، على فرض ان هناك افعالا لا تفاوت فيها - لأن معنى الباب منذ يبدأ القول فيه هو صوغ صيغة تدل على التفضيل .

٧ - عدم الاستغناء عنه بمصوغ من مرادفه ، وهو المثال الذي يرددونه ، في قال من القيلولة ، وانه لا يقال منها ما أقيله استغناء بما أكثر قائلته ، وما أنومه في ساعة كذا ... والأمر في مثل هذا أهون من أن يعدله شرط ، لعدم كثرته من جهة ، ولأن المنع فيه ليس بذاك .

* * *

وبهذا يتحرر أفعال التفضيل من شروط سبع من عشرة شروط ، ويهون على المتعلمين ، ويتداول في سهولة ويسر بين المتكلمين ، ويتحرر بعمل النحاة انفسهم وإمعانهم في البحث . وعلى هذا الأساس تصدر قرارات اللجنة .

وبقيت مسألتان في البحث ينبغي ان تعرض لهما وهما :

أ - صوغ أفعال التفضيل - ل من الأوصاف التي لا أفعال لها - ص ٦٧ س ١٢ -
اعتماداً على قرار الجمع في تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها .

وفيا ينحصر الوصف قال القرار ما نصه :

ج - وإذا كان المذكور في المعجمات ونحوها مشتقاً غير فعل استدللنا على مصدره
أو فعله بمعرفة ما يدل عليه هذا المشتق من المعاني والتعدي والازوم .

وعلى هذا : إذا صيغ الفعل بمراعاة هذه الاعتبارات وعرفته العربية فقد صار صوغ
أفعال التفضيل بماله فعل ثلاثي - أصلاً - .

وتكملة المادة عمل جمعي لا يمكن أن تطلق فيه اليد للعامة وكذلك لا تطلق اليد في
صوغ أفعال التفضيل من الأوصاف التي لا أفعال لها .

ودنا ملاحظة هي عدم إيراد أمثلة كافية للصوغ من وصف لا فعل له في بحث الباحث ،
فقد أورد اثني عشر مثالا قال انها ليست من فعل واحد ، بل من وصف واسم جامد ، وقد
تبين من المراجعة أن ما بقي منها للتفضيل غير « أيوم » - يمكن رده إلى فعل ثلاثي الأصل
وكأنه لم يأت .

- ب -

يقول الباحث عطفاً على عبارته السابقة من الأوصاف التي لا أفعال لها أو الأفعال غير
المتصرفة ، ثم يعقب بقوله « عملاً بما سبق اتخاذه أصلاً من لون الجمع في دورته الثانية » .
وعبارته هذه تؤذن بأن قرار الجمع في التكملة معناه تكملة صياغة الأفعال الجامدة وليس
ولا يفهم ذلك من قرار الترتيب لأنه يقيد في آخره بعبارته :

« وكل ما تقدم جائزة ما لم ينص على أن الفعل ممت أو محظور وما لم يسمع عن العرب
ما يخالفه .. الخ » فهل يكمل مثل ليس وعسى ، أو هو من المحظور ؟؟

- ب -

عن الاشتقاق من الاسم الجامد يقول الباحث - ص ٦٧ س ١٩ ، ٢٠ - ما نصه :

« وأما في الاسم الجامد فإن باب تضمين الأسماء الجامدة معنى الأوصاف واجرائها مجراها باب واسع . ولم يزد على هذا بياناً بمثال ولا إحالة على موضع هذا الباب الواسع ؟ وقد عاد في النهاية — ص ٦٨ س ٤ أسفل الصفحة فقال :

فجملته هذه الأوجه نرى أنه إذ ثبت فعل ، أو وصف ، أو اسم جامد أول بالوصف . وتضمن معنى تاماً يقبل الزيادة صح أن يبنى منه أفعال التفضيل بدون اشتراطات بشرط آخر بحيث يصح أن يقال : أكلس ، وأحجر وأميع وأجسم ، وأحجم ، وأنور ، وأبسط ، وأخرط ، وأعصب ، وغير ذلك .

فهو يذكر الجامد المؤول بالوصف كما ذكر مثل تضمين الأسماء الجامدة معنى الأوصاف ولم يبين هذا بشيء . »

على أنه ينظر الى قرار المجمع الذي يجيز الاشتقاق من أسماء الأعيان — للضرورة — في لغة العلوم وأكمله بقرار :

يراعى عند الاشتقاق من أسماء الأعيان القواعد التي سار عليها العرب .

وجواز الاشتقاق من أسماء الأعيان — للضرورة — يسوغ صوغ أعمال التفضيل من الفعل الذي اشتق من «الجامدة» ، ولكن يراعى في هذا التقيد بالضرورة ، ولغة العلوم والتزام القواعد التي سار عليها العرب . »

وبهذا لا تكون المسألة مطلقة للعامة كما يريد الباحث .

— ج —

وهناك ملحظ آخر في فذلكة الباحث إذ يقول : « اذا ثبت فعل أو وصف أو اسم جامد أول بالوصف وتضمن معنى تاماً » في التمام في المعنى ، مع ما عرف من التمام وصفاً للفعل في الاصطلاح .

المناقشات والقرارات

الدكتور إبراهيم مذكور : نستطيع الآن الانتقال الى الموضوع الثاني ، ما تعرضه لجنة الأصول ، وهو التخفيف من شروط صوغ أفعال التفضيل .

الأستاذ أمين الخولي (مقرر لجنة الأصول) : قدم الأستاذ الفاضل ابن عاشور بحثاً الى مؤتمر الجمع في دورته الثلاثين في موضوع أفعال التفضيل ، وعنوانه بأنه تحرير أفعال التفضيل من ربقة قياس نحوي فاسد ، وفي البحث أن النحاة قد نقص استقرارهم للغة ، وأنهم فيما صنعوا من قواعد القياس لم يحكموا العقل ، وأورد أمثلة كثيرة لما وصف بالشذوذ ، واستطرد الى موضوع القلة والكثرة ، وقد تصدت اللجنة لبحث الموضوع ، واحسب أنها كانت محافظة لا تحتاج الى طلب تأييدها فيما اتخذت من سبيل ، إذ انتهت الى أن عنوان البحث لا يصور الحقيقة أو ليس مسلماً ، فالقياس عند النحاة الذين بدأوا به أو الذين أغرقوا فيه لا يعرفون فساد وهو لا يبدأ من الزغشري كما أشار الباحث ولكن من سيبويه ، ولم يكن قياساً تحكيمياً ، ولكنه كان شعوراً كاملاً بالتنظير بين أفعال التفضيل وفعل التعجب ، وحين ناقشت اللجنة الأمثلة استطاعت ان تتبين في كثير منها استيفاء الشروط ، بحسب اختلاف النحاة في الاستمساك ببعضها ، وبذلك اتجهت اللجنة الى تيسير شروط صوغ أفعال التفضيل ، مستندة الى أقوال النحاة انفسهم ، فأصدرت بعد البحث والتحجيم هذه القرارات التي أتلوها على حضراتكم :

١ — بين التعجب والتفضيل وحدة في المعنى واللفظ ، أوجب اشتراكها في شروط الصوغ ، وليس احدهما في ذلك مقيساً على الآخر .

٢ — ناقشت اللجنة الأمثلة التي أوردها صاحب البحث المحال من المؤتمر الى اللجنة ، مناقضة لبعض الشروط ، وعددها اربعون . ردت اللجنة منها الى الشروط المتفق عليها أو المختلف فيها بين النحاة تسعة وعشرين مثلاً ، وهي : (في مذكرة الأستاذ الخولي) .

٣ - اختلاف النحاة في بعض الشروط لصوغ أفعال التفضيل يتيح للجنة ان
تقرر ما يأتي :

أ - التخفيف من شرط تجرّد الفعل الثلاثي، وفقاً لسيبويه والأخفش ، (انظر ابن
يعيش ج ٦ ص ٩٢) وتشرط اللجنة أمن اللبس .

ب - التخفيف من شرط البناء للمعلوم ، أخذاً بقول ابن مالك في صوغه من المبني
للجهول اذا أمن اللبس (انظر التسهيل ص ٤٠ وجمع الجوامع ج ٢ ص ١٦٦) .

ج - التخفيف من شرط كون الفعل تاماً ، أخذاً بقول الكوفيين في صوغ التعجب
من الناقص (انظر ابن عقيل على الألفية وجمع الجوامع ج ٢ ص ١٦٦) .

د - التخفيف من شرط ألا يكون الوصف منه على أفعال فعلاء ، وهو ما يكون في
الالوان والعيوب أخـ ذاً بقول الكوفيين والكسائي وحشام والأخفش (انظر جمع
الجوامع ج ٢ ص ١٦٦) .

هـ - التخفيف من شرط عدم الاستغناء عنه بمصوغ من مرادفه ، لأن من النحاة من
تركه ، ومن ذكره لم يورد له إلا مثالا واحداً .

وبذلك يتم التخفيف من أكثر الشروط ، فلا يبقى منها إلا ما اتفق عليه النحاة وهو:
أ - أن يكون فعلاً ثلاثي الأصول ، مجرداً أو مزيداً ، سواء أ كان هذا الفعل مسموعاً
أم صيغ بمقتضى قرار المجمع في تكلة مادة لغوية وفي الاشتقاق من أسماء الأعيان .

ب - أن يقبل التفاضل .

ج - أن يكون مثبتاً .

د - أن يكون متصرفاً .

الدكتور إبراهيم مدكور : كنا نود حقاً أن يكون بيننا زميلنا صاحب البحث الأستاذ
الفاضل ابن عاشور ، والواقع ان بحثه قد فتح لنا أفقاً جديداً لتيسير باب من أبواب النحو

طالما ضاق به المتعلمون . ولعل فيما اقترحتة اللجنة عونا على استقرار الرأي في شروط صوغ
أفعل التفضيل .

الاستاذ أمين الخولي : لا بد من الإشارة الى أن اللجنة فرغت من موضوع شروط
صوغ أفعل التفضيل ، وفي البحث نواح أخرى تتعلق بتذكيره وتأنيثه وافراده وجمعه ،
وهذا بين يدي اللجنة لم تفرغ منه بعد ، فالمعروض الآن ذو ما انتهى اليه الرأي في القسم
الأول من البحث .

الدكتور مصطفى هوار : اقترح بعض التعديل في هذا التمهيل ، ودو قعر الزيادة
في الفعل الثلاثي على المزيد بالهمزة ، أعني « أفعل » ، لأن هذا ذو الذي يهدي اليه الاستقراء
لكلام العرب ، إذ قالوا : هو أسن منه ونحو ذلك ، كذلك يجب التنبيه على أن هذا
الصوغ لا يكون إلا عند الحاجة وعند أمن اللبس . ولا شك في أن تدبير اللجنة سديد
وأنا أؤيده .

الاستاذ أمين الخولي : الاقتصار على أفعل رأي سيويه ، وهناك من النحاة من أجاز
صوغ أفعل التفضيل من المزيد على أفعل وغيره . وأما التنبيه على أن هذا الصوغ يكون
عند أمن اللبس فقد نصّ عليه في القرار نفسه .

الدكتور سليم النعيمي : الذي يثير الاشكال هو صيغة أفعل فعلاء ، وهي كثيرة في
اللغة العربية ، وأفعل التفضيل منها مستعمل بكثرة ، أما التفضيل من المبني للمجهول
فقليل ، وقد سمع من العرب التفضيل لما جاء الوصف فيه على أفعل ، فقالوا : أحق من
هبتقة . والتعدد في أقوال النحاة وشروطهم يرجع في كثير من الأحوال الى تعدد
الاهجاء ، ومن حقنا أن نحكي من هذه الاهجاء ما يقبله التطور اللغوي أو يدعو اليه .
وفي رأي أن التدوين لو أنه تأخر قليلا او كثيراً لسكانت قواعده اللغة العربية المدونة
أوسع مما هي عليه الآن ، اذ تكون قد استوعبت ما جد في العصور التوالي من شيوع

حول بحث "لما به"

للاستاذ أمين الخولي
عضو المجمع

لعل من الخير أن ننظر في القضايا اللغوية الكلية قبل النظر في العبارات الجزئية وفي هذا البحث من تلك الكليات القضية الآتية :

إن ألفاظا عربية كثيرة لا تذكرها المعاجم اللغوية ولكن عدم ذكرها لما لا ينفي عربيتهما وأصالتها .

والباحث يرى " أننا مضطرون لأن نقول فيها مثل ما قاله بعض المحدثين ؟ في أحاديث يرويها أحد الأئمة الأثبات من غير أن يرفع سندها ، لعلها كانت معروفة عند أهل الصدر الأول بأسانيد المرفوعة ، ثم وقع التفريط في هذه الأسانيد فضاعت ولم يهتد إليها العلماء بعد ذلك فهل يكون لفظ الوساطة الذي نحن بصددده في دلالة على معنى الوساطة من هذا القبيل ؟ " .

وقبل المضي إلى بقية قول صاحب البحث في هذا نقف عند هذا التنظير فنرى أن الأ. تاذ

(١) قدم الأستاذ عبد الله كتون إلى مؤتمر المجمع بالجلسة الثانية في ١٣/٣/٩٦٢ الدورة الثامنة والعشرون بحثا عنوانه " لما به وألفاظ أخرى " وقد أحيل إلى لجنة الأصول ونشر بمجموعة البحوث والمحاضرات للدورة الثامنة والعشرين وكتب عنه الأستاذ أمين الخولي عضو اللجنة ما نشره في هذه الصفحات .

لم يذكر لهذا نظيرا من الأحاديث التي رواها أحد الأئمة الأثبات من غير أن يرفع سندها .

والمعروف أن الرواية دون رفع السند إنما كانت أول الأمر إذ " لم يكونوا يسألوا عن الأسناد حتى وقعت الفتنة ، فلما وقعت نظروا من كان من أهل السنة أخذوا حديثه " (١) ومن هذا مراسيل التابعين ، ويجري القول فيما يقبل منها ، وما يناقش فيه ، وهذه في كل حال قد احتوتها دواوين السنة ، التي تشبه معاجم اللغة ، بالقياس على هذه المراسيل قياس مع فارق واضح .

وأما في الحديث في القرون التالية لعهد التابعين فهل كان يوجد فيها من الأئمة الأثبات من يروي حديثا لا يرفع سنده ، وهو في غير دواوين السنة ؟ وحتى نقيس عليه ألفاظا عربية كثيرة لا تذكرها المعاجم اللغوية ونعد عدم ذكرها ما غير ناف لعربيتهما وأصالتها ؟ ! فنقول إنه وقع التفريط في ذكرها فضاعت ، كما وقع التفريط في أسانيد تلك الأحاديث التي رواها أئمة أثبات دون أن يرفعوا سندها ؟ !

هل أن هذه الطريقة في إثبات عربية كلمات وأصالتها مع عدم ذكرها في المعاجم إذا كانت

(١) الذهبي — ميزان الاعتدال ج ١ ص ٣ .

لا تسلم للسيد الباحث فإن ذلك لا يدعنا ترك البحث لنصل من طريق آخر، بدليل آخر، أو تمثيل آخر، أو وجه آخر، بل نحاول ذلك، ونترك قياس اللغة على الحديث بوجه ما من أوجه المماثلة، لأننا لا نرتاح كثيرا إلى إضفاء هذه القدسية على اللغة، بل ننظر إليها على أنها ظاهرة اجتماعية حيوية تجري حياتها على نواميس غير دينية.

ونبدأ بهذا الاعتبار فنقرر عدم إحاطة المعاجم باللغة العربية، فهذا ابن فارس أحد أصحاب المعاجم الكبيرة يعقد في كتابه الصاحبي فصلا - ص ١٨ - عنوانه باب القول على لغة العرب وهل يجوز أن يحاط بها؟ ويصدره بقوله: قال بعض الفقهاء: كلام العرب لا يحيط به إلا نبي، وهذا كلام حري أن يكون صحيحا، وفي هذا الفصل يستبعد أن يقدم الخليل في خاتمة كتابه العين على أن يقول "وهذا آخر كلام العرب، وأن الخليل كان أروع وأتقى لله جل ثناؤه من أن يقول ذلك، وبهذا النقد لنتن يستبعد نصا من كتاب الخليل.

وإذا كانت اللغة بهذه السعة، وقد ضاع مع ذلك كثير من شعر أصحابها على ما يقرره ابن سلام كذلك فالقول بعدم إحاطة المعاجم باللغة صحيح، والقول بأن من اللغة ما ليس في المعاجم صحيح، والقول بأن في الإمكان تقرير عربية كلمة وأصالتها ولو لم ترد في المعاجم صحيح.

والأستاذ الباحث، بعد القياس على الحديث ولو لم يسلم يتقدم إلى كلمة أخرى مع كلمة الوسطة هي كلمة "الموسوط" فيقول إن ورودها في الصلاة البليغة المشهورة بالمشيشية مما يؤكد ما قدمه من

احتمال أصالة الكلمة وضيق فعلها الدال على معناها، والذي تقتضي صياغة اسم المفعول منه أن يكون متعديا، إلا أن نقول: إن للموسوط هنا متعلقا محذوفا للمسجع هو (له).

وفي هذه الطريقة يتقدم صاحب البحث فيسوق شواهد استعمال "الواسطة" في القرن السادس وأوائل السابع واستعمال الخطيب القزويني لها في القرن الثامن ومتابعة الخطيب في ذلك من السعد التفتازاني، والسيوطي، والأخضري، كما يستعملها البكري في القرن العاشر، وكثرة ورود هذه اللفظة في كلام العلماء والمؤلفين الذين أتوا بعد ذلك، يكتبونه بخطوطهم، أو ينقل من خطهم، ومن هذا ينتهي الباحث إلى ما يشبه الأصل في اعتماد عربية كلمة وأصالتها وإن لم تكن في المعاجم فيقول:

فهل بعد هذا التواطؤ من علماء سبعة القرون الماضية، وأهل قرننا الحالي على استعمال الوسطة في المعاني التي ذكرناها تبقى كلمة منبوذة لا تفتح أبواب المعاجم اللغوية في وجهها؟

وإذا ما وجه هذا السؤال إلى مجمع اللغة العربية فإننا سنجد في طريق الإجابة عنه اتجاهات في اقتراحات قرارات له سابقة تشجع على الإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب.

فقد اقترح عليه: توثيق من يرى المجمع صحة أسلوبه واستقامة عربيته من الكتاب والشعراء وجعل قوله مددا في اللغة وحجة فيها^(١).

ووافقت لجنة الأصول والمجلس والمؤتمر على قبول أوضاع المحدثين والسماع منهم بأن تدرس

(١) مجلة المجمع ج ٨ ص ٥٦ وغيرها.

كل كلمة من الكلمات الشائعة على ألسنة الناس،
على أن يراعى في هذه الدراسة أن تكون الكلمة
مستساغة ولم يعرف لها مرادف عربي سابق
صالح لاستعمالها فيقبل السماع من المحدثين
بشرط هذه الدراسة لكل كلمة على حدتها
قبل إقرارها (١).

(١) مجلة المجمع ج ٨ ص ٥٦ .

فهل تشعر هذه السوابق بالإجابة عن سؤال
صاحب البحث باقتراح يعرض على مجلس المجمع،
يحاذي هذا القرار في قبول الوضع من المحدثين
بأن يقال: يقبل ما نواطأ علماء العربية - في علومها
المختلفة - على استعماله قرناً فأكثر ويعتبر ممدداً للغة

وحجة فيها ؟

تعبير "لما به" والوجه في تخرجه

للأستاذ أمين الخولي
عضو المجمع

ولحظ الباحث : أن — ضيغة لما به هنا — أكثر تجردا منها في الاستعمالين السابقين : إذ لم يسبقها فعل ، ولا وقعت وسط جملة فعلية ، وذلك مما يؤكد استقلالها بالمفهومية ، ودلالاتها على ما تورد له من معنى .

وكان الباحث حينما يطبق عليها قواعد العربية تتعقل ، ولا نقبل التوجيه إلا على احتمال ضعيف .

وحيلت لا يجد مناصا من فرض :

أنها عبارة مأثورة استعملت في هذا المعنى قديما ، وخلصت إلى المؤرخ المراكشي الذي هو أول من رآه الباحث يستعملها ، وعند ابن قتيبة ونأهيك به علماء باللغة والأدب وكلام العرب ، فهو الجملة التي لا ترد .

ثم عاد الباحث فوجدها في شعر لأبي الحسن بن زباع من رجال "قلائد العقيان" يخاطب به الفتح بن خاقان ونصه :

إليك أبا نصر بديهة خاطر

توالى عليه الثقل وهو مقسم

أحبت به للقول ، وهو لما به

فلي ولم يسعده نطق ولا فم

منذ سنين عدة ، وقع صاحب البحث على
تعبير :

"... قمارض وأظهر أنه لما به" فتوقف فيه

ومر به الأستاذ محمد الفاسي ، فعقب عليه بأن في اللغة اكثت يده من البرد أو العمل تشققت فصارت كالكاء... ثم قال وفي العبارة ضعف وكأنه أراد أن يقرأ "لما به" "كما" مع أن الفعل في ضبطه اللفظي بكسر العين !! ثم مر التعبير نفسه في المرجع نفسه بنشرين في مصر بفعلاء "لما به" .

وأراد الباحث أن يعتبر من هذا التعبير "لما به" ما في البيت :

إذا اشتملت على اليأس القلوب

وضاق لما به الصدر الرحيب

ولحظ أن التعبير في صورته التي لفته أولا : يقع بعد جملة غير تامة . وفي البيت يقع أثناء جملة كاملة ، حلة لها ، لا تنحيا .

ثم عثر عليه الباحث ثالثة في عبارة لابن قتيبة بكتابه "الشعر والشعراء" يقول فيها :

"... قيل لابن زياد : أنه لما به . فأمر به فانزل .. انخ" .

هذا هو الموضوع ، تنيره عند الباحث
شواهد أربعة منها نثران ، ومنها شعرا ، ولقد
يلاحظ أن أحد الشاهدين المنظومين لا يتحضر
لهذا الاستشهاد ، على تعبير إذا طبق على قواعد
العربية يتقلقل ولا يقبل التوجيه إلا على احتمال
ضعيف ، لأن هذا الشاهد واضح التطبيق ،
وهو البيت :

إذا اشتملت على اليأس القلوب

وضاق لما به الصدر الرحيب

لأن ”لما به“ فيه متعلقة بضاق قبلها ،
والضمير فيها حائد على الصدر بعدها ، ولا تقلقل
فيها ولا ضعف في توجيهها ، والبيت أشبه
بقول الآخر :

قد تخوت أن أموت من الوجد

ولم يدر من هويت بما بي

كلاهما قريب التخريج ليس فيه شيء خاص ،
فيسلم للباحث الشاهدان النثران ، والشعر
القائل : وهو ”لما به“ .

وهنا يضم إليهما ما أفاده السيد الأديب
”عبد الستار فراج“ من شاهد شعري لهارون
بن موسى ، ويقال ابن محمد ، يرثي الحسن
بن زيد العلوي ، وكان هارون كاتبه ، ونص
البيت :

وسألت عنه فقل بات لما به

قلت : الندى — لاشك — بات لما به

وكأنما ضن الزمان على الورى

بيقائه ، أوهابه فبدا به

”معجم الشعر للزبان من ٤٨٥“ .

والتعبير المكرر في البيت هنا يسبقه فعل وهو
”بات“ فيقع في جملة كاملة طلة لها وليس
مجردا تجريده في الشاهدين الثريين : أظهر أنه
”لما به“ وقيل لابن زياد : إنه لما به .

وقد أفاد السيد ”عبد الستار فراج“ أن
في الأغاني : ج ١٦ ص ٥٧ طبعة الدار ، وهو
ج ٢٤ ص ١٢٦ ط ”الساسي“ نصا من هذا
الوادي ، وإن كان الضمير فيه ليس للغائب بل
هو للتكلم ، وذلك في خبر عن ربيعة بن مكدم
جاء فيه :

.. فكر راجعا يشد على القوم ويذهبهم ،
وزفه الدم حتى أثخن ، فقال للظعن :
أرضعن ركابكن خلفي ، حتى تتمين إلى أدنى
بيوت الحى ، فإني لما بي .

وهو من وادى التعبيرين الثريين : ”أنه لما
به“ . ويقصد من هذه التعابير معنى يتفق جوه
في حالى التكلم والغيبة .

وهذا التعبير يذكر بما يقول الناس اليوم
في تعبيرات لهم مختلفة ”ما به“ يقصدون ضائقة
أزمة وحالا شديدة في مثل قولهم في المثل :

”ما بالميت موته ، وما به زنقة القبر“ . وفي غير
المثل قولهم : ”من عزم ما به كسر في الدرة
قيراطين“ .

إلى تعبيرات أخرى من هذا الصنف تشعر بما
في التعبير من دلالة ”ما به“ على أنه — متكلما
أو مخاطبا — قد حزه أمر عظيم . وهذا التقريب
الاستعمالي في الفصحى والعامية يدل على اتجاه
المعنى ، ويظل محتاجا للتخريج اللغوى والنحوى .

تخريج التعبير لغويا ونحويا

(١) مع الموافقة للباحث على إيهاء التعبير ، وأن مدلوله والمتبادر منه هو ما يفيد تصحيح الناشرين المصريين لعبارة المراكشي التي هي أول ما التفت إليه ، إذ جعلوها : (أن لما به) وقال الباحث أنها المدلول والمتبادر .

ومع هذا الاتفاق على دلالة التعبير ، والمراد منه نطلب تخريجه لغويا فلسمعا أولا قول الباحث في ذلك :

”ويخيل لي في تخريج هذه العبارة انها من قبيل قولهم في المبالغة : أن زيدا مما أن يكتب“ في الاخبار عنه بالاكثار ، من فعل الكتابة ، أى أنه من أمر كتابة ، كأنه مخلوق منها ، على حد قوله تعالى ”خلق الانسان من عجل جعل لكثرة عجلته ، كأنه خلق منها ، قاله ابن هشام في المغنى ، وكذلك مثالا جعل فيه المخبر عنه بحالة من المرض والعياء بالغة الخطورة ، وأما المرض والعياء فيفهمان من السياق ، وأما الخطورة نتؤخذ من ”ما“ لأن الإيهام يأتي للمبالغة والتهويل ، كما في الآية الكريمة ، فغشيهم من اليم ما غشيهم ، أى شيء عظيم لا طاقة لهم به “أد بلفظه .

وأول ما نلاحظه في هذه العبارة نص المتقول عنها عن المغنى ، فإن بين أصل النص في المغنى وصورته في عبارة الباحث فرقا ، قد يدق ولكن ينبغي ملاحظته ، فالعبارة هنا تفهم : أنهم في المبالغة يخبرون بالاكثار ، أما نص المغنى فيجعل المبالغة في الاكثار نفسه ، إذ يقول : إذا أرادوا المبالغة في الاخبار عن

أحد بالاكثار . والمبالغة في الاكثار هي التي تجعل الموصوف كأنه مخلوق من هذه الصفة ، وأنها شأنه وأمره ، أما عبارة الباحث فيفهم منها أن المبالغة في الاخبار لا في الاكثار .

ومع التجاوز عن هذا الفرق الدقيق ننظر في تخريج تعبير ”لما به“ على مثال قولهم هو مما يفعل أو مما أن يفعل فنراه تنظيرا بين غير نظيرين . فإن التعبير الذى أقاموا عليه المبالغة في الأكتريه : من ، وما ، ويفعل ، أو أن يفعل . وتعبر لما به ، ليس فيه إلا ”ما“ دون فعل ، و”ما“ فيه لا تحمل ما تحتمله ”ما“ في التعبير المنظربه ، والقول بأن المرض والعياء يفهم من السياق لا يكفى للفهم والتقدير بهذه السهولة ، وكل ما يمكن أن يسلم من هذا التخريج هو الذى في معنى ”ما“ من التهويل ، مع أن مثله في : فغشيهم من اليم ما غشيهم ، إنما فهم من ”ما“ ومدخولها المكرر ، لا ”ما“ وحدها كما في هذا التعبير . ثم يحتاج الأمر مع ذلك كله إلى بيان معنى اللام في ”لما به“ بما يناسب .

فالقول بأن ”لما به“ من قبيل قولهم : ”إن زيدا مما أن يفعل“ لا يزال ، كما قال الباحث نفسه بتقليل ، ولا يقبل التوجيه إلا على احتمال ضعيف .

وحين نأول شيئا أثبت وأقوى من هذا نجد :

(ب) تخريجا آخر :

قاله الأستاذ الشيخ النجار في جلسة ١٩٦٢/٣/١٣ عقب إلقاء بحث ”لما به“ ، وهو بلفظه في محضر الجلسة .

”التخريج الذي أراه أن يقال ”لما به“ أى موكول لما به ، أى ترك شأنه فلا يخاطب ، لأنه وصل إلى درجة لا شأن له فيها بالناس“ .

وهذا شئ يقال في المعنى وما يفهم جملة من التعبير ، لكنه عند التخريج الصناعي لا يسهل فيه تقدير هذا الكون الخاص وهو موكول ، أو متروك ، لأنه ليس في الكلام ما يدل عليه ، أو فيه ما يدل على غيره في مثل ”بات لما به“ وإذا لا تتعلق ”لما“ ببات !

وفي هذا التخريج ترك لبيان المعنى الخاص للام ، في هذا التعبير ، وهي محتاجة إلى البيان .

وهكذا لا تطمئن الصنعة النحوية إلى هذا التخريج المعنوي الذي لا تؤسس له الصنعة قوى أساس .

(ج) التخريج الثالث :

ونستمع بين يدي هذا التخريج إلى نص لغوي في معنى الباء واستعمالها هو ما في اللسان ج ٢٠ ص ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، وهو قوله :

”... أن رجلا ظاهرا امرأته ، ثم وقع عليها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : لعلك بذلك ياسلمة ، فقال نعم : أنا بذلك ، يقول لعلك صاحب الأمر ، الباء متعلقة بمحذوف ، تقديره لعلك المبتلى بذلك . وفي حديث عمر رضي الله عنه : أنه أتى بامرأة قد زنت ، فقال من بك ؟ أى من الفاعل بك ، يقول من صاحبك ” فالباء تتعلق — على ما نرى بمحذوف

في أنا بذلك ، ومن بك تقديره المبتلى بذلك من معنى المتبس المخالط ، ومعنى الالتباس والمخالطة ترد له الباء ، كما في اللسان من هذا الموضع ، إذ يقول بعد المعنى السابق : وفي التثزيل العزيز : ” نسبح بحمد ربك “ الباء ههنا للالتباس والمخالطة ، كقوله عز وجل : ” تثبت بالدهن “ أى مختلطة ومتنفسة ، وقد أسس لهذا بقوله في سرد معاني الباء بقوله :

”وأكثر ما ترد بمعنى الإلصاق ... وقد ترد بمعنى الملازمة والمخالطة ، وبمعنى من أجل ... الخ “ وإذا انضم لهذا تفسير معنى اللام بما يناسب سياق هذه العبارة ”لما به“ زاد الأمر وضوحا .

ومن معاني اللام في قولهم موافقتها ”في“ نحو : ” ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ... ولا يحجلبها لوقيتها “ . ومضى لسبيله ، قيل ومنه : ياليتني قدمت لحياتي أى ”في“ ..

وإذا فسرت اللام في ”لما به“ بمعنى ”في“ والباء في به متعلقة بمحذوف تقديره المبتلى ، كما تكرر في أنا بذلك ، ومن بك ، كان المعنى : بات في الذي هو مبتلى به ، أو أنه في الذي ابتلى به ، أو أتركاني في الذي بليت به ... الخ من هذه التعبيرات كانت عبارة ”لما به“ قابلة للتخريج اللغوي والنحوي في الصيغ التي ورد استعمالها فيها ، على ما أورده الباحث ، وعلى ما أضيف إليه من استعمالات .

وتخريج التعبير الشائع في أسنة الناس على هذا قريب وقوى ، فما به ، هو ما ابتلى به ، والله أعلم .

ثانيًا - في تحرير الألفاظ

تعبيران

١ - « لما به »

٢ - « الواسطة »

في مؤتمر الدورة الثامنة والعشرين قدم الأستاذ عبد الله كنون بحثاً عنوانه « لما به »
والألفاظ أخرى « فناقش فيه الأعضاء ، ثم أحيل إلى لجنة الأصول .

واستمعت اللجنة لمذكرة الأستاذ أمين الخولي في كليات وردت في البحث ، وقد
نشرت في المجلد (الجزء السابع عشر) .

ثم استمعت اللجنة إلى بحث للأستاذ أمين الخولي « في تعبير لما به »^(١) وانتهت إلى قرار
فيه ، وكذلك نظرت في استعمال « الواسطة » بمعنى الواسطة وانتهت إلى قرار فيه كذلك .

١ - في تعبير « لما به »

ففي تعبير « لما به » ترى اللجنة أن تخريجه على أنه على مثال « مما يفعل » بعيد ، وقد
يمكن تخريجه على غير هذا الوجه ، وما ورد من الشواهد ، كاف لا نقول بأن تعبير « لما به »
في معنى أن المتكلم - « لما بي » - والغائب - « لما به » - في حال من الإعياء أو الكرب
الشديد تعبير سليم واضح الدلالة ، ويمكن إثباته في المعجم دون تخريج خاص .

(١) نشر هذا البحث كذلك في الجزء السابع عشر من المجلد .

في استعمال كلمة « الواسطة »

ترى اللجنة أنه في ضوء قرارات المجمع السابقة في اسم الآلة وفي المولد وفي قبول السماع من المحدثين يمكن تخريج استعمال « الواسطة » في قول الكتاب « بواسطة كذا » بدل « بواسطة كذا » على أنه بمعنى الوسيلة ، ويستأنس لذلك باستعمال « ابن مالك » في قوله :

التسابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا

وباستعمال^(١) « الشاذلي » في قوله : لولا الواسطة لذهب الموسوط. واللجنة تتشرف بعرض ذلك على المؤتمر^(٢) .

محرر اللجنة

« محمد شوقي أمين :

(١) الدواب أنه « ابن ميثم » وقد عرض التصحيح في الجلسة التي نظرفه الموضوع .

(٢) أقر المؤتمر ما عرضته اللجنة بالجلسة الثالثة .

الفهرس

صفحة	الموضوع
٣	تقديم
٥	المحتويات
٧	البحوث والمناقشات
٩	لسان العرب اليوم
٢١	تعقيبات
٣١	تذكير العدد وتأنيثه
٤١	تعقيبات
٥١	بما أن تفعل
٦٣	تعقيبات
٦٥	التذكير والتأنيث في الحيوان
٦٩	بحث عما يُسمى المركب المزجي
٧٧	الأسماء الثلاثة قديما وحديثا
	بحث تكميلي في فعلان فعلى وجواز تأنيثه بالتاء وجمعه جمع
٩١	سلامة
	دراسة للقسم الأول من بحث تحرير أفعال التفضيل من ربقة
١٠٧	قياس نحوى فاسد
١٢٥	حول بحث «لما به»
١٢٩	تعبير «لما به» والوجه في تخريبه

رقم الإيداع بدار الكتب ٤٣١٣ / ١٩٩٦

I. S. B. N. 977 - 18 - 0037 - X

300757



59039

5
5

DAR EL KOTOB

\$9.00



97756832124

9.00

5000XM